الجـــمهورية الجزائـرية الديمقـــراطية الشـــعبية
وزارة التعلـيم العالـــي والـبحث العلـمي
جامعة وهران -السانية-

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة بعنوان

المنطلقات الصوتية للمباني المورفولوجية في كتاب الكافي في التّصريف لأمحمد بن يوسف أطفيش

(ت.1332هـ/1914م)

إعداد الطالبة:
بهيّة زخنين

إشراف الأستاذ الدكتور:
مكي درار

السنة الجامعية : 2010/2009م

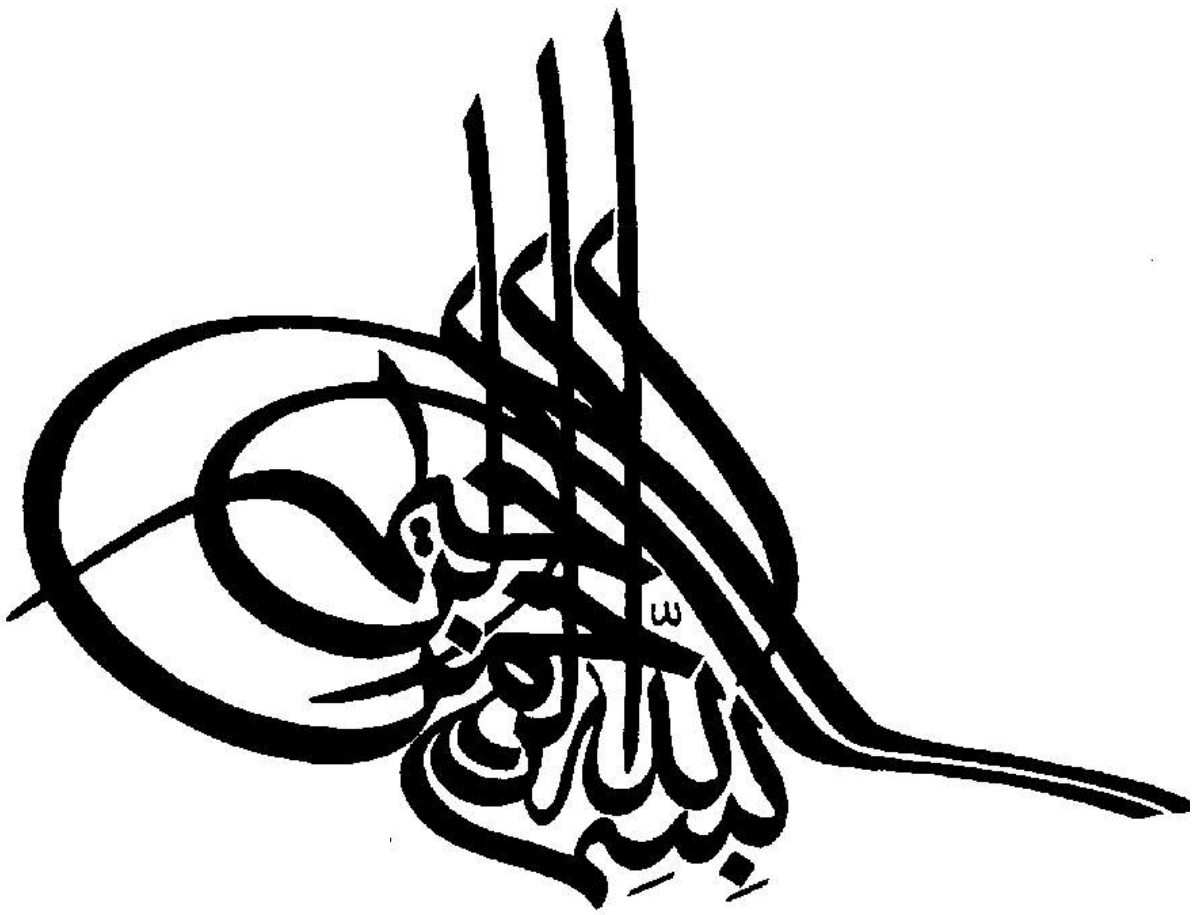
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــــة

تقوم دراسة اللّغة كسَائر الدّراسات العلمية على مَنظومة من المصطلحات، تؤطّر مجالات ومستويات البحث فيها. ويعوّل عليها الدّارس في تعليل وتحليل المسائل اللّغوية. ويسترشد بها المتّلقي لاستيعاب القضايا المطروحة في شتّى المستويات اللغوية. ولذلك، أضحت المصطلحات مثار اهتمام الدَّارسين، ومحور طرح إشكلات بحوثهم. ولا شك، أنّ البَاحث المُطلّع على آثار اللّغويين عبر حقب زمنية مختلفة، يسجّل تكرارا للمصطلحات في معظم الآثار، من جهة. ويسجّل جديدا في بعضها، من جهة أخرى.

ومع ذلك، فإنّ توظيف المصطلح يختلف باختلاف المستويات، والمجالات اللغوية الوارد فيها. وتتباين أبعاده بتباين خلفيات استعماله. إذ نجد في بعض المصنفات اللغوية، الدارس يتناول المصطلح لذاته، فيحدّد مفهومه، وخصائصه، ومجال توظيفه. وفي بعضها الآخر، يُستعمل المصطلح كوسيلة عملية أومنطلق أساسي في تعليل وتحليل الظواهر اللغوية. وفي هذه الحال، يبرز دور الباحث في استكناه المفاهيم، والبحث عن خلفيات الاستعمال .

من هذا المنطلق، وجهت اختياري إلى البحث في المصطلح الصوتي في كتاب الكافي في التَّصريف لشيخ "أمحمد بن يوسف أطفيش"، باعتباره منطَلقا صوتيا المُورفولوجي. وهو المجال الذي يخرج فيه الدرس الصوتي اللّغوي من حيز التّجريد إلى حيز التّطبيق؛ حيث يبرز تأثير الخصائص الفيزيولوجية والفيزيائية للصوت اللغوي في تشكيل المباني الإفرادية، وما يلحقها من تحوّلات صوتية. ولا ننكر أنّ المصطلح الصوتي، منذ نشأته وتطوره قد حُظي بالاهتمام البالغ. إذ ظهر في ذلك أثار؛ نذكر منها:

المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر لعبد القادر مرعي خليل، والمصطلح في الدراسات العربية لعبد العزيز الصيغ . وهذان المؤلفان، من مكتبة البحث.

والذي قادني إلى إختيار مصنف لغوي جزائري، هو انتماء هذا البحث إلى "مشروع الدّراسات اللّغوية في الجزائر" ، وهو مشروع يبحث في تحديد المعالم الكبرى للنّشاط اللغوي في الجزائر على ما يحتويه من أعلام، وأعمالهم، وطرائق إنجازهم، وأماكن عيشهم، ومسارات حياتهم. ولعلّ الشيخ أطفيش واحد من العلماء الجزائرين المحدثين المعترف لهم بنشاط تعليمي ومنتوج علمي في ميادين مختلفة .

إنّ هذا البحث الموسوم بـــ"المنطلقات الصوتية للمباني المورفولوجية في كتاب "الكافي في التصريف" للشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش"، يسعى إلى بيان مدى اعتماد أطفيش على المعطيات الصوتية في حل المشكلات الصرفية، وأهمية توظيفها في بيان قضايا التّصريف للمتلقي المبتدئ، الذي من أجله وُضع كتاب الكافي في التّصريف. ومن وكما يسعى هذا البحث إلى استجلاء الصّلة الوطيدة والتّرابط المحكم بين المستويين الصّوتي والصّرفي. وبخاصة في مجال التّعليل والتّحليل، باعتبار أنّ كل منهما يرفد الآخر.

وقد قضت طبيعة المادة التي جمعناها، أن يُقَّسم البحث إلى أربعة فصول، يتّصدرها مدخل. وفيما يأتي أبرز محتوياتها:

تعرضنا في المدخل إلى الأبعاد الدلالية للعناصر التي يتّألف منها عنوان هذا البحث، بدءا بالمنطلقات في مفهومها اللّغوي والاصطلاحي، ثم الصوت؛ تعريفه وتقسيماته؛ ومجالاته، ووظائفه في المستويات اللسانية. وبعد الصوت، انتقلنا إلى مفهوم المباني بعامّة، والمورفولوجي بخاصة، مع وقفة سريعة عند بعض المصطلحات المتّصلة بالموضوع كالفُون، والفُونيم، والمُورفيم. وخلصنا إلى التّعريف بصاحب الكتاب، وكتابه" الكافي في التَّصريف"، في سطور.

أمّاالفصل الأول فخصصناه، للحديث عن الشق الأول من الصوت اللغوي، وهو الصوت الفيزيولوجي العضوي، وبعد بيان مفهومه، بدأنا التّفصيل في مواضع الجهاز النطقي، انطلاقا من التَّجاويف (الحلقي، والفموي، والأنفي)، فالأعضاء. وتناولنا الوارد منها في الكافي في التصريف، وهي: الحنجرة، واللسان، والحنك والشفتان. ثم درجنا إلى مواضع الحدوث، وهي المخارج الصَّوتية؛ حيث تّطرقنا إلى مفهوم المخرج الصّوتي بعامة، ومفهومه عند أطفيش بخاصة، ثمّ فصلنا الحديث في المخارج التي ذكرها المؤلِف.

أما الفصل الثاني، فهو يكمّل الحديث عن الصوت اللغوي في شقه الثاني وهوالجانب الفيزيائي النَفسي؛ و تعرضنا فيه، إلى مفهوم الصوت الفيزيائـــي النَّفسي.ثم عرضنا مجموع الصفات الصوتية الواردة في الكافي في التّصريف، بدءا بالصفات الأساسية، ثم الثانوية، فالفارقة .

بينما أفردنا الفصل الثالث للعلامة الإعرابية، وفي مستهله؛ أمطنا اللّثام عن المراد بالعلامة الإعرابية، ابتداء بما جاء في المعاجم اللغوية عن مفهوم العلامة، والإعراب، ثم بيّنا مفهومهما الدارسي، أي ما ورد عند النحويين. ثم أوضحنا، المقصود بالعلامة الإعرابية في هذا البحث، وأعقبنا المفهوم بأنواع العلامة الإعرابية، وما ذكره أطفيش من دلالات عن العلامة الإعرابية. ولتّبيان وظيفة العلامة الإعرابية في تشكيل المباني الإفرادية وأثرها في التوجيه الدلالي، اخترنا الصيغ الحدثية نموذجا للتطبيق.

وأمّا الفصل الرابع والأخير، فقد رصدنا فيه مجمل التَّحولات الصَّوتية الواردة في كتاب الكافي في التَّصيريف، لنُبيِّن أثر الصَّوت الفِيزيولوجي والفِيزيائي فيما يطرأ على المباني الإفرادية مِن تحولات صوتية؛ كالاختلاس، والإشمام والروم، والإدغام، والإبدال، والإعلال، والتخفيف، والإمالة. وختمنا البحث برصد النتائج التي توصلنا إليها، مما عرضناه عبر الفصول الأربعة، مصحوبة بمكتبة البحث المتّضمنة قائمة لأهم المصادر والمراجع التي يسرت لنا سبيل العرض والتحليل.

وأخيرا، أجزل خالص شكري، للأستاذ الدكتور مكيّ درار على إشرافه وتتّبعه لهذا العمل، وتوجيهاته الرّشيدة. كما أتّوجه بشُكري العَميق، لأعضاء اللّجنة الموقّرة على قَبولهم مُناقشة هذه الرسالة، لتقويم إعوجاجها، وإصلاح عثراتها، من خلال سيدلون به من ملاحظات وتوجيهات، أعدهم بالتزامها وتنفيذها.

أسأل الله التوفيق والرشاد إلى سواء السبيل، إنّه نعم المجيب ونعم القدير.

زخـــنين بهيّـــة

إنّ المطّلِع على مجمل القضايا اللغوية في آثار الدارسين العرب القدماء، تبدو له مكانة الصوت اللغوي، ووظيفته في تشكيل الصيغ الإفرادية، وتعليل الظواهر الصرفية، وضبط القواعد النحوية، مما يؤكّد أنّ الدراسات اللغوية قامت على أساس صوتي، و«أي دراسة لغوية لا تأخذ بعين الاعتبار الجانب الصوتي، كملحظ أساسي، تعد قاصرة، وغير منتجة»"[1]فيما تقدمه من نظريات، وماترسيه من معايير لغوية.

وعلى هذا الأساس، باتت ملازمة المستوى الصوتي لمجلات المستويات اللغوية، ضرورة ملحة، ممّا يُلزم الدّارس، بأن يعتّد بعدّة صوتية نظرية، تظهر فيما يوظفه من مصطلحات ومفاهيم وقوانيين، لتعليل وتحليل الظواهر اللغوية. ومن الثابت، أنّ الدراسة الصرفية الأكثر اعتمادا على ما تمليه دراسة الأصوات اللغوية من قوانين لتشكيل المباني الإفرادية، إذ «لا نستطيع أن ندرس المباني الصرفية أو الصيغ قبل أن ندرس الأصوات التي تشكّل هذه الصيغ، فهناك ظواهر صوتية كثيرة لا بد من الإلمام بها قبل الخوض في مسائل علم الصرف مثل ظاهرة الإبدال»"[2]وغيرها .

ولا شك أنّ الدرس اللغوي القديم، قدّم صورة بيّنة عن تلاحم المستويات اللغوية عموما، والمستويين الصوتي والصرفي خصوصا. حيث جعل من دراسة الأصوات اللغوية مقدمة لدراسة ظاهرة الإدغام كما يتجلّى في معظم مصنفاتهم. ذلك أنّ القيم الخلافية للصوت اللغوي بشقيه الفيزيولوجي والفيزيائي لا تظهر فاعليتها إلاّ بالعلاقات الجوارية بين العناصرالصوتية وفق ما تحكمه القوانين التركيبية الإفرادية .

1- عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص28 ومابعدها، دار أزمنة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،(1998م).

2-عاطف مدكور، علم اللغة بين القديم والحديث، ص87، مطبعة ابن خلدون، دمشق، (1987م).

إنّ توظيف المعطى الصوتي في مجال التحليل اللغوي بعامة، والتحليل الصرفي أو المورفولوجي ـبمصطلح المحدثينـ بخاصة. يعدّ إخرجا للصوت اللغوي من حيز التقعيد إلى حيز التطبيق. ورغم استقلالية المستوى الصوتي كغيره من المستويات اللغوية في الدرس الحديث، إلاّ أنّ الانطلاق منه، يعدّ وسيلة إجرائية، لتبرير العديد من الظواهر اللغوية، كما يثبتها الواقع العلمي .

وفي إطار عمق الصلة بين المستويين الصوتي والصرفي، كان كتاب الكافي في التّصريف مورد تصوّر وطرح لموضوع هذا البحث، بعنوان:

"المنطلقات الصوتية للمباني المورفولوجية في كتاب الكافي في التّصريف"

وقبل أن نلج في عرض تفاصيل هذا الموضوع، حريّ بنا الإفصاح –بشكل موجز– عن الأبعاد الدلالية للعناصر التي يتّألف منها العنوان، وما يتصّل به من مصطلحات ومفاهيم ركيزة، لتتّضح وتيرة الطرح، وتتحدّد دائرة البحث دون الكشف عن النتائج المرجو حصادها وتسجيلها في ختامه.

المـــنطلقـــات

"المنطلَق" بفتح اللام؛ مصدر ميمي للفعل "انطلق"، المنحدر من الصيغة الحدثية الثلاثية "طَلَق". و«الطاء واللام والقاف أصل صحيح مطرد واحد، وهو يدلّ على التّخلية والإرسال»[1]،كما ورد في مقايس اللّغة . ومن دلالة الأصل الاشتقاقي، تلوح

1- أحمد بن فارس، مقايس اللغة، مادة"طلق"، مج 2، ص77، وضّحه وشرح هوامشه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ،ط1، (1999 م).

دلالة المصدر المشتّق "الانطلاق"، ومعناه « الذهاب»"[1] ،كما جاء في لسان العرب. ومن ثمة نهتدي إلى أن المنطلَق هو موضع الإرسال والذهاب، وهو نقطة بداية جوهرية بالنسبة للمنطلِق.

وانطلاقا من المفهوم اللغوي، تردّد دال المنطلَق في الدراسات الانسانية والعلمية، لاسيما في تركيب العناوين. الأساسية منها، والفرعية. بمعنى الخلفيات، والأوليات الأساسية مع اختلاف في الأبعاد، والتوّجهات، لاختلاف مجالات التوظيف. فقد تكون المنطلَقات، عبارة عن تصورّات، أو أفكار، أو نظرات، أو آراء، أو مفاهيم، أو فرضيات ...أوغيرها من مواضع الانطلاق.

ومِن بين العناوين التي عثرنا عليها في مجال الدراسات اللغوية ومستوياتها، نذكر: كتاب"المنطلقات التأسيسية والفنية لعلم النحو العربي" ، والمقصود بالمنطلقات التأسيسية، الأسس التي عوّل عليها علم النحو العربي، وأمّا الفنيّة، فالمراد بها الوسائل المستخدمة في الدرس النحوي .على ما صرّح به المؤلِّف في مقدمة الكتاب"[2]. وعثرنا على عنوان فرعي في ثنايا كتاب "علم الأصوات اللغوية"، وهو"منطلقات الدراسة الصوتية العربية القديمة"، ويعني به، المصنفات التراثية التي عالجت المباحث الصوتية أو أشارت إليها"[3]"،وغيرها من العناوين التي ورد فيها مصطلح المنطلَقات في شتى المجالات، وبأبعاد متّباينة.

1- أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور الافريقي المصري، لسان العرب، ج9، ص138، (مادة طلق) ع1، س:8، دار صادر، بيروت، ط1، (2000م).

2- عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، عفيف دمشقية، ص5، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، (1978م).

3- أحمد عزوز، علم الأصوات اللغوية،ص23 ، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، (د.ت).

إنّ اختيارنا، لمصطلح المنطلقات في عنوان هذا البحث، نابع من تصوّرنا لمنظومة المعطيات الصوتية المجسدة في المفاهيم والمصطلحات التي وظفّها أطفيش، أثناء تعليل التبدّلات الصوتية، والظواهر الصرفية في الأمثلة التوضيحية التي سمّيناها "المباني المورفولوجية" مواضع انطلاق لدراسة مستمّدة منها اتّسعت بفضل الفكرة الباعثة لها.

الصوت تعريفه وتقسيماته

الصوت بعامّة، «ظاهرة طبيعية ندرك أثرها قبل أن ندرك كنهها »"[1]"، وإدراك الأثر، يؤدي إلى أنّ الصوت مدرَك حِسي سمعي، ينتج عن حركة اهتزازية متذبذبة لأجسام مختلفة. « وهذا ما نسمعه من احتكاك أو طرق أحد الأجسام، ومانسمعه من الآلات الموسيقية الوترية والنفخية بالإضافة إلى الصوت الانساني»"[2]"، و هو صوت لغوي لصدوره من الجهاز النطقي، على خلاف الصوت غير لغوي، المرسل من أجهزة مختلفة.

وكلاهما« شيء موجود، معبر، وكل موجود له وظيفته في هذا الوجود»"[3]". ووظيفة الصوت اللغوي الذي هو أساس الدراسات اللغوية، تظهر في الأثر والتأثير في السّامع من جهة، وفي تكوين الوحدات اللغوية من جهة أخرى. فهو «آلة اللّفظ،

1 - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص5، مكتبة أنجلو المصرية، (1999م).

2 - كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص 127، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، (1985).

3- سميرة رفاس، الملامح الدلالية للتشكيلات الصوتية في المباني الإفرادية في ديوان ربيع بوشامة، ، ص16، رسالة ماجستير (مخطوط)، جامعة وهران، (2002م).

والجوهر الذي يقوم به التّقطيع، وبه يوجد التّأليف»[1]، انطلاقا من أصغر وحدة لغوية (الصوت) إلى أكبرها (النص). وهذا ما يعرف بمبدأ التّدرج من الجزء إلى الكّل ، وعليه يبدأ مجال التّحليل اللّغوي ضيقا ثم يتّسع ، نمثله بهذا الهرم المعكوس.

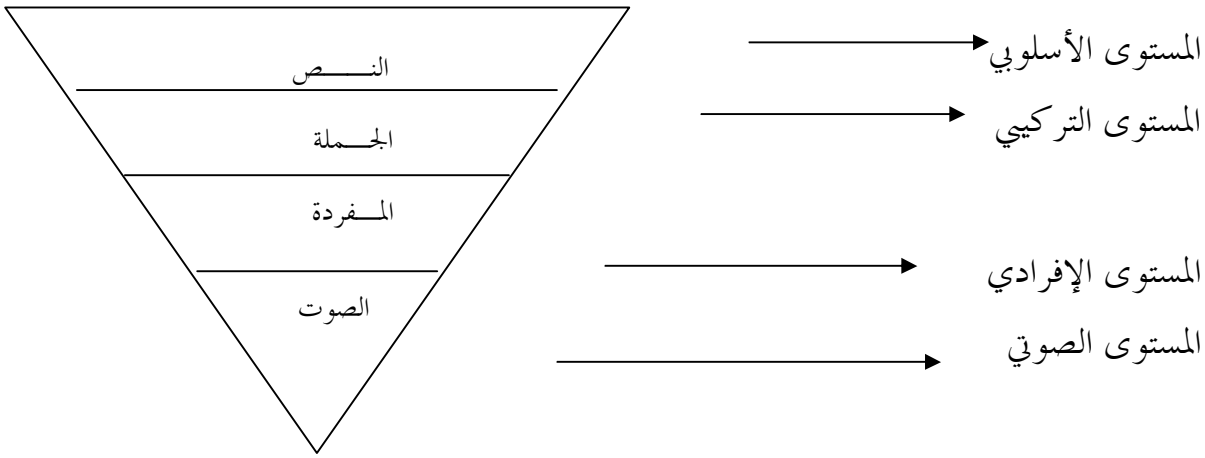

وللصوت اللّغوي، تقسيم ثنائي تجريدي على أساس نطقي، إلى: صوامت، وصوائت. الصوامت تنتج عن « انحباس الهواء وحجزه عن المرور كليا أوجزئيا بأحد الحواجز الموجودة في الحلق والفم، كاللّهاة أواللّسان أوالشفتين»[2]، بينما، الصوائت « لا يجد الهواء معها عقبة، تعترض طريقه في أي نقطة من نقاط القناة الصوتية»[3]، ومع وجود هذا الاختلاف في الكيفية النطقية، إلاّ أنّ الأصوات الصّامتة، لا تنطق إلاّ بمعيّة الأصوات الصّائتة، فالعلاقة بينهما علاقة ترابطية تلازمية. وأمّا الفصل بينهما، فتلك غاية الدارس لتّحديد المواضع الفيزيولوجية، والخصائص الفيزيائية لكل منهما.

1- أبو عمر عثمان الجاحظ، البيان والتبين، ج1، ص 79، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، (1985م).

2- محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص46، دار الفكر، بيروت، ط4، (1970م).

3- محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة،ص227، منشورات دار الشرق،ط2، (1969م).

مجالات الدراسة الصوتية بين القدماء والمحدثين

لم تكن الدراسة الصوتية العربية في نشأتها الأولى قائمة بذاتها عن باقي الدراسات اللغوية، على ما أثبته أعمال الرّعيل الأول من الدارسين الذين كانوا أغلبهم قراء. وإذا ما عدنا إلى صنيع أبي الأسود الدؤلي-باعتباره منطلق الدرس الصوتي العربي- وما عقبته من أعمال. تبيّن أن الدراسة الصوتية عند القدماء، تناولت الصوت اللغوي من الجانب الفيزيولوجي النطقي لاعتماده على الانطباع السمعية والملاحظة البصرية « في زمن حرم معظم فروع العلم وآلاته وأجهزته الفنية التي تساعد على الكشف عن الجوانب الأخرى اللصوت اللغوي»[1]، مما جعل جهود القدماء الصوتية تتوقف عند وصف مخارج الأصوات من الجهازالنطقي، وبيان صفاتها وتوظيف ذلك في دراسة الظواهر الصوتية.

وعلى هذا الأساس، أضحت الدراسة الصوتية التراثية، مرجعية قاعدية للدّارسين المحدثين في استرفاد الأسس المنهجية لدراسة الصوت اللّغوي، إذ أنّ مجمل الدراسات الصّوتية الحديثة، انطلقت «من نظرة عربية المنهج، حيث يذكر بشقيه الفيزيولوجي والفيزيائي، ثم يُدرج في مختلف الصيغ الإفرادية، للقيام بوظائف الاقتصاد في الجهد أو الانسجام في الأداء، أو التّحسين والتّجميل »[2]، مع تفصيل في الوصف، واختلاف في المصطلحات، والمفاهيم لتوفّر الوسائل التجربية الآليّة.

1-كمال محمد بشر، علم اللغة العام(قسم الأصوات)، ص18،دار المعارف، مصر، (1971م).

2- مكي درار، كينونة الأصوات اللغوية في آثارنا العربية،ص5، مجلة القلم، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، السانية، العدد2، (2005م).

وقد تميّزت الدراسة الصوتية الحديثة بالتقسيم المنهجي، المستّمد من التّراث الصوتي العربي، باستعمال تسميات أجنبية معربّة إلى قسمين: الفونيتيك(phonétique)، ويعنى بوصف الحركات العضوية للجهاز النطقي، ومايتّرتب عنها من أثار سمعية. وهو بدوره، يتّفرع إلى ثلاثة علوم، وهي: علم الأصوات النطقي، وعلم الأصوات الفيزيائي،وعلم الأصوات السمعي. وأمّا القسم الثاني، وهو الفونولوجيا(phonologie). فيبحث في وظائف الأصوات داخل السياق اللّغوي (إفرادا وتركيبا). وأمّا، العلم الذي المستويين الصوتي والصرفي، فسمي بالمورفونولوجيا(morphonologie)"[1] ، وبحثنا يندرج ضمن هذا العلم.

وظائف الصوت اللغوي في المستويات اللسانية

للصوت اللغوي وظيفتان. وظيفة صوتية وهي أساس وجود الصوت، وبناء المباني ألمحنا إليها في مفهوم الصوت اللّغوي، وتتجلّى بوضوح أكثر في الجوار الصوتي كما سيأتي تفصيله لاحقا. وأخرى دلالية، تختلف مكامنها باختلاف موقع الصوت في المستويات اللّسانية. ففي المستوى الإفرادي، تنحصر الوظيفة الصوتية الدلالية للصيغة الحدثية في موقعية الوسط، أي حركة العين. ولما كانت الصوائت ثلاثا، فوسط الصيغة له ثلاث حالات دلالية.

الكسرة وتدل على المتّغيرات، فصيغة "فعِل" « تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها نحو سقِم ومرِض وحزِن وفرِح، ويجئ الألوان والعيوب والحلى كلها عليه»"[2]. وهذا معناه، أنّ كسرة العين تدّل على المتغيرات المتعلّقة بالشعور

1- ينظر: كمال بشر، علم اللغة العام (علم الأصوات)، ص33 وما بعدها. وص69.

2- ابن الحاجب، متن الشافية، ج1، ص71، شرحه: رضى الدين محمد بن الحسين الاستراباذي، تحقيق: محمد الزقزاق، دار الكتب العلمية، بيروت،1984م.

والمكتسبات الذهنية، والحاجات. في مثل: ندِم، وفهِم، وعطِش، وغيرها. أمّا الضمة فتدل على الثوابت من الصفات الخلقية والطبائع غير متغيرة في صاحبها كوسُم، وغلُظ، وشرُف، وغيرها، وأما الفتحة فتدل علىالحياد.

هذا عن وظيفة الصوت في الصيغة الحدثية، أما عن وظيفته في الصيغة الوصفية، فتقع في أولها، وبها يتّم التّفريق بين صيغ وصفية متماثلة في صوامتها، وذلك في نحو: صيغتي "ضِناك"و"ضُناك"، فالصيغة الأولى بكسر الضاد للمرأة الضخمة، والثانية بضمها للزُّكمة."[1]بينما لا تتّحدد وظيفة الصوت في الصيغة الذاتية في موقعية محدّدة لأنّ دلالتها تكمن في مجموع صوامتها وصوائتها، مثل:"رجل" فالصيغة في مجمل مكوناتها تدل على جنس بشري ذكري بالغ .

أمّا، وظيفة الصوت الدلالية في المستوى التركيبي، فتكمن في آخر الصيغة، وهو ما يعرف عند النحاة العرب بالإعراب، وفي هذا الشأن يقول السيوطي: «ومن العلوم الجليلة التي اختصت [العرب] بها الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميزفاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت»"[2]. ولهذا، كثيرا ما يقع سوء فهم في المعنى، بسبب حركة إعرابية في غير موضعها.

1- ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص256، حققه وفهرسه محمد عبد الرحيم، دار الفكرللطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ط1، (2005م).

2- نفسه، ص 254.

وأما، وظيفة الصوت في المستوى الأسلوبي ليست لها موقعيات محددة، لاشتمال المجال الأسلوبي، على مجالات المستويين الإفرادي، التركيبي، ولذلك وظيفة الصوت الدلالية في المستوى الأسلوبي .يحددها سياق النّص، وأثر الأسلوب في السامع.

المـــــبـــاني

المبنى بالمفهوم العام، هو الهيئة، والشكل المركب من عناصر مرصوصة. وفي المفهوم المعجمي، يقول ابن فارس «الباء والنون والياء أصل واحد، وهو بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض»[1]، ومن دلالة المادة الأصلية، فإنّ المبنى هو الشكل المتحصّل من عملية البناء، والبناء بعامّة، يقوم على تركيب مواد أساسية، وأخرى ثانوية، مشكلة مبنى مستقلا بذاته.

أمّا في الاصطلاح، فمفهوم المبنى يتداخل مع مفهوم الصيغة. بدليل ما ذهب إليه محقق شذا العرف في فن الصرف عبد الحميد الهنداوي بأن «الصيغة الصرفية مبنى صرفي يمثل القوالب التي يصبّ فيها الصرفيون المادة اللغوية ليدلّوا بها علىمعان معينة ومحددة، لما يدور بخلدهم، وماتتّفق عنهم أذهانهم وأفكارهم. »[2]، وهذا يعني أنّ المبنى الصرفي يعادل الصيغة الصرفية ، وهي الصورة الشكلية التي تصيغها القوالب اللّغوية لتأديّة معنى محدّد.

إلاّ أنّنا ألفينا، تمام حسان يقابل المباني بما اصطلح عليه الغربيون بالمورفيمات، في قوله «طائفة من المباني morphèmes تتمثل في الصيغ الصرفية وفي اللواصق والزوائد

1- أحمد بن فارس، مقايس اللغة، مادة (بنى)، مج1، ص157.

2- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، هامش ص18، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1998م).

والأدوات فتدل هذه المباني على تلك المعاني »"[1]". وفي هذا النص، إشارة صريحة إلى أنواع لمباني التي سيأتي ذكرها لاحقا. ومنها، الصيغ الصرفية التي عدها تمام حسان مبان فرعية، إذ يقول: « الصيغ الصرفية مبان فرعية، وأنّ أصولها هي المباني التقسيمية الثلاثة: الاسم والصفة والفعل »"[2]"، و بهذا يتضح، أنّ مفهوم المبنى أوسع من مفهوم الصيغة، فكل مبنى دلّ على « شكل الكلمة المفردّة وهيئتها ووزنها»"[3]" فهو صيغة، وما ليس بذلك، فهو مبنى و ليس بصيغة.

ومما سبق نقول : إنّ كل صيغة مبنى، وليس كل مبنى صيغة. ذلك أنّ بعض المباني ، تتألف من عناصر الصيغ جميعها، وهي (المادة، والوزن، والشكل، والدلالة)، كالصيغ الحدثية، والصيغ الوصفية. بينما لا يتحقق ذلك في بعضها الآخر، في مثل الضمائر، والظروف، و الأدوات، مما يعد بمبان لاصيغ لها.

بين البنية والمبنى

تلتقي البنية بالمبنى في الأصل الاشتقاقي (بني)، و«البني: نقيض الهدم»"[4]". فكلاهما بناء. و«بنية الكلمة وبناؤها ومبناها ألفاظ مترادفة تعني كلها ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله... ويظل للكلمة الواحدة معناها الذي وضعت من أجله »"[5]"، وهذا الرأي، مفاده أنّ الترادف بين بنية والبناء والمبنى، يرجع إلى إشتراكها في العناصر

1- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 36، عالم الكتب، القاهرة، ط3، (1998م).

2- المرجع السابق، ص13.

3- مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سبويه ، ص407.

4- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة(بني)، ج1، ص96، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (1994م)

5- محمد سمير نجيب اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص27 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، قصر الكتاب البليدة، دار الثقافة، الجزائر.

الأساسية التي تتألف منها الكلمة، وهي: المادة الأصلية، والهيئة التي ركبت منها، والدلالة. ويبقى الوزن العنصر الفارق بين البنية والمبنى.

وعلى أساس المعطيات السابقة الذكر، فإنّ بين البنية والمبنى في المفهوم الاصطلاحي تقارب وتباين، فالبنية، هي « مجموع الأحرف التي تتكون منها الكلمة متماسكة كالجسم دون اعتبار لشكلها الخارجي، وتطلق على كل من الأسماء والأفعال والحروف»[1]. فكل بنية، بهذا المفهوم ــ في رأينا ــ هي مبنى . ولكن، « المبنى إطار شكلي»[2]، والبنية إطار داخلي، تنتظِم فيه العناصر الصوتية (الصوامت والصوائت) لتشكّل بنية صوتية على مستوى البناء التركيبي الإفرادي، وهو ما يمثّل المباني بأنواعها.

أنواع المبـــاني

تصنّف المباني الإفرادية تصنيفا مختلف بين الدراسين القدماء والمحدثين ، فتصنيف النحاة القدماء يتجّلى في أقسام الكلام، وهي ثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. كما جاء في منظومة ابن مالك[3]:

كَلامُنا لفظٌ مُفيدٌ، كاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وفِعْلٌ، ثمَّ حَرفٌ الكَلِمْ

وأما تصنيف المحدثين، فهو مبني على المبنى والمعنى؛ ويقسم إلى نوعين؛ وهما: مباني التقسم؛ و تضم، الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف،

1- عبد الحميد الهنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص25، المكتبة العصرية، بيروت، (2002 م).

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص184.

3- محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، الألفية، ص1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، (1997م).

والأداة. ومباني التصريف؛ وتتمثل في صور التعبير عن المعاني الآتية: الشخص: والمقصود به التكلم والخطاب، والغيبة. والعدد (الإفراد والتثنية والجمع). والنوع (التذكير والتأنيث). التعيين:(التعريف والتنكير)"[1]. وهذا، هو ما نرجحه ونميل إليه. لأنّه يوافق أنواع المباني التي وقف عندها أطفيش بالتّعليل الصوتي، وهي ما نقصده بالمباني المورفولوجية الآتي توضيحها.

المبـــنى المـــورفـــولوجي

وبعد أن أوضحنا المبنى وأنواعه، نأتي إلى المقصود بالمبنى المورفولوجي بدءا بتعريف المورفولوجيا "Morphologie". وهي مصطلح لساني حديث «مأخوذ من الكلمة اليونانية " morfe " بمعنى شكل أو صورة »"[2]. ومن هذا المعنى، أطلق الدارسون المحدثون الغربيون "المورفولوجيا" على الدراسة الصرفية. ذلك أنّها « تتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ، والموازين الصرفية، وعلاقاتها التصريفيّة من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى، ثم تتناول ما يتصل بها من الملحقات صدورا، أوأحشاء، أو أعجازا »"[3]، وهذه الجوانب كلّها، تمثل مجالات الدراسة المورفولوجية. وهي في مجملها، تمثّل أنواع المباني على تصنيف تمّام حسان، فيما عرضناه سالفا. ومن هذه النظرة، أضفنا المورفولوجية إلى المباني، لحصر مجال دراسة المنطلقات صوتية بدقّة. وتعرف هذه المباني عند الدراسين المحدثين بالمورفيمات.

والمورفيم، هو«أصغر وحدة في بنية الكلمة، تحمل معنى أو وظيفة نحوية»"[4]، وفيه ثلاثة أنواع: المورفيم الحر، ويمثل وحدة صرفية مستّقلة، وفي اللغة العربية

1- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها مبناها، ص133 وما بعدها .

2- محمد سعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص217، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

3- تمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص170، مكتبة أنجلو المصرية، (1955م).

4- زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص207.

المورفيمات في المباني الحرة في من الوحدات كالضمائر المنفصلة، وحروف الجر، والأفعال، والنواسخ، وغيرها من الوحدات الصرفية المستقلة. بينما، يختلف المورفيم المقيّد عن المورفيم الحر في ضرورة اقترانه بالمورفيم الحرّ، كاقتران "الـــ" التعريفية بالأسماء، واتّصال العلامة الدالة على الجمع والتأنيث بالأفعال. وأمّا المورفيم الصفري أو السالب، « لايوجد في الكلام المنطوق أو المكتوب، وإنّما يكون مستتّرا أو مقدّرا أو محذوفا لعلّة لغوية»[1]، ومثال ذلك: الضمائر المستترة، والإسناد في الجملة.

ولـــّما، اطلّعنا على كتاب الكافي في التّصريف، ألفينا دراسة أطفيش للموضوعات الصرفية لا تختلف عن الدراسة المورفولوجية ، فالمباني التي كان يعوّل عليها في التّعليل لم تكن مباني إفرادية حسب، وإنما كان يقف عند المورفيمات بأنواعها، ماعدا المورفيمات الصفرية، لأنّها صورتجريدية تتحدّد في السّياق النحوي. ولذلك، رجّحنا مصطلح المباني المورفولوجية عن المورفيمات، لبيان نوع المجال الذي ندرس فيه المنطلقات الصوتية.

موقع المورفيم من الفون والفونيم

ترتكز الدراسة المورفولوجية لتحليل المباني على وحدات أساسية، وهي: "المورفيم"، و"الفونيم"، و"الفون"، وقد اختلفت تصورات علماء اللغة لهذه المصطلحات، وتباينت مفاهيمها. ولعلّ سبب هذا الاختلاف، يرجع إلى اختلافهم في ترجمتها، فالمورفيم يترجمه أغلب الدارسين إلى الوحدة الصرفية[2]، و«مما أطلق على

1- محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 165، دار غريب للطباعة والنشروالتوزيع، القاهرة، (2001م).

2- ينظر: كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص207.

الفونيم: صوتيم، وصوت، وصوت مجرد، وصوتية، ومستصوت، وفونمية ولافظ... ومما أطلق على الفون: صوت، وصوت لغوي، وصوت كلامي»"[1].

وفي هذا السياق، نعتمد على المفاهيم التي تقربنا من تحديد موقع المورفيم من الفون، والفونيم. و لنعود إلى المورفيم، لنوضّح أنه « سلسلة من الفونيمات ذات المعنى التي لا يمكن تقسيمها دون تضيع المعنى أوتغيره»"[2]، وأمّا الفونيم، فهو «مجموعة أو تنوع أو ضرب يضم أصواتا وثيقة الصلة (الفونات)، ينظر إليها المتكلمون على أنها تمثل وحدة واحدة»"[3]. فهو عنصر صوتي، وليد عناصر صوتية صغرى تدعى بالفونات، والفون هو«صوت لغوي مفرد بسيط يمكن تسجيله بالآلات الحساسة في المعمل»"[4] .

ومما سبق، نستخلص أنّ المورفيم وحدة كبرى، تنضوي تحتها وحدات صغرى "الفونيمات"، ثم وحدات أصغر "الفونات"، وبهذا، نوضح موقع المورفيم من الفونيم والفون في المخطط الآتي:

1- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي ، هامش،ص165، عالم الكتب، 1979م، نقلا عن المصطلح الألسني العربي، أحمد مختار عمر،ص12.

2- ماريو باي، أسس علم اللغة ، ص101. ترجمة وتعليق، أحد مختار عمر، عالم الكتب ،مصر،ط،2، (1983م).

3- نفسه، ص49.

4- نفسه، ص47.

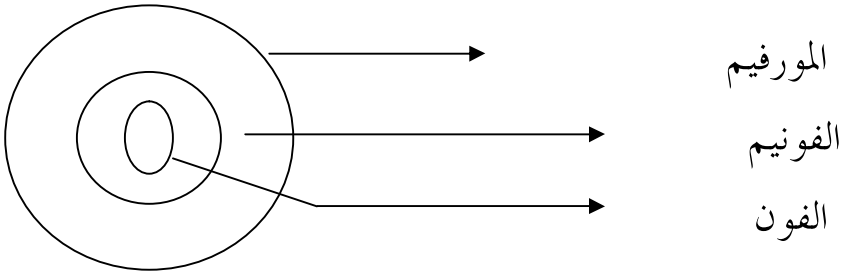

بين المورفيم والحرف والمقطع

وانطلاقا من موقع المورفيم من الفون والفونيم؛ ننتقل إلى بيان ما بين المورفيم والحرف والمقطع، نظرا لتقاربها في المفاهيم، وترابطها الشديد في مجال الدراسة الصوتية والمورفولوجية.

الحرف من مصطلحات القدماء التي اختلفت مفاهيمها بينهم لاختلافهم في الاستعمال، ذلك أنّهم لم يفرقوا بين الحرف والصوت في الاستعمال. فالحرف، عندهم، يدلّ على الصّوت المنطوق، والرمز الكتابي. في حين، يدلّ عند المحدثين، على «الصورة الرمزية الكتابية للصوت المنطوق المسموع»[1]، ومع هذا الاختلاف في المفاهيم، إلّا أنّ المتفق عليه أنّ « الحرف: أصغر صورة صوتية منطوقة جامعة لتلوينات صوتية متعدّدة»[2]، وهذا يعني أنّ الحرف، مقابل لمصطلح الفونيم عند المحدثين.

وأمّا المقطع، فهو مصطلح صوتي، تعاريفه كثيرة ومختلفة. ومنها، أنّ المقطع «مجموعة من الأصوات المفردة تتألف من صوت طليق واحد معه صوت حبيس واحد

1- عبد القادر مرعي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء قي ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مِؤتة، ص96، ط1، (1993م).

2- مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، ص47.

أو أكثر»"[1]"، ويقسم من حيث الطول والقصر (الكمية) إلى ثلاثة مقاطع. القصير: وهو مايتألف من عنصرين (صامت وصائت) مثل: بَ. والمتوسط : وهو ما يتألف من ثلاثة عناصر (صامت وصائت طويل أو صامت وصائت قصير وصامت) مثل: في، مِن . والطويل: وهو مايتألف من أربعة عناصر (صامت وصائت طويل وصامت أو صامت وصائت قصير وصامتين) مثل: باب، بدر بتسكين الآخر"[2]"، ومن حيث موضع الصائت فيقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي: المفتوح وهو الذي ينتهي بصائت، والمغلق وهو ما ينتهى بصامت، ومضاعف الإغلاق، وهوما انتهى بصامتين. ومضاعف الانفتاح، وهو ماينتهى بصائتين "[3]". ومن هذه المفاهيم، نستجلي أنّ بين المورفيم والحرف والمقطع علاقة تداخلية، إذ يكون المورفيم إمّا حرفا أو مقطعا أوعدّة مقاطع.

الدراسة المورفولوجية في المستويات اللسانية

بين القدماء والمحدثين

إنّ الدراسة المرفولوجية ليست بالدراسة الجديدة في تاريخ الدراسات اللغوية، وإذا مارجعنا إلى التراث اللغوي العربي، ألفينا الدراسة المورفولوجية واضحة في مختلف المستويات اللسانية. ذلك أنّ « التحليل المورفولوجي، يمثل حلقة وسطى بين دراسة الأصوات التي تكون الصيغ والأشكال الصرفية، ودراسة التراكيب التي

1- محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص254.

2- ينظر: محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص21 وما بعدها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3.(د.ت)

3- ينظر: مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص87، دار الأديب، السانيا، وهران، (2005م).

تنتظم فيها هذه الصيغ والأشكال الصرفية»[1]، لأنّ محور دراستها، الوحدات الصوتية الدالة الملحقة بالمباني الإفرادية. والدراسة المورفولوجية في المستوى الصرفي عند القدماء، تظهر في تعليل الظواهر الصرفية داخل التركيب الإفرادي. كالقلب والإبدال والإدغام؛ وتظهر في دراسة أحوال الكلمة من إفراد، وتثنية، وجمع، تذكير، وتأنيث، وما يندرج في المستوى النحوي من الوحدات الصرفية وفق العلاقات الإسنادية التي في دراستها يظهر الجانب المورفولوجي. وعند المستوى الأسلوبي تلتقي مجالات الدراسة المورفولوجية في المستويات الثلاث (الصوتي، والصرفي، والنحوي)، وهذا ما تضمنته، مؤلفات البلاغيين من موضوعات بيانية، وألوان بديعية.

التّعريف بصاحب الكتاب في ومضات

هو امحمد بن يوسف بن عيسى الحفصي أطفيش[2]، يعرف بلقبه العائلي أطفيش[3]، ويشتهر عند قومه بلقب "القطب"« وهو من رتب المتصوّفةن واختص به في وادي ميزاب، وعند الإباضيين جميعهم إلى يومنا هذا»[4]، ولد عام (ت.1237. هج/1821م) في غرداية[5]. على أرجح الروايات .

بدأ القطب حياته التّعليمية بحفظ القرآن الكريم وهو ابن خمس السنوات، وخلال ثلاث سنوات أتمّ حفظه، ثم التحق بدور العلم وحلقات المساجد لينهل مبادئ العلوم

1- زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص202.

2- معجم أعلام الإباضية من القرن1هـ إلى القرن 15هـ (قسم المغرب)، جمعية التراث ،غرداية، الجزائر، ط1، 1999م،ج5، ص835 وما بعدها.

3- ينظر: نفسه ،ج5، ص849.

4- أحمد جلايلي، إسهامات الشيخ محمد بن يوسف أطفيش في الدراسات اللغوية، ص86، مجلة القلم، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران – السانية- العدد 2، (2005م).

5- معجم أعلام الإباضية، ج5، ص835.

النقلية والعقلية من مشايخ أجلاء منهم: الشيخ الحاج بن عيسى آزبار(ت.1872م)، والحاج سليمان بن عدون (ت.1884م) وشقيقه وإبراهيم أطفيش"[1] .وفي الخامسة عشر من عمره جلس للتدريس، وبعد سنة من ذلك كانت بداية التأليف بنظم كتاب المغني لابن هشام، ولما بلغ العشرين سنة أضحى أطفيش عالما فذا في وادي ميزاب، وأخذ جهاده الاصلاحي الديني والاجتماعي يبرز في نشاطه التربوي التّعليمي "[2]بإنشاء معهد تعليمي في وادي ميزاب، تخرج منه العديد من الطلبة نأتي إلى ذكر منهم :محمد بن سليمان ابن ادريسو (ت1876م)، وإبراهيم بن عيسى أبو يقظان (ت1911م)"[3]، وغيرهم. وقد كان ليله مخصصا للتأليف في مختلف المستويات والمجالات فأسفر عن «أكثر من مائة مؤلف بين كبير ومتوسط وصغير ورسالة في موضوع من المواضيع»"[4]. نأتي إلى ذكر أهمها وأشهرها، وهي"[5]:

الرسم في تعلم الخط (مط) في المجال الصوتي – الكافي في التصريف في المجال الصرفي– جامع حرف ورش (مخ) في القراءة – قصيدة الغريب نظم "مغني اللبيب" (مخ) في المجال النحوي – ربيع البديع في علم البديع (مخ) في المجال الأسلوبي – وتيسير التفسير (مط) في مجال التفسير– وشرح كتاب النيل وشفاء العليل (مط) في الفقه– الرسالة الشافية في بعض تواريخ وادي ميزاب (مط) في التاريخ. و بهذا الإرث

1- محمدعلي دبوز، نهضةالجزائر الحديثة وثورتها مباركة، ج1، ص300، المطبعة التعاونية، ط1، (1965م).

2- المرجع نفسه، ج1، ص301، وينظر:أطفيش، تيسير التفسير، ج1،مقدمة، ص(ف)، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي، المطبعة العربية غرداية، (1996م)

3- معجم أعلام الإباضية، ج4، ص838.

4- محمدعلي دبوز، نهضةالجزائر الحديثة وثورتها مباركة، ج1، ص313.

5- للتوسع في أثار أطفيش، ينظر: معجم أعلام الإباضية،ج4، ص839إلى ص842.

العلمي، وبعد حياة حافلة بالعلم وجهاد اصلاحي اجتماعي مديد، توفي الشيخ أطفيش سنة (1332هج-1914م)"[1]".

كـــتَـــاب الكـــافي في التَّصريف في سطور

يُعدّ كتاب الكافي في التّصريف «مِن الأعمال الإبداعية للشيخ في علم التّصريف. فلم يكن شارحا لمتن أو ترتيبا لمواضيع، أونظما لنثر»"[2]"، وإنّما كان يدور في مجالات التَّصريف، بصورة مختَصرة كافية للمتعلِّم المبتدئ، وقد صرَّح أطفيش بذلك، في مقدمة كتابه، قائلا: « فهذا تأليف في الصّرف لمن ذي اللطف، ينتفع به المبتدئ فإلى غيره يهتدي»"[3]"، وهو من المصنَّفات التّابعة لمدرسة المازيني في التّصريف"[4]"، لأنّ موضوعاته «لاتخرج من دائرة الإعلال، والقلب، والإبدال، والحذف،وما يدور في فلكها»"[5]".

أمّا منهجه العلمي، فلا يختلف عن المنهج الوصفي الاستقرائي، المباني، ثم يتتبعها لمعرفة أحوالها الصوتية والصرفية، معتمدا على الشّرح والتّعليل، ومستدّلا بالشّواهد، والأمثلة التّوضيحية بطريقة تعليمية. وفي شرحه وتعليله، يوظّف مصطلحات ومفاهيم صوتية، رأيناها جديرة بالدراسة باعتبارها منطلقات علميّة.

1- أطفيش، تيسير التفسير، ج1،مقدمة، ص(ت).

2- أحمد جلايلي، إسهامات الشيخ محمد بن يوسف أطفيش في الدراسات اللغوية،ص94.

3- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص46.

4- ينظر: مختار بوعناني، المدارس الصرفية، ص50، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، ط1، (1998م).

5- نفسه، ص65.

تصـــديـــر :

يعوّل علماء اللغة في تعليل الظواهر الصوتية والصرفية على جانبين مهمّين. أحدهما فيزيولوجي عضوي، والآخر فيزيائي نفَسي، بناء على « المنهج الثنائي الذي رسمه علماء التّجويد .حركيا عضويا في المخارج، تنّفسيا صوتيا في الصّفات»"[1]". وعملا بهذا المنهج، انقسم الصوت اللّغوي من حيث إرساله، وآليات حدوثه في الجهاز النّطقي، انقساما نظريا إلى صوت فيزيولوجي عضوي، وهو مدار دراستنا في هذا الفصل. وصوت فيزيائي نفَسي، وذلك ما سيتطرق إليه الفصل الثاني من هذا البحث.

مفهوم الصوت الفيزيولوجي العضوي

الصوت الفيزيولوجي العضوي هو نِتاج نشاط حركي عضوي في الجهاز النطقي، نتيجة «الهواء الصّاعد من الرئتين، المار بتّجاويف الحلق، والفم، النّافذ من فتحتي الأنف والشفتين»"[2]". وفي موضع من مواضع اعتراض المجرى الهوائي في الجهاز النطقي، يتحدّد الصّوت الفيزيولوجي العضوي عند مرسلِه .

وبما أنّ الجهاز النطقي، عبارة عن مجموعة من الأعضاء الجسمية الواقعة ما بين الحنجرة، وفتحتي الأنف والشفتين، ذات وظائف حيوية بيولوجية، فإنّ الصوت الفيزيولوجي العضوي نوعان، وهما: الصوت الانساني، وهو المعوّل عليه في دراستنا،

1- صبحي صالح، دراسات فقه اللغة، ص 277، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15، (2002 م).
2- مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سبويه، ص197.

والآخر حيواني"[1]". والذي يميّز الصّوت الانساني عن الحيواني؛ أنّه لغوي، ينشأ عن عمليّة ذهنّية معقدّة يقوم بها الجهاز العصبي قبل حدوثه في الجهاز النّطقي، وتدعى هذه المرحلة بمرحلة التهيّؤ، إذ فيها «يأتي الأمر من الدّماغ إلى أعضاء النّطق اللازمة لتستّعد لنطق صوت محدّد»"[2]. وبهذا الارتباط الوظيفي بين الجهازين العصبي والنطقي، تنطلق عمليّة الإرسال الصوتي اللّغوي في شكل تجمّع متّناسق من الفونيمات والمورفيمات بين المتكلّم والسّامع، وهو إرسال فيزيولوجي عضوي بطبيعته.

وعلى ذلك، ارتأينا أن نخصّص هذا الفصل في مجال الصّوت الفيزيولوجي العضوي، القائم على دراسة المصطلحات الصوتية للجهاز النّطقي، بما فيه من تجاويف، وأعضاء، ومواضع حدوث؛ التي وظفّها أطفيش كمنطلقات صوتية في ثنايا تعليل الظواهر الصرفية للمباني الإفرادية التي مثّل بها في مختلف المواضع والموضوعات من كتابه الكافي في التّصريف. وبداية الحديث عن الصوت الفيزيولوجي العضوي تكون بالتجاويف.

التـــّجـــاويـــف

يمّـــر النَفس المندفِع من الرئتين في الجهاز النطقي بثلاثة تجاويف، وهي: التّجويف الحلقي، والتّجويف الفموي، والتّجويف الأنفي. وهذه التّجاويف، عبارة عن فراغات هوائية مختلفة الشّكل والحجم، شبيهة بصناديق الرنين في الآلات الموسيقية. لهذا، يطلق عليها بالمرنانات. وتسمى حسب موقعها في الجهاز النّطقي في نظر المحدثين بالتّجاويف الفَوْمِزمارية (بفتح الفاء وتسكين الواو) أي الواقعة ما فوق

1- ينظر: لعشريس عباس، الدراسة التحليلية للمدركات السمعية والبصرية في كتاب الرسم للشيخ اطفيش، ص20 ومابعدها، رسالة الماجستير(مخطوط)، ،جامعة وهران، (2004م).

2- محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية، ، ص52، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1990م.

المزمار"[1]".وقد وظّف أطفيش منطلقات فيزيولوجية؛ نستقرئ منها، تصوّره للتّجاويف. انطلاقا من التّجويف الحلقي، فالفموي، ثم الأنفي.

التـــجويف الحلـــقي:

هو أول الممرات الهوائية استقبالا للهواء المنبعث من الرئتين، ويمتّد من الحنجرة إلى اللّهاة، وفق التّقسيم الذي ارتضاه الدراسون القدماء (أقصى الحلق، وسطه، وأدناه إلى الفم)"[2]"، بينما تنحصر مساحته بالمفهوم الحديث في الفراغ « الذي يقع بين الحنجرة وأقصى الفم »"[3]"، وهوما يمثّل وسط الحلق بمفهوم القدماء.

في ضوء هذا الاختلاف ننطلق، لاستجلاء مفهوم التجويف الحلقي عند صاحب الكافي في التّصريف، الذي ذكر مصطلح الحلق إحدى عشرة مرة في مواضع متفرقة. ومن ذلك، ما تضمته عبارته الآتية: « وهي شبيهة بحرف المدّ لكونها غنّة في الخيشوم، كما أنّه [أي حرف المد] مدّ في الحلق وهواء الفم»"[4]"، ومصطلح الحلق في هذا السّياق، يحمل معنى الفراغ، ويقودنا إلى تصوّر القناة الصوتية لاتّصاله بالفم، « فهما يشكّلان معا، تجويفا أنبوبيا؛ يبدأ من الحنجرة، وينتهي عند الشفتين»"[5]"، وهذا

1- المزمار: "هوالفتحة الواقعة بين الوترين الصوتين في أعلى الحنجرة". محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية، ص 20. وينظر: عصام نور الدين ، علم الأصوات اللغوية "الفونيتيكا"، ص60، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، (1996م).

2- ينظر: سيبويه،ج4، ص433. وينظر: المبرد، المقتضب، ج1، ص192. وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص46.

3- عصام نورالدين، علم الأصوات اللغوية"الفونيتيكا"، ص65.

4- أطفيش، الكافي في التصريف. ص114.

5- ديفيد ابركرومبي، مبادئ علم الأصوات العام، ص87، ترجمة وتعليق، محمد فتيح، مطبعة المدينة، ط1، (1988م).

الفراغ يصطلح عليه بالجوف، ومنه سميت الأصوات المدية بالجوفية أوالهوائية"[1]". مما سيأتي الحديث عنه مفصلا في موضعه.

ومن هنا، يتبيّن إدراك أطفيش للتجويف الحلقي، على أنّه فراغ هوائي متّصف بالطّول . ويجري فيه هواء صوت المد في شكل خطّ أفقي متّجه نحو التّجويف الفموي. ومن خلال وصفه للمد، فإنّ الوظيفة الصوتية لهذا التّجويف في فهم أطفيش هي تمرير النّفس الصّاعد من الرئتين إلى التّجويف الفموي، والعمل على إطالة الصّوت وتلوينه.

وفي موضع آخر، حدّد أطفيش القسم الأقصى من التجويف الحلقي بإيراد مخرج الهمزة كمنطلق فيزيولوجي صوتي في سياق تعليل التبدلات الصوتية في أحد الأمثلة التوضيحية، قائلا :« ويجوز "اراي" بإبقاء الياء لأنّ الهمزة أثقل من الياء –لأنّها من أقصى الحلق– ويجوز"اراية"ـ بالياء والتاء عوضا»"[2]"، بينما، لم نلف ذكرا لوسط الحلق، وأدناه إلى الفم؛ وإنّما اكتفى بالإشارة إلى صوتي وسط الحلق العين والحاء، من ذلك قوله:« ما فتح فيه عين الماضي والمضارع،كـ ("فتَح يفتَح"، و"منَح يمنَح"، و"سعَى يسعَى")، ولم يعدّوا هذا في الدعائم، لعدم اختلاف الحركة. وللقلّة لاختصاصه بما حرف الحلق فيه عين أو لام»"[3]"، وأغفل الإشارة إلى صوتي (الغين والخاء) في تعليل الأمثلة التي ضربها عن الصيغ الحدثية الثلاثية المفتوحة العين في الماضي

1- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ص64. وينظر:محمد بن يوسف أطفيش، الرسم في تعليم الخط، ص68، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (1986م). وينظر: محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص45، ، دار الفكر، ط4، (1970م).

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص186.

3- نفسه، ص 70.

والمضارع. وذكرهما في مجموعة الأصوات المستعلية"[1]". وسيجئ بيانها في حديثنا عن مواضع الحدوث.

ومن هذه المنطلقات الصوتية، نستنتج أنّ أطفيش نظر إلى التّجويف الحلقي من الجانب الوظيفي، لذلك لم تكن حدود الحلق واضحة المعالم عنده ماعدا القسم الأقصى منه، الذي صرّح به. وهو في ذلك، لا يخالف الدّارسين القدماء في نظرته للحلق من جهة الفم. ولكن غياب المصطلحات الدالة على القسم المقابل للأقصى وما يتوسطهما، جعل الصّورة الفيزيولوجية العضوية غير مكتملة.

التجويف الفموي:

يعدّ التجويف الفموي من أغنى التّجاويف إنتاجا، وتلوينا للأصوات اللّغوية، لتّنوع شكله وحجمه، بفعل الحركات الفيزيولوجية اللّسانية المختلفة. وبالإضافة إلى اللّسان، يضمّ الفم أعضاء مشاركة في العمليّة التّكوينية للأصوات الفموية (13صوتا)، كالحنك والأسنان بأقسامهما.

وقد تضمّن الكافي في التّصريف، منطلقات فيزيولوجية صوتية، تدلّ على التّجويف الفموي دون وصف ولا تشريح. وأوضحها دلالة عليه، عبارة (هواء الفم) التي تردّدت مرتان، الأولى فيما نقله عن غيره بشأن همزة المتكلم، فيقول:« وقد قيل أصلها [همزة المتكلم] ألف، والألف من أول المخارج، وينتهي إلى هواء الفم»"[2]"، والثانية في قوله: «كما أنّه [حرف المدّ] مدّ في الحلق وهواء الفم»"[3]"، وفي كلا

1- أطفيش، المصدر السابق، ص164.

2- نفسه، ص112.

3- نفسه، ص114.

السياقين، يدّل هواء الفم على أنّ التّجويف الفموي، عبارة عن ممر هوائيّ. وهو مفهوم متّفق عليه في الدراسات الصوتية الحديثة"[1]".و عبارة هواء الفم في النّصين السّالفين، أخذت طابعا فيزيائيا أكثر مما هو فيزيولوجي عضوي .

وإلى جانب هذا المنطلق، وجدنا منطلقين فيزيولوجيين، وهما: داخل الفم، ووسط الفم"[2]". والوسط والداخل مفهومان لغويان يلتقيان في الدلالة على محتوى الشيء وباطنه. والمقصود بداخل الفم في المجال الفيزيولوجي الصوتي، الأعضاء والمواضع التي يحويها الفم، وقد جاء أطفيش بعبارة داخل الفم، في قوله: «وجعلت التاء علامة للمؤنث في نحو: "ضربت"، لأنّ مخرجها ثان- وهو داخل الفم- والمخرج الأول [يقصد واو الجمع]: الشفتان »"[3]". وهذا تحديد عام ، يدل على أنّ التاء من مواضع الفموية في الجهاز النطقي.وليس تحديد خاص لمخرج التاء،وهو النطع. كما سأتي تبيانه لاحقا.

وقد وجدنا ابن يعيش (ت.643 هج) من قبله، يستعمل "داخل الفم" في أحد المواضع من شرحه للمفصل، للتعبير عن مخرج الياء؛ وهي عنده من وسط اللّسان ومن وسط الفم، أيضا"[4]"، وقد وافقه أطفيش في نسبة الياء إلى وسط اللّسان تارة، وإلى

1-ينظر:عبد الرحمن أيوب، الكلام إنتاجه وتحليله،ص33 و69، مطبوعات الجامعة، الكويت، ط1، (1984م)

2- أطفش، الكافي في التصريف. ص93 و113.

3- أطفيش، المصدر نفسه، ص93.

4- ينظر: ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل مج 2، ج9، ص67، وج10، ص 124، 134 . وينظر: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، متن المراح في التّصريف، ص86،171، حققه وعلّق عليه: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، لقاهرة، ط1، (2007م).

وسط الفم تارة أخرى"[1]. وكذلك، عثرنا فيما اطلعنا عليه من آثار اللغويين المحدثين، على عبارتي (داخل الفم)، و(وسط الفم) بمعنى الممر الهوائي الفموي، وما يحويه من مواضع فيزيولوجية"[2]. مما يدلّ على إدراك أطفيش للتجويف الفموي، ومواقع الأصوات فيه.

التجويف الأنفي :

يعرف التّجويف الأنفي في الدراسات العربية القديمة بالخيشوم، وهو فراغ هوائي « واسع نسبيا، يتّصل مع الخارج بفتحتي الأنف، ومن الدّاخل بفتحة تؤدي إلى أقصى الفم، حيث تطّل على الحنجرة مباشرة. ويتحكّم في فتحها وإغلاقها الحنك اللّين واللّهاة الممتّدة منه »"[3] والخيشوم عند معظم الدارسين القدماء يعد موضع حدوث النون الفرعية الخفيفة أو الخفيّة"[4]. وهذا التّجويف، يختصّ بتلوين صوتي الميم والنون. فيضفي عليهما غنّة.

وعلى تسمية الدارسين القدماء، ذكر أطفيش التّجويف الأنفي مرة واحدة، وفي قوله: « وعينّت النون للمتكلّم، ومن معه لوجدها في نحن، وفي نصرنا، ولأنّه لم

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص113و227.

2- وينظر: فاروق سعد، فن الإلقاء العربي(الخطابي، والقضائي،والتمثيلي)،ص122، شركة الحلبي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، (1999م). وينظر: مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ص39، 43 دار الآفاق، الجزائر العاصمة. ينظر : عبد الصبّور شاهين، أثر القراءات القرآنية والنحو العربي، ص245 وص273، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، سنة(1987م).

3- عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 45 ومابعدها، دار الفكر المعاصر، لبنان، ودار الفكر، دمشق، ط1، (2000م).

4- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص435. والمبرد، المقتضب،ج1،ص 194. وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص48.

يبق من حروف المد حرف، وهي شبيهة بحرف المدّ لكونها غنّة في الخيشوم كما أنّه مدّ في الحلق، وهواء الفم»"[1]". ومفاده، أنّ الخيشوم في نظر أطفش لايختلف عن التجويفين الحلقي والفموي، في كونه فراغا رنّانا يجري فيه الهواء من غير اعتراض، كمجرى هواء صوت المد في الحلق والفم. وفيه تتلّون النّون بالغنّة، وهي نون المتكلم. كما جاء في نصه السالف. وبيان هذا الوصف، يأتي مفصلا في موضع من الفصل اللاحق لاختصاصه بالصوت الفيزيائي النَفسي . ونتناول الآن مايحوي التجاويف من أعضاء .

الأعـــــــضاء

إنّ فهم طبيعة الصّوت الفيزيولوجي العضوي، تقوم على إدراك دور الأعضاء النطقية في العمليّة الصوتية، وما يترتب عن اختلاف وضعياتها من تنّوع في حدوث الأصوات اللغوية. والذي نسعى إليه ههنا، وصف الأعضاء النطقية التي أوردها أطفيش، فيما قدّمه من تعليلات صّوتية للظواهر الصرفية. وتنحصر في: الحنجرة، والحنك، واللسان، والشفتين .

الحنـــجـــرة:

هي العضو الأقصى في الجهاز النطقي انطلاقا من الشفتين، توصف علميّا، بأنها « صندوق غضروفي متّصل بالطرف الأعلى للقصبة الهوائية بواسطة عضلات

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص114.

وأربطة»[1]، وأهم عضلاتها "الوتران الصوتيان". وتُعرف الحنجرة في أثارالقدماء بأقصى الحلق، وتسمى عند المحدثين بالحنجرة على تسمية ابن سينا (ت. 428.هج)[2].

بينما حافظ أطفيش على توظيف مصطلح "أقصى الحلق"، الذي أورده في موضع واحد من كتابه، قوله: « ويجوز "إراي" بإبقاء الياء لأنّ الهمزة أثقل من الياء- لأنها من أقصى الحلق- ويجوز "إراية"»[3]. والمؤَلِف في هذا السياق، لم يوظّف مصطلح أقصى الحلق لذاته، وإنّما ليفيد المتلّقي المبتدىء بأنّ الهمزة تفاوتت في الثّقل عن الياء، لبعد موضع حدوثها في الجهاز النطقي. وهو من أقصى الحلق، كما صرّح به.

ومن خلال توظيفه لمصطلح أقصى الحلق في نصه السابق، يتبيّن أنّ أطفيش، لم يخالف اللّغويين القدماء في نظرته إلى أقصى الحلق، من حيث أنّه موضع حدوث صوتي، وقد وافق فيما نرى الخليل في التّصريح بأنّ الهمزة تخرج من أقصى الحلق في موضع واحد من كتابه[4]. وفي موضوع الإبدال، وجدناه يعلّل إبدال الهمزة من الهاء بالتّقارب المخرجي بينهما. وبما أنّ، « التقارب في المخرج لا يكون إلاّ في عضو واحد من أعضاء النطق، من غير أن يكون بين الحرفين فاصل»[5]، فهذا يدل على دراية أطفيش باشتراك العامل الفيزيولوجي العضوي، وهوأقصى الحلق. وبالتحديد الوتران الصوتيان. في إحداث صوتي الهمزة والهاء على غرار القدماء دون معرفتهم بالتركيبة

1- بسام بركة، علم الأصوات اللغةالعام، أصوات اللغة العربية، ص61، مركز الانتماء القومي، لبنان، ط1.

2- أبو الحسن بن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص2، مراجعة وتقديم، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (1987م).

3-أطفيش، الكافي في التصريف، ص186.

4- الخليل، معجم العين، ص58.

5- صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، ص218.

الحنجرية لعدم توفر وسائل التشريح عصرئذ، فما هو عذر أطفيش وقد عاش مزامنا لعلماء القرن التاسع عشر، وبدايةالقرن العشرين الميلاديين؟ .

وفي هذا الصدّد يفيدنا الإطار التاريخي لعصر أطفيش باعتباره المرجع الرئيس في معرفة الأبعاد والخلفيات الثقافية. فعلى الرغم من أنّ أطفيش عاش مزامنا لرائد اللسانيات الغربية الحديثة ديسوسير (ت.1913م)؛ إلاّ أنّ تحصيله العلمي كان تراثيا، ذلك أنّه عاش حقبة تاريخية تميزت بالركود الثقافي جرّاء سياسة الاحتلال الفرنسي الهادفة إلى تجهيل الجزائرين في لغتهم ودينهم، مما جعل أطفيش يخوض –كما رصدنا في مراحل حياته العلّمية – جهادا إصلاحيا مرتكزه المحافظة على التّراث الديني واللّغوي. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإنّ الدراسات اللسانية الحديثة –فيما نعلم– لم تظهر إلى الوجود إلّا بعد وفاة اطفيش بقليل. لكن، هذا لا يعني أنّه لا يحمل بعض الآراء الحديثة مما سيتبيّن في مواضع أخرى من هذا البحث.

اللّـــسان :

يعدّ اللّسان من أهم الأعضاء الفيزيولوجية في العمليّة الصوتيّة النطقيّة، و«حركات اللّسان من أكثر العوامل التي تسبب في اختلاف الأصوات عن بعضها عن بعض»[1] في خصائصها الفيزيولوجية، والفيزيائية. وللّسان خمسة أقسام وهي: أقصى اللسان، ووسط اللسان، وحافة اللّسان مبدؤها ومنتهاها، وظهر اللسان، وطرفه من جهة أول الفم[2]. ومجموع الأصوات اللسانية (13) صوتا، أي بنسبة (44.82%)

1- سمير شريف إستيتة، الأصوات اللغوية (رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية)، ص38، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، (2003 م) .

2- ينظر: سبويه، الكتاب، ج4، ص433. وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص47.

من مجموع الأصوات الصامتة العربية. بينما تتوزع هذه الأصوات في التصنيف الحديث على الأعضاء المشاركة للسان"[1]"، حين تكوّنها.

وقد تردّد مصطلح اللسان عند أطفيش في أربعة مواضع"[2]". منها، ماجاء في قوله: « وجاز "قلته فانقال" لأنّ المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين، وإخراج الصوت»"[3]"، وهذا يعني أنّ المَقُول، إذا كان حدثا لسانيا منطوق. فإنّ صيغة "انقال" جائزة ، لأنّ الأفعال المبنية على وزن "انفعل" ، هي أفعال ظاهرة تدل على المطاوعة، ومؤداها «قبول المفعول أثر الفعل»"[4]" مما يدلّ على تأثير القول لتوفّر الإرسال اللساني الصوتي، وغياب التّرجيع من المرسل إليه، وأمّا « إن اعتبر ما تحصّل في الذّهن من القول لم يجز "انقال"»"[5]" لغياب الإرسال اللساني الصوتي، فأدّى إلى غياب المطاوعة. وهنا يبرز دور اللّسان في العمليّة النطقية.

وفي غير الموضع السالف ذكره، وظّف أطفيش مصطلح اللسان، في التفريق بين الأصوات المستعلية والمطبقة، قائلا: « واستعلاء تلك الحروف ارتفاع اللّسان بها إلى الحنك، وانطباق المطبقة، انطباق اللّسان بها إلى الحنك الأعلى»"[6]"، وفي ثنايا حديثه عن الإبدال، ذكر أطفيش القسم الوسط من اللسان كمسوغ صوتي لإبدال الجيم من الياء المشدّدة في مثل: (أبوعلجّ)، وأصله (أبوعليّ). فقال « الجيم أبدلت من الياء

1- تمام حسان، مناهج البحث،ص84 ومابعدها. محمد الأنطاكي، المحيط في أصوت العربية ونحوها و صرفها، ص18ومابعدها.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص80 وص164.

3- نفسه، ص80.

4- نفسه، ص80. وينظر: رضي الدين الإستربادي، شرح الشافية، ج1، ص108.

5- أطفيش، نفسه، ص80.

6- ينظر:أطفيش، نفسه، ص 80 و157 و164.

المشدّدّة، لكون الجيم والياء المشدّدّة من وسط اللّسان» [1] على غرار التّحديد الفيزيولوجي لدى الدارسين القدماء[2].

الحنـــــــــــك :

هو العضو الثابت المقابل للسان من الجهة العليا للفم، الموجود في« منطقة فراغ محدبة الشكل يتلاءم مع حجم اللسان»[3]، ومساحته تتمتّد من اللّهاة إلى أصول الثنايا العليا. وللحنك تسميات متنوعة منها الحنك الأعلى، وسقف الحنك، وسقف الفم[4]. وينقسم هذا العضو في المجال الدراسي، إلى «الحنك الصلب وهو الجزء الأمامي الأمامي منه، والحنك الرخو أو الغشاء، وينقسم الحنك الصلب إلى مقدم الحنك وسطه ومؤخره»[5]. ومن هذه الأقسام جميعها، لم يذكر الدارسون القدماء، سوى وسط الحنك، المشارك لوسط اللسان في حدوث (الجيم والشين والياء)[6]، أو ما يعرف بالأصوات الشجرية، التي تنسب في توزيع بعض المحدثين إلى وسط الحنك[7].

وقد اقتصر أطفيش على ذكر الحنك دون أقسامه، مستعملا مصطلح الحنك مرتين، والحنك الأعلى مرة واحدة؛ بمدلول واحد، في سياق التفريق بين الاستعلاء

1- أطفيش، المصدر السابق، ص227.

2- الأستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص229.

3- سمير شريف استيته، الأصوات اللغوية (رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية)، ص47.

4- عصام نورالدين، علم الأصوات اللغوية،"الفونيتيكا"، ص64. عبد القادرعبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص38.

5- عبد الفتاح إبراهيم، مدخل في الصوتيات، ص58، دار الجنوب للنشر والتوزيع، تونس.

6- سيبويه، الكتاب، ج4، ص433. أبوبكر محمد بن سهل بن السّرا ج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، ج3، ص400، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، (1985م).ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1،ص159.

7- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص68.

والإطباق من الوجهة الفيزيولوجية، قائلا: « واستعلاء تلك الحروف وارتفاع اللّسان بها إلى الحنك، وانطباق المطبقة انطباق اللسان على الحنك الأعلى. وتسمية الأربعة "مطبقة" مجازا، لأنّ المطبق إنّما هو اللّسان والحنك، وأما الحرف فمطبق عنده»"[1]. ففي حالة الاستعلاء يقوم الحنك باستقبال حركة اللّسان ، وفي حالة الإطباق يكون الحنك الأعلى لصيقا باللسان. وفي كلتا الحالتين، يشارك الحنك في تكوين سبعة أصوات، جملها أطفيش في عبارة (قض خص ضغط)، جميعها مستعلية، وأربعة منها؛ مطبقة، وهي: (ض،ط،ص،ظ).

الشـــفتان:

الشفتان، عضلتان مرناتان، تعملان على تكييّف التّجويف الفموي، وإخراج الأصوات اللّغوية باتخاذ صورا فيزيولوجية مختلفة، كـــ«الانفراج،والإغلاق لفتحة الفم، والاستدارة، والانبساط، والانطباق»"[2]. وهذه الصور، تبدو بشكل جلّي أثناء حدوث الصوائت. ولذلك، اعتمدها الأوائل من اللغويين، معيارا فيزيولوجيا مميزا للصوائت العربية. كما أثبتته الروايات عن أبي الأسود الدؤلي، فيما أوصى به كاتبه، قائلا: « إذا فتحت شفتي فانقط فوق الحرف نقطة، وإذا ضممتهما فانقط أمامه. وإذا كسرتهما فانقط تحته ، فإن أتبعته بغنة يعني تنوينا فانقط نقطتين»"[3]، وثمة ثلاثة أصوات أصوات صامتة، وهي: الميم، والباء، والواو، تتحدد مواضع حدوثها في حركة الشفتين أثناء تكونها وانطلاقها من الجهاز النطقي. وفي حالة اتّصال الشفة السفلى مع الأسنان

1- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص164.

2- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص40.

3- علي محمد الضبّاع ، سمير الطالبين في رسم و ضبط الكتاب المبين، ص 85 وما بعدها، قرأه ونقحه، محمد علي خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، (1999م).

العليا، يحدث صوت الفاء. وقد صرح أطفيش بأنّها أصوات شفوية في ثنايا تعليل بعض الظواهر الصوتية"[1].

وفي حديثنا عن اللّسان تبيّن إدراك أطفيش لدور الشّفتين في العمليّة النطقيّة حين علّل جواز بناء صيغة "انقال". وقد وجدنا إشارة واضحة إلى الصورة الفيزيولوجية للشفتين في موضع انطلاق الضمة من الجهاز النطقي، بقوله: « في الضم انضمام الشفتين»"[2]، وفي موضع آخر، أشار إلى أنّ حركة الشّفتين تعد مدركا بصريا للإشمام"[3]، وهو نوع من التّلوين الصّوتي على مستوى الصوائت. وفي وصفه لكيفية التحديد الفيزيولوجي للصوامت اللغوية، اتخذ من صورة الشفتين المطبقتين أثناء حدوث صوت الباء، مثالا على تعيين المخارج الصوتية"[4].

ولو نظرنا إلى هذا الإطباق الشفوي، من الجانب الفونولوجي، نجد أنّ له تأثيرا فيزيولوجيا في الصوت المجاور، فإبدال الميم نونا في صيغة (عنبر) للقرب مخرجيهما، كما علّلها أطفيش"[5]. إنّما ترجع إلى تأثير إطباق الشفتين عند حدوث الباء في النون الساكنة، إذ يكون اتجاه التأثير عكسيا، أي باتجاه خلفي؛ سعيا للاقتصاد في الجهد العضلي. وتسمّى هذه الظاهرة بمصطلح المحدثين المماثلة الرجعية أو المدبرة"[6]. وهي من التّلوينات الصوتية التي سنتناولها في الفصل الأخير من هذا البحث. وفي الآتي نقف عند مواضع الحدوث.

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص 97و98و229.

2- نفسه، ص73.

3- نفسه، ص217.

4- نفسه، ص152.

5- نفسه، ص229.

6- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص389 . محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية،ص219.

مواضع حدوث الأصوات

أطلق اللغويون القدماء على موضع حدوث الصوت اللّغوي اصطلاحات متعدّدة، منها: المخرج"[1]"، والمجرى"[2]"، والمحبس"[3]". ويسمى عند معظم المحدثين بموضع النطق point d'articulation"[4]". ومع هذا الاختلاف، فإنّ مصطلح المخرج، شاع استعماله في مجال الدراسات اللغوية ومستوياتها، وأطفيش من الدارسين المحدثين المستعملين لمصطلح المخرج في كتابه الكافي في التّصريف. ولهذا، من المفيد أن نستّهل الحديث عن مواضع الحدوث بمفهوم المخرج الصوتي.

مع المـــفهوم

المخرج في المعاجم اللغوية، يتجذّر من الصيغة الحدثية الثلاثية"خرج"، وفيه قال صاحب لسان العرب: «الخروج نقيض الدخول، خرج يخرُج خروجا ومخرَجا، فهو خارج»"[5]". والجسم الخارج يكون موجودا قبل المخرج وبعده. وهذا يعني، أنّ المخرج في دلالته اللغوية، هو الموضع الذي تتّم فيه عملية «المفارقة التي هي الانتقال والتّحول»"[6]"، لماكان داخلا إلى خارج.

1- الخليل، العين ج1، ص64. سيبويه، الكتاب، ج4، ص433.

2- ابن دريد، جمهرة اللغة، مكتبة الثقافة الدينية، ج1، ص8.

3- ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص10.

4- بسام بركة، الأصوات اللغوية، ص73. عبد القادرعبد الجليل،الأصوات اللغوية، ص126. عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية" الفونيتيكا"، ص207.

5- ابن منظور، لسان العرب، مج5، ص39، مادة (خرج)، ع:1، س:1،2.

6- مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص36.

وأمّا المخرج اصطلاحا، فيراد به «نقطة الانسداد أو التّضيق التي يحدث عندها حبس الهواء، بحيث ينتج الصوت الذي نسمعه»[1]، وبإدراكه يتحقّق وجوده. وعلى أساسه، تصنّف الأصوات اللغوية تصنيفا فيزيولوجيا عضويا. وبهذا تكون تسمية موضع الحدوث بالمخرج في اصطلاح الدراسين تسمية مجازية، لا يتطابق فيها المفهوم اللّغوي بالمفهوم الاصطلاحي. وفي آثار الدارسين، نجد مفارقة استعمالية، فالمخرج في استعمال الخليل مثلا، يراد به موضع حدوث الصوت المفرد. في حين يدل المخرج في استعمال سيبوبه على موضع حدوث الصوت سواء أكان هذا الصوت مفردا أم مجموعة من الأصوات[2]. وعلى هذه المفارقة، سار جل الدارسين المحدثين، ومن بينهم أطفيش .

اعتمد أطفيش على الطريقة الخليلية، في تحديد مخرج الصوتي، وهي «أن تسكن الحرف، وتدخل عليه همزة الوصل، فتنظر إلى منتهى الصوت، فمن تمّ ينشأ الحرف ويخرج ، تقول: "اب" فتجد الشفتين قد أطبقت إحداهما على الأخرى فتعلم أنّ الباء شفوية»[3]. ومن ثمة، فإنّ المخرج عند أطفيش، يدل على موضع توقف صوت الحرف ونشأته وانطلاقه. وإذا تتبعنا مختلف المواضع التي استعمل فيها أطفيش مصطلح المخرج، وجدناه يجاري سيبويه. فتارة، يستعمل المخرج لدلالة على موضع حدوث الصوت المفرد، كقوله: «والهمزة ثقيلة شديدة، والهاء همسية خفيفة. فخفف بها مع تقارب مخرجيهما»[4]. وتارة، يستعمله للتعبير على موضع حدوث مجموعة صوتية

1-عبد القادر مرعي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص48.

2- الخليل، العين، ج1،ص 64. سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

3- أطفيش، الكافي في التصريف، ص152.

4-المصدر نفسه، ص228.

متقاربة من بعضها، وقد تردّد ذلك مرتين. إحداهما، في حديثه عن إبدال تاء الإفتعال طاء «لما بينهما من اتفاق المخرج»[1]، والأخرى في حديثه عن كتابة الهمزة في صورة الألف، قائلا:« والهمزة تشارك الألف في المخرج»[2]. والمقصود هنا، الحيز على تسمية الخليل.

وفي إطار، حديثنا عن مفهوم المخرج، تنبغي الإشارة، إلى أنّ حدوث الصوت اللغوي في الجهاز النطقي يمر عبر ثلاثة مراحل ، ثلاثة مواضع لثلاث مراحل يمّر بها. أولها موضع ولادة الأصوات جميعها. وهو أعلى الحنجرة، وفيه يتّحول النّفس الصّاعد من الرئتين إلى صوت مسموع، قد يكون مجهورا أو مهموسا. وثانيها موضع تكوّن وينحصر ما بين أعلى الحنجرة وفتحتي الأنف والشفتين، وفيه يكوّن الصوت هويّته الفزيولوجية للظهور في الموضع الثالث وهو للانطلاق إلى جهاز الإستقبال[3]، وهذا الموضع يكون غالبا متصّلا بموضع التّكون لقصرالمدة الزمنية الفاصلة بينهما. وهذا ما سيُعيننا في تحديد مخارج الأصوات عند أطفيش. بعد التعرف على عددها وترتيبها.

عـــدد المخـــارج وترتيبـــها

لم يذكر أطفيش عدد المخارج وترتيبها مثلما جاء عند القدماء والمحدثين، وإنّما حددّد مسار المخارج الصوتية، مبدأ، وسطا، ومنتهى. فجعل موضع الهمزة من مبدأ المخارج ، موضع اللام من وسطها، وموضع الواو من منتهاها[4]، و« هذه الثلاثة

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص164.

2- أطفيش، المصدر نفسه، ص190.

3- هذه المواضع تعامل معها أستاذنا المشرف مكي درار في رسالته الدكتوراة الموسومة بالوظيفة الصوتية والدلالية للصوائت العربية. وبما أنّ أطفيش حدّد معظم المواضع بالتقارب المخرجي ارتأينا أن نعمل بهذه المواضع لاستقراء مخارج الأصوات عند أطفيش .

4- ينظر: أطفيش، الكافي في التّصريف، ص 112 و118.

هي أصول مخارج الحروف، أعني الحلق واللّسان والشفتين»"[1]"، وهذا يعكس التّرتيب الصوتي في تصور أطفيش، وهو ترتيب تصاعدي من الحلق إلى الشفتين، على منهج القدماء.

لكن، يصادفنا في موضع آخر من مؤَلَفه، تعليل صوتي مبني على الترتيب التنازلي الحديث من الشفتين إلى الحلق"[2]"، إذ يقول « وجعلت التاء علامة للمؤنث في نحو: "ضربت"، لأنّ مخرجها ثان، وهو داخل الفم. والمخرج الأول [واو الجمع]: الشفتان»"[3]". وهذا يؤّكد ما قلناه سابقا، أنّ أطفيش يحمل في تصوره آراء معاصريه. وفيما يلي، حديث مفصل عن مخارج الأصوات عند أطفيش باعتماد نظام الأحياز لتقارب في المخرج، بداء بالجوف.

الـــجوف :

وهو الموضع الذي تنسب إليه الأصوات المدية عند جماعة من اللغويين القدماء والمحدثين"[4]"، «ويراد بالجوف الذي تنسب إليه فراغ الحلق والفم، حيث ينقطع مخرجها»"[5]"، وفيما رصدناه من منطلقات فيزيولوجية، لم نعثر على وصف للأصوات المدية بالجوفية، ونستشف مفهوم الجوف عند أطفيش في وصفه لحرف المد، بقوله:

1- أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي، المشتهر بابن القبم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3، ص173، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).

2- ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص84 وما بعدها. وينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص114. وينظر: كمال بشر، علم اللغة العامة (الأصوات)، ص112 وما بعدها.

3- أطفيش، الكافي في التصريف، ص93.

4- الخليل، العين، ج1، ص67. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص194. محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص45.

5- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص278.

«مد في الحلق وهواء الفم»"[1]". وهذا يعني، الأصوات المدية في نظر أطفيش، أصوات طليقة ينحصر مجرى هوائها في الممريين الحلقي والفموي دون حواجز فيزيولوجية تعترضها. ولهذا، نسبت إلى الجوف، «لأنّه لا أحياز لها، وإنما تخرج من هواء الجوف، فسميت هوائية»"[2]"، كما يصرّح أطفيش في كتابه الرسم.

ومما يسترعي الانتباه، أنّ صاحب الكافي في التّصريف، ذكر حرف المد دون تحديد، وخصّ الألف بوصف صريح في سبعة مواضع"[3]"، وهذا يرجع في نظرنا إلى كون «الألف أمكن في هواء الفم ــعند خروجهاــ من الواو والياء ، إذ لا يعتمد اللّسان عند النطق بها على موضع من الفم. ألا ترى أن النطق بهذه الحروف إنما هو فتح الفم أو ضمه بصوت ممتد أو غير ممتد حتّى ينقطع مخرجه في الحلق، وأصل ذلك الألف»"[4]"، وهي أكثر انقلابا وتبدّلا. وأما صوت الياء الصائت فلم يرد تحديد موضعه بخلاف الياء الصامت الذي جعله من وسط الفم"[5]". وقد عثرنا في موضعين على نسبة الواو الصائت إلى الشفتين"[6]"، وهو موضع انطلاقه، وليس حدوثه .

أقصى الحلق:

ذكرنا في حديثنا عن التجويف الحلقي والحنجرة، أنّ أطفيش جعل مخرج الهمزة والهاء من الحيز الأقصى الحلقي"[7]". ومما لاحظناه، اهتمام أطفيش بصوت الهمزة

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص114.

2- أطفيش، الرسم في تعليم الخط، ص68.(باختصار).

3- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص 128، 171، 175، 225.

4- مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 42.

5- أطفيش، الكافي في التصريف، ص113.

6- أطفيش، المصدر نفسه، ص93، 112.

7- أطفيش، المصدر نفسه ، ص228.

من جانبين السمعي والبصري. والسبب فيما يبدو، راجع إلى «بنيتها التّكوينية، وظلالها الوصفية، وتقلّباتها البنائية، وجوانبها الوظيفية»[1] بحسب موقعها من المباني المورفولوجية. والذي يهمنا ههنا، ماجاء به أطفيش عن موضعها الفيزيولوجي.

وعن مجيء الهمزة مبنى مورفولوجيا دالا على المتكلّم المفرد في أول الصيغ الحدثية، يقول أطفيش:« وعيّنت الهمزة للمتّكلم الواحد لأنّها من مبدأ المخارج، والمتّكلم هو الذي يبدأ الكلام»[2]، وهذا يدلّ على علاقة مناسبة بين موقع الهمزة في الجهاز النطقي، وموقع المتكلم في العملية الاتصالية. ويضيف قائلا: « وقد قيل: أصلها ألف. والألف من أول المخارج وينتهي إلى هواء الفم، والمتّكلم هو الذي يبدأ الكلام. فناسب الألف ثم حركوها ليتّمكن من الابتداء»[3]، وهذا النّص، يعرض قضية الألف أصل الهمزة، و«الأصل هو ماينبني عليه غيره»[4]. مما يعود بنا إلى الحديث عن الألف في هذا الموضع مِن وجهتين.

فإذا نظرنا إلى أصالة الألف من الوجهة الصوتية السمعية، فإنّ المقصود بما جاء في النّص السابق، أنّ الألف صوت طليق هوائي، يمتّد «من أول المخارج وينتهي إلى هواء الفم»، وأول المخارج، هو أقصى الحلق أوالحنجرة. وهذا الموضع، يمثّل مولد

1- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص184 .

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص112.

3- المصدر والصفحة نفسهما. وهذا النّص وبعض النّصوص مما سيأتي الاستشهاد به لاحقا لم يَذكر صاحبه ولا العصر الذي عاش فيه، وهذه من مميزات منهج أطفيش في العرض والتعليل توارثها عن أسلافه من اللغويين؛ أو هي حصيلة تركمات معرفية من الدرس والتّدريس يستحضرها لتدعيم آرائه، وفي توظيفها فائدة للمتلّقي والدّارس.

4- عبد القادر سلامي، مصطلح الأصل بين المعجم والدلالة، ص174، مجلة المصطلح، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان.العدد01، (2002 م).

الأصوات جميعها، بما فيها الصوائت. ويقرّ أطفيش في أحد المواضع من كتابه، بأنّ « الألف ليس حرف حلق، وهو الصحيح»"[1]، وفي حديثه عن كتابة الهمزة، يرجع كتابة الهمزة أولا على صورة الألف، إلى كونها «تشارك الألف في المخرج»"[2]، ومخرج الهمزة كما جاء بصريح عبارته هو أقصى الحلق « وهو يتّصل بالجوف»"[3]، ولهذا تعدّ الألف أصل الهمزة، (ثم حرّكوها) كما جاء في النّص السالف. والمراد بالحركة من المنظور الفيزيولوجي الصوتي، انغلاق الممر الهوائي انغلاقا تامّا، ثمّ تذبذب الوترين الصوتيين بقوّة، فتنتج الهمزة التي هي فرع من الألف.

وإذا نظرنا إلى أصالة الألف من الوجهة الخطية البصرية، فإنّ الألف أسبق في الظهور من الهمزة، في تاريخ الرسم العربي، و« الخليل أولّ من وضع للهمزة رمزا "ء" —راس عين "ع"، وكرسي الهمزة الألف (أ) هو الأصل، ولهذا تكتب الهمزة على الأصل —أي على ألف- في الموقع الذي لا يمكن أن تخفف، وذلك إذا وقعت أولا»"[4]، فالمقصود بتحريك الألف، بهذا المنظور. علامة الهمزة الإعجامية والإعرابية، المرسومة فوق الألف إذا كانت مبتدأ بها و لم تخفّف. ومن هذه الوجهة، سميت الهمزة الألف المتحركة، وهذا ما يقره أطفيش في كتابه الرسم، قائلا « تكتب الهمزة أولا ألفا مفتوحة أومكسورة أم مضمومة فتكتب على صورتها الأصلية»"[5]، وهي الألف.

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص71، (باختصار).

2- أطفيش، المصدر نفسه، ص 191، (باختصار).

3- مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية، ص50.

4- أدما طريبه، معجم الهمزة (عربي، عربي)، ص1، مكتبة ناشرون لبنان، الطبعة الألفية،(2000م). (باختصار).وينظر: الإستربادي، شرح شافية ابن الحاجب ،ج3، ص323. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،ج10، ص126.

5- أطفيش، الرسم في تعليم الخط، ص45ومابعدها

وسط الحلق :

يعدّ وسط الحلق الموضع الموالي لأقصاه، مما يلي الصدر، ومنه تخرج العين والحاء"[1]. ووسط الحلق بمفهوم القدماء يعادل الحلق بمفهوم المحدثين، كما أعلنا في حديثنا عن التجويف الحلقي.

وقد ذكرنا سابقا، بأنّ وسط الحلق، لم يرد ذكره عند أطفيش، وإنّما أشار إلى أن العين والحاء حرفا حلق، ضمن تعليل الأمثلة التي ساقها عن الصيغ الحدثية الثلاثية المفتوحة العين في الماضي والمضارع، بقوله « "فتَح يفتَح"، و"منَح يمنَح"، و"سعَى يسعَى". و لم يعدّوا هذا في الدعائم [أبنية الثلاثي من الأفعال]، لعدم اختلاف الحركة وللقلّة لاختصاصه بما حرف الحلق فيه عين أو لام، وإنّما فتح عين المضارع في هذا النّوع لثّقل حرف الحلق فيه»"[2]. ووفقا لهذه القاعدة الصرفية، وعملا بتصريح أطفيش في كتابه الرسم، أنّ العين والحاء حرفا حلق "[3]، فإنّ حرف الحلق في الأمثلة المذكورة في نصه السابق، هو حرف الحاء الواقع في آخر المثالين الأول والثاني، وحرف العين الواقع في وسط المثال الثالث. وهما من وسط الحلق.

1- سبويه، الكتاب، ج4، ص433.ابن جني، سر صناعة الإعراب،ج1، ص47. ابن عصفور، الممتع في التصريف،ج2، ص669.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص70.

3- ينظر: أطفيش، الرسم، ص58و63.

أدنى الحلق :

هو الموضع الثالث من الحلق، المقابل لأقصاه و التالي لوسطه، «والأدنى من الفم»[1]، وفيه يحدث صوتي الغين والخاء على تحديد اللغويين القدماء[2]. ويضاف إليها صوت الكاف عند المحدثين وتسمى بالأصوات الأقصى حنكية أو الطبقية[3]. وأدنى الحلق في الكافي في التّصريف، لم نجد له ذكرا، ولا إشارة إلى أصواته، كما جاء عن العين والحاء في حديثه عن أبنية الصيغ الحدثية الثلاثية.

وبما أنّ للصوت المدرك ثلاثة مواضع. الأول منها يتم فيها ولادة الأصوات اللغوية جميعها، ويتحدّد المجهورمن المهموس. بينما ينفرد كل صوت بخصائصه الفيزيولوجية في الموضعين الآخرين التّكون والانطلاق، فإنّ صوتي أدنى الحلق عند أطفيش ذكرا ضمن الأصوات المستعلية في قوله: « ويجمع حروف الاستعلاء: "قضّ خصّ ضغط"، والقاف، والخاء، والغين، مستعلية فقط، واستعلاء تلك الحروف ارتفاع اللسان بها إلى الحنك الأعلى »[4]. والاستعلاء، يعدّ وصفا فيزيولوجيا عضويا لوضعية اللّسان أثناء حدوث أصوات المستعلية، ومنها صوتي أدنى الحلق (الغين والخاء). وهذا مفاده، أنّ الاستعلاء يمثل موضع التّكون والانطلاق، وهو محل توجيه لهما[5]. ولذلك يسمى هذا الموضع في الدراسات الحديثة بأقصى الحنك لكونه يمثل موضع اتّصال عضوي باللّسان عند حدوث أصواته.

1- ابن السراج النحوي، الأصول في النحو،ج3، ص400.

2- سيبويه، الكتاب، ج4، ص433. ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص47.

3- علم اللغة(قسم الأصوات)، كمال بشر، ص113. تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص85. مناف مهدي محمد الموسوي، علم الأصوات اللغوية،ص44، (باختصار).

4- أطفيش، الكافي في التصريف، ص164.

5- مكي درار، الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، ص21.

اللّهاة :

هو الملتقى الفزيولوجي العضوي للمّمرات الهوائية في القناة الصوتية، و«أول مخارج الفم مما يلي الحلق»[1]، والمسمى في توزيع سبويه ومحتذيه بأقصى اللسان[2]، وفيه يحدث صوتي القاف والكاف. وهما صوتان لهويان على تسمية الخليل[3]، بينما تنسب القاف في توزيع المحدثين إلى اللهاة والكاف إلى أقصى الحنك أو الحنك اللين[4].

وهذا الموضع مما لم يذكره أطفيش تصريحا وإنما نفهم ضمنا بأنّ القاف من الأصوات اللهوية في التصريح بأنها من الأصوات المستعلية لـــ« ارتفاع اللسان بها إلى الحنك »[5]. مما يشير بجلاء إلى موضع تكوّنها وتوجيهها كما أوضحنا آنفا. ولأنّ «المخرج عادة يتّكون من عضوين اثنين يتقاربان أويتلامسان»[6]، فإنّ موضع القاف يتّكون « عن طريق اتّصال مؤخر اللّسان بمنطقة اللّهاة مع الطبق اللّين»[7] .ولهذا عزاها عزاها سيبويه إلى أقصى اللسان.

وأما صوت الكاف، فقد لمّح إليه في موضع واحد إلى أنّه ليس حرف حلق في تعليل أحد الأمثلة النموذجية، إذ يقول : « وأما "ركن يركَن بفتح العين في المضارع

1- المبرد، المقتضب، ج1، ص192.

2- سيبويه، الكتاب، ج4،ص 433. ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص47. الأستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص252.

3- الخليل، العين، ج1، ص64.

4- ينظر:إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص73. ومحمد السّعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص156.

5- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص 164.

6- عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسة العربية، ص82.

7- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص318.

كالماضي وليس هو ولا اللام حرف حلق»[1]. ودليلنا على أنّ صوتي الكاف والقاف لهويان في نظر أطفيش، تحديده لهما في كتابه الرّسم بعبارة الخليل «بين عكة[المقصود عكدة] اللّسان واللّهاة في أقصى الفم»[2]، وهذا يبين أن اللّهاة موضع اتّصال عضوي بعكدة اللّسان، أو أقصى اللّسان بمصطلح سيبويه أثناء تكوين صوتي القاف والكاف.

الشجر:

يضم هذا الموضع ثلاثة أصوات، وهي: الجيم والشين، والياء. سميت شجرية على مذهب الخليل، «لأنّ مبدأها من شجر الفم أي مفرج الفم»[3]. وهي عند سيبويه سيبويه «من وسط اللسان بينه، وبين وسط الحنك الأعلى»[4] . بينما ينسبها معظم الدارسين المحدثين إلى "وسط الحنك"[5]، وهوالعضو المشارك للّسان في موضع تكوّنها الفيزيولوجي، وبعضهم يسميها الغارية[6]، والبعض الآخر يحافظ على تسميتها بالشجرية على نحو الخليل.

أمّا أطفيش فقد أورد هذا الموضع أثناء تعليل ظاهرة الإبدال باستعمال مصطلح سيبويه، فقال:« الجيم والياء المشدّدة من وسط اللّسان »[7]. ووسط اللّسان في هذا السياق، يعدّ منطلقا فيزيولوجيا لتّعليل إبدال الجيم من الياء المشدّدة، وفي

1- أطفيش ، الكافي في التصريف، ص71.

2- أطفيش، الرسم في تعليم الخط، ص64 وما بعدها.

3 -الخليل، العين، ج1،ص65.

4- سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

5- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص175ومابعدها.

6- مناف مهدي محمد الموسوي، علم الأصوات اللغوية، ص43.

7- أطفيش، الكافي في التصريف، ص227.

متابعة التّعليل يضيف «الياء غير المشدّدة حملا على المشدّدة»[1]، أي أنّ كلتا الياءين (المشدّدة وغير المشدّدة) من وسط اللّسان، وأمّا تشديد الياء، فكان لغرض إبدالها من الجيم، وقد وضّح شارح الشافية ذلك بقوله «الجيم شديدة فإذا شدّدت الياء صارت قريبة غاية القرب منها، وهما من وسط اللّسان»[2]، وفي كتاب الرّسم، أورد أطفيش هذا الموضع بتسميّة الخليل "الشّجر" [3]. وأمّا صوت الشين في الكافي في التصريف،

وبعد أن أبان أطفيش علة اختيار الهمزة للدلالة على المتكلم ينتقل إلى ياء المضارعة لبيان علة تعيينها مبنى مورفولوجيا دالا على الشخص الغائب، فقال « وعيّنت الياء للغيبة، لأنّها من وسط الفم، والغيبة في وسط التّكلم والخطاب»[4]، والجلي في هذا النص، أنّ أطفيش يريد إظهار التّفاعل بين الموضع الفيزيولوجي والوظيفة الدلالية. ولهذا جعل الياء من وسط الفم نسبة إلى ممر هوائها، وليس إلى العضو العامل فيها. من أجل إقامة علاقة مناسبة بين تكونها في وسط الفم وبين طبيعة حدوث الغيبة. ولو أنّ أطفيش في نظرنا، عقد الصلة في هذا السّياق بين وصف الياء بالانزلاقية والانتقالية ، على ما جاء به لاحقيه[5]، وبين طبيعة الغيبة التي تعد انزلاقا وانتقالا في الكلام، كانتقال الأعضاء حين تكوّن الياء من «الوضع المناسب لنطق نوع من الكسرة، تاركة هذا الوضع إلى حركة أخرى بسرعة ملحوظة»[6] لكانت علاقة المناسبة أبين إلى تصور الدارس.

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص227.

2-الأستربادي، شرح شافية ابن الحاجب،ج3، ص229.

3-ينظر: أطفيش، الرسم في تعليم الخط، ص56 و61.

4-أطفيش، الكافي في التصريف، ص113.

5- محمد السعران، علم اللغة(مقدمة للقارىء العربي)، ص203. كمال بشر، علم اللغة(الأصوات)، ص170.

6-كمال بشر ، علم اللغة(قسم الأصوات)، ص171.

الـــذلـــق:

الذلق أو طرف اللسان"[1]"، وهو موضع حدوث (اللام والنون والراء)، وتسمى بالأصوات الذلقية"[2]". ومخارج هذه الأصوات متفرقة في توزيع أغلب الدارسين القدماء، لكنها متقاربة فيزيولوجيا في كيفيات تكوّنها، فـــ« اللام هي أوسع الحروف مخرجا، إذ يمكن إخراجه من كلتا حافتي اللسان وما يحاذيها من لثة الضاحكتين والنابين والرّباعيتين. والنون المظهرة من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا، أسفل من اللام قليلا. أما الراء فهي أدخل في ظهر اللسان، مابين رأسه وما يحاذيه من لثة الثنيتين العليين»"[3]"، وجميعها تنسب إلى الذلق.

وقد نظر صاحب الكافي في التّصريف إلى صوت اللام على أنّه من وسط المخارج، وعدّ هذا الموقع علّة فيزيولوجية صوتية لاختصاص اللام بوظيفة الأمر. قائلا: « وخصت اللام بالزيادة للأمر، لأنّها من وسط المخارج »"[4]"، والوسط بمفهومه بمفهومه العام، هو مابين طرفين (مبدأ ومنتهى). وقد حدّد أطفيش هذين الموضعين كما ذكرنا سابقا، بموضع الهمزة، وهي من مبدأ المخارج أي أقصى الحلق. و موضع الواو وهي من منتهى المخارج ويقصد الشفتين. وعلى هذا التحديد فإنّ موضع اللام، يقع ما بين أقصى الحلق والشفتين.

1- سيبويه، الكتاب،ج4، ص433.

2- الخليل، العين، ص65.

3- صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، ص279.

4- أطفيش، الكافي في التصريف، ص118.

وفي مؤلفه"شرح لامية الأفعال"، وجدنا عبارة تبيّن، أنّ المراد بوسط المخارج هو اللّسان، إذ يقول: «حرف الوسط وهو اللام لأنّه من اللّسان، وهي متّوسطة بين الحلق والشفة»"[1]. ويذهب بعض المحدثين إلى أنّ الصّوت الوسطي، هو ما كان فيه العضو الناطق، وسط اللسان"[2]. والثابت في التوزيع الصوتي أنّ العضو الناطق حين حدوث اللام هو طرف اللسان، وليس وسطه. ومن ثمة، اتخذ أطفيش من وسط المخارج منطلقا فيزيولوجيا صوتيا، لتعليل الوظيفة الدلالية للام الأمر. وفي هذه الصّلة، يظهر « تجاوز الدراسة الصوتية الفيزيولوجية الفونولوجية الصرفة إلى البحث فيما وراء ذلك من الأسرار واللطائف التي لا نعثر عليها إلاّ عند القليل من العلماء ذوي الحس العميق»"[3]"، كأمثال أطفيش. ومن قبله، صاحب المراح في التّصريف"[4]".

وأما صوت النّون، لم يأت أطفش بتحديد واضح لمخرجها، وإنّما علّل إبدالها من النون في صيغة (عَمْبَر) التي أصلها (عَنْبَر)، بقربهما في المخرج"[5]"، بينما لم نجد تصريحا، ولا تلميحا يشير إلى موضع الراء .

1- أطفيش، شرح لامية الأفعال، ج1، ص290.

2- ينظر:محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية، ص34.

3- عبد الحليم بوفاتح، الفونولوجيا العربية بعض خصائص ومزاياها، ص230، مجلة الآداب واللغات،دار الغرب للنشر والتوزيع، العدد1، (2003م).

4- بدر الدين محمود بن أحمد العيني، متن المراح في التّصريف، ص95.

5- أطفيش، الكافي في التصريف، ص229.

النـــطـــع:

وهو من المواضع الفموية الثلاثية الأصوات، بعد الشّجر والذلق. وأصواته: (الطاء والدال والتاء)؛ تعزا إلى نطع الغار الأعلى، كما حددها الخليل"[1]"، وفي تحديد معظم الدارسين القدماء، الأصوات النطعية، مخرجها؛ «مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا»"[2]". ورغم اشتراك هذه المجموعة في الحيز الفيزيزلوجي، إلاّ أنّها تتباين في كيفية تكونها، فإذا « انضغط الهواء الكثير سمع (الطاء)، وإن كان الحبس بجزء أقل ولكنه مثله في الشدة سمع (التاء)، وإن كان الحبس مثل التاء في الكم وأضعف منه في الكيف سمع (الدال)»"[3]" . فالتّباين بين أصوات هذا الموضع، يكمن في كيفية حبس مجرى هوائها.

ولايعني هذا، أنها تتباعد في مواضع حدوثها، بل هي من الأصوات المتقاربة في مخارجها، وقد صرّح أطفيش بالقرابة المخرجية بين هذه الأصوات الثلاثة في خضم تعليل التبدلات الصوتية لبعض الأمثلة التي ساقها عن أصوات الإبدال"[4]"، في قوله: «الدال أبدلت من التاء، نحو: "فزد" الأصل: "فزت" و"اجدمعو"، الأصل:"اجتمعوا"، وذلك لقرب المخرج»"[5]"، وقوله أيضا: «الطاء أبدلت من التاء وجوبا واطرادا في "الافتعال" من نحو: "اصطبر"، وفي "فحصط"، الأصل: " فحصت" لقرب المخرج»"[6]"،

1- الخليل، العين،ج1، ص65 وينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص159. وينظر: محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص47ومابعدها.

2- ينظر: المبرد ، المقتضب، ج1، ص193. وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص48.

3- ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف ، ص19.

4- ينظر: الكافي في التصريف، ص231 و228.

5- أطفيش، نفسه، ص228.(باختصار).

المخرج»"[1]"، وفي قرب المخرج دلالة على انتمائها إلى حيز واحد، وهو (النطع).كما جاء مذكورا في كتابه الرسم"[2]" .

بينما خص أطفيش صوت التاء من بين مجموعة الأصوات النطعية، بذكر موقعها في الجهاز النطقي دون تحديده، فقال: «وجعلت التاء علامة للمؤنث في نحو:"ضَرَبَتْ"، لأنّ مخرجها ثان- وهو داخل الفم- والمخرج الأول: الشفتان [واو الجمع]، والأنثى ثان في الخلق للذّكر، فإنّ"آدم"ــعليه السّلامــ خلق قبل "حواء"»"[3]". وتعيّين موقع التاء بداخل الفم، ووضع مخرجها في الرتبة الثانية بعد مخرج الواو في هذا السياق، يعد منطلقا فيزيولوجيا لتعليل اختصاص التاء بالتأنيث دون غيرها، في مقابل الواو الذي يختص بالدلالة على جمع المذكر، انطلاقا من خلفية اجتماعية دينية، مؤداها، أنّ الذكر(آدم عليه السلام)تقدّم في الخلق عن الأنثى (حواء عليه السلام ، وهذا ما سبقه إليه بدر الدين محمود بن أحمد العيني في المراح في التصريف"[4]". وهذه النظرة انعكست على الجانب اللغوي .مما مايؤكّد أن اللغة ظاهرة اجتماعية.

الأســـلة:

يطلق على الأصوات التي تعمل فيها مستدق طرف اللسان أو أسلته، بالأصوات الأسلية، وهي ثلاثة : الصاد والزاي والسين"[5]". وأمّا مخرجها في معظم آثار الدارسين المتقدّمين، فهو «مما بين الثنايا وطرف اللسان»"[6]"، وتسمى فيزيائيا

1- أطفيش، نفسه، ص231.

2- أطفيش، الرسم في تعليم الخط، ص59.

3- أطفيش، الكافي في التصريف، ص93.

4- بدر الدين محمود بن أحمد العيني، شرح المراح في التّصريف، ص57.

5- الخليل، العين، ص65.

6- سيبويه، الكتاب، ج4، ص 434. ابن جني، سّرصناعة الإعراب، ج1، ص47.

بالأصوات الصفيرية، وهذا ما نجده عند أطفيش في حديث عن الإدغام، وهو الموضع الوحيد الذي ذكرت فيه الأصوات الأسلية مجملة بأصوت الصفير"[1]، إذ تشكل هذه الصفة مناعة صوتية لإجراء الإدغام فيها على ما سيأتي توضيحه في الفصل الثاني من هذا البحث. وبما أنّ الصفير صفة فيزيائية نفسية، وليست فيزيولوجية كالإطباق. فلا يسوغ، أن نعد الأصوات الأسلية مذكورة عن أطفيش بالتلميح. ماعدا صوت الصاد لاتصافه بالإطباق .

مابين الأسنان:

توصف الأصوات التي تحدث «مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا»"[2] في معظم مؤلفات المحدثين بأصوات مابين الأسنان، وهي: الظاء والذال والثاء"[3]، وتوصف فيزيولوجيا أيضا بالأصوات اللثوية على تسمية الخليل "[4]. وهي «أثقل الأصوات نطقا وأقلّها استعمالا»"[5] لذلك تقل التشكيلات الصوتية للمباني الإفرادية في هذه الأصوات. ولعل عدم ذكر أطفيش لموضع حدوث صوتي (الذال والثاء) في تعليله للتبدلات الصوتية دليل على ذلك. وأما موضع الظاء فهو مذكور ضمن حديثه عن صفتي الاستعلاء و الإطباق، وهاتين الصفتين تعدّان وصفا فيزيولوجي لموضع التكوّن.

1-أطفيش، الكافي في التصريف ، ص230.

2- سيبويه، الكتاب، ج4، 433.وينظر: المبرد، المقتضب، ج1، ص192.

3- ريمون طحان، الألسنية العربية، ص45 دار الكتاب البناني، بيروت، ط2، (1981م).محمد السعران، علم اللغة (مقدمة للقارىء العربي)، ص182.

4- الخليل، العين، ص65. صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة، ص297.محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص48.

5- عبد القادر مرعي خليل، الفكر الصوتي عند السيوطي، ص 137، مؤتة للبحوث والدراسات ، مجلة علمية تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، العدد 06، (1993 م).

الشفتان:

يتميّز هذا الموضع الفيزيولوجي عن جميع ما سبقه من المواضع بحدوث أربعة الأصوات، وهي: الفاء، والباء، والميم، والواو، وتدعى شفوية نسبة إلى الشفتين، باستثناء صوت الفاء الذي تشترك الشفتين في حدوثه فسمي بالشفوي الأسناني. بينما في حدوث(الباء، والميم، والواو) «تلتقي الشقة السفلى بالشفة العليا. فإن كان الانسداد تاما حدث الباء والميم، وإن كان ناقصا حدثت الواو»"[1]. وفيما وظفه أطفيش من منطلقات صوتية لتعليل الظواهر التجاورية للمباني المورفولوجية صرح في مواضع متفرقة بنسبة الأصوات الأربعة إلى الشفتين.

1- محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، ص18.

تصـــــدير:

من مقتضيات المنهج الصوتي، أن ننتقل من الحديث عن الجانب الفيزيولوجي إلى الفيزيائي، وهما عنصران مترابطان ترابطا تكامليا في التكوين الصوتي النطقي. ويعدّ تحديد الخصائص الفيزيائية للأصوات اللغوية «مظهرا مهمّا في الدراسة اللغوية، لأنّها تساعد في تفهم كلّ ما يتّصل بظواهر تداخل الأصوات وتأثير بعضها في بعض، مثل الإدغام، والتّقريب، والإبدال»"[1]"، وغيرها من الظواهر الصوتية. وبمعرفة هذين الجانبين تتحدّد هوية الصّوت اللّغوي. ويتميّز الصوت المؤثّر من المتأثّر داخل البناء التركيبي الإفرادي، وهذا ما نبتغي بيانه في هذا الفصل. من خلال تتبعنا لمختلف المصطلحات الفيزيائية التي صرّح بها أطفيش، ضمن تعليل التبدلات الصوتية الطارئة في بعض المباني الإفرادية التي مثلّ بها.

مفهوم الصوت الفيزيائي النفسي

الصوت الفيزيائي النَفسي هو مجموع الصفات الصوتية التي يكتسبها الصوت حين تكونه في جهاز الإرسال وانطلاقه إلى جهاز الاستقبال. ولكل عنصر صوتي تحقّق وجوده صفات تلونّه، يحدّد ها الأثر السمعي لدى المتلقي، بالنظر إلى مجرى النَّفس في القناة الصوتية، ومختلف العمليات العضوية أثناء حدوث الصوت في مواضعه الثلاثة : موضع الولادة، والتّكون، والانطلاق التي تقدّم الحديث عنها في الفصل الأول. وقد نظر الدراسون المحدثون إلى الصوت الفيزيائي النَّفسي من ثلاث زوايا، وهي:

1-كيفية خروج الهواء في أثناء النطق والعوائق التي تواجهه.

1- صبحي الصالح، دراسات فقه اللغة، ص 277.

2- اهتزاز الوترين الصوتيين أو عدم اهتزازهما عند النطق بالصّوت.
3-ارتفاع مؤخر اللّسان أو انخفاضها في أثناء النطق بالصوت"[1].

ومما سبق، نكون قد بيّنا القصد من الصوت الفيزيائي النَّفسي، وهو «الخواص والملامح المميزة لكل صوت من همس أو جهر، وشدّة أو رخاوة، واستعلاء أواستفال. وغير ذلك من الصّفات»"[2] التي عهدناها في آثار الدارسين. وفي الكافي في التَّصريف، ألفينا توظيفا للمصطلح الفيزيائي النفسي كمنطلق صوتي لتعليل التّبدلات الصوتية، وحل المشاكل المورفولوجية. وقد أحصينا الصّفات المذكورة فوجدناها ثمانية عشرصفة، وهي: (1-الجهر، 2-الهمس، 3-الشدة، 4-الرخاوة، 5- الاستعلاء، 6- الاستفال، 7-الإطباق، 8-الانفتاح، 9-القوة، 10-الضعف، 11-لثقل، 12- الخفة، 13-الاستطالة، 14- العظم،15 -الصفير، 16-المد، 17- اللّين، 18-الغنّة).

وبما أنّ، هذه الصّفات أوردها اطفيش كمنطلقات صوتية . اكتفى بذكرها دون الوقوف عند حدودها الدلالية، ماعدا صفة (المد، والإطباق، والاستعلاء). لهذا سنتقصى مفهومها من الجانب التّوظيفي. معتمدّين على التَّقسيم المبني على الصّفات الأساسية، فالثانوية، ثمّ الفارقة. مع استعمال لفظ "المنطلقات" تماشيا مع عنوان البحث.

1- مناف مهدي محمد الموسوي، ص45. ويظر: مناهج البحث في اللغة. تمام حسان.ص86.
2- محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص120. (باختصار).

المنطلقـــات الفـــزيائية الأساسية

تصنّف الأصوات اللغوية تصنيفا فيزيائيا أساسيا من حيث موضع ولادة الأصوات جميعها، بعامل اهتزار الوترين الصوتين إلى مجموعتين متقابلتين. إحدهما مجهورة، وأخرى مهموسة.

الجـــهر:

الجهر في اللغة؛ معناه الصّوت البارز المرتّفع، و« يقال جَهَر بالقول إذا رفع صوته، فهو جهير، وأجهر، فهو مُجهِرإذا عرف بشدَّة الصوت وجهر بالشيء: علن وبدا، وجهر بكلامه ودعائه وصوته وصلاته وقراءته يجهر جهرا وجهارا، فيقال جهر الكلام، وأجهره أعلنه، وقال بعضهم: جهرأعلى الصوت»"[1]. ومن الدلالة المعجمية، ينتقل لفظ الجهر إلى الدلالة الاصطلاحية، ليصف الصوت الذي «أشبع الاعتماد في موضغه، ومنع النفس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت»"[2] بقوة تعكس قوة التّوتر العضلي على مستوى الحنجرة.

إنّ النظرة اللّغوية للجهر، تحدّد نوع الصوت المسموع(المجهور)، وهو الصوت العالي، بينما تُعنى النظرة الاصطلاحية بآليات حدوثه، «ومن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت»"[3]. وعدد الأصوات المجهورة، تسعة عشر صوتا على ما أحصاه اللغويون القدماء، وقد جمعها أطفيش في كتابه همیان الزاد على نحو ما جمعها

1- ابن منظور، لسان العرب، مج3، ص225، مادة(جهر)، ع:1، س:35 -38.(باختصار).

2- سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

3- الأستراباذي، شرح الشافية، ج3،ص258.

الاستربادي في عبارة « ظِلّ رَبَضَ إذ غَزَا جُندٌ مُطِيع»[1] . والمذكور منها في الكافي في التصريف، ثمانية أصوات، وهي : الجيم، والياء، واللام، والنون، والدال، والزاي، والميم ، والضاد[2]، وفِق ما اقتضاه تعليل التبّدلات الصوتية في المباني الإفرادية التي مثلّ بها. تصريح اطفيش بالأصوات المهموسة مجملة في عبارة«حث شخصه فسكت»[3]، يؤكّد أنّ الأصوات المجهورة في تصوّره، تسعة عشر صوتا على نحو ما عدّه القدماء.

والصوت المجهورعند أطفيش، هو «ماينحصر جري النّفس مع تحريكه»[4]، على ما جاء به في هميان الزاد. وهذا التّعريف مطابق لتّعريف ابن الحاجب . إلاّ أنّ ابن الحاجب، يقول في العبارة الأخيرة «مع تحركّه»[5]، وليس «مع تحريكه»، كما هو وارد في تعريف أطفيش. وبين التَّحرك والتَّحريك فارق دلالي يؤشّر إلى فارق إدراكي في فهم عمليّة الجهر .

وأول ما نسجّله، أنّ معيار الجهر عند اطفيش، هو(انحصار جريان النَّفس)، وليس (منع النَّفس) كما ورد في تعريف سبويه وأتباعه. والحصر في اللغة من "حصر" «حصره يحصره حصرا ضيّق عليه، وأحاط به»[6]، ومن هذه الدلالة، يبدو أنّ (انحصارجريان النفس) في تعريف الجهر، أكثر إيحاءً على تجمّع النَّفس خلف عضلتين. ولو نقترب من وصف المحدثين لعمليّة الجهر لَتجلّت الصورة. لأنّ الجهر في تصّورهم،

1- أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد،ج1، ص177، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، (1980م). الأستراباذي، شرح الشافية،ج3،ص259.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص227، 229، 230

3- أطفيش، نفسه،ص162.

4- أطفيش، هميان الزاد إلى دار المعاد، ج1، ص177.

5- ابن الحاجب، الشافية، ج3، ص257.

6- ابن منظور، لسان العرب، مج4، ص139، مادة (حصر)، ع:1، س:16.

يحدث عن «تقارب، أو تضام الوترين الصوتيين بصورة لا تسمح بمرور تيّار الهواء الصّادر من الرئتين الذي يندفع خلال التّجويف الحلقي بسرعة يستعرضه الوتران الصوتيان، ويفتحهما ويغلقهما بسرعة، وانتظام مما يجعل الوترين يتذبذبان نتيجة اهتزازهما»[1]، واهتزاز الوترين، هو العامل الأساسي في حدوث الجهر. وهذالم يرد ذكره في تعريف أطفيش.

إنّ إدراك المؤَلِف لانحصار النَّفس، يدّل على إدراك جليّ لوجود عامل فيزيولوجي متّحرك ضيّق المسافة على النَّفس للمرور إلى المواضع الفيزيولوجية الأخرى. وفي قوله "مع تحريكه"، تأكيد على وجود حركة فيزيولوجية أثناء حدوث الصوت المجهور، المتمثّلة في تذبذب الوتران الصوتيان، نتيجة اكتساب النَّفس المنحصِر قوة اندفاعية، حوّلته إلى صوت متذبذب بفعل الاهتزاز، وبذلك يكون القصد من عبارة "مع تحريكه" ، هو اهتزاز الوترين الصوتيين المنعكس على الصّوت المسموع.

وأما قول ابن الحاجب "مع تحرّكه"، فتدلّ على قوّة انضغاط النَّفس وتمكّنه على تحريك الوتران الصوتيان حين انطلاقه . وهذا الفارق الدلالي يحيل إلى تطور إدراكي بين ابن الحاجب واطفيش . فابن الحاجب أدرك تحرك النّفس، وأمّا اطفيش فقد أدرك أنّ المحرّك النّفسي، وهما "الوتران الصوتيان"، كما أعرب عنه لا حقيه من الدارسين المحدثين.

وبعد أن، اطّلعنا على مفهوم الجهر عند اطفيش في غير الكافي في التّصريف، نعود إلى المصدر الذي هو أساس بحثنا. وقد ذكرنا سابقا، أنّ مصطلح الجهر ورد صفة لثمانية أصوات، في ثنايا تعليل الإبدال الصوتي .تبيّن تأثير الصّوت المجهور في

1- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص158.

الجوار الصّوتي. كقوله في تعليل إبدال الزاي من السين، « الزاي تبدل من السين نحو: "يزدل"، الأصل: "يسدل"، وذلك لأنّ السين مهموس. والدال مجهور، فكرهوا الانتقال من المهموس للمجهور، والزاي تطابق الدال في الجهر، و[السين] في في الصفير–وهو الصوت– فكانت أنسب»[1] . وفي هذا النص، تّبيان لتأثير الصوت المجهور (الدال)على الصوت المهموس(السين)، لما بينهما من تنافر صوتي فأدّى إلى إبدال (السين) بصوت مجهور وهو(الزاي)، لتحقيق الانسجام الفيزيائي النَفسي بين الصوت السابق(الزاي) واللاحق (الدال).

وفي مواضع أخرى، أرجع صاحب الكافي في التصريف بعض التبدلات الصوتية إلى اشتراك الصّوت المبدل والمبدل منه في الجهر؛ كتعليله، إبدال النون لاما في "لعلّ"، بأنّهما جهريان[2]، وكقوله أيضا « الجيم أبدلت من الياء المشدّدة، لكون الجيم والياء المشدّدة من وسط اللّسان أو لاشتراكهما في الجهر "أبُو عَلِجٍّ"...الأصل:"أبُو عَلِيٍّ"»[3]، وغيرها من النصوص التّي تضمنت مصطلح الجهر على السبيل ذاتِه.

ومن خلال النصوص السّابقة، نستنتج أنّ اطفيش في وصفه للجهر اعتمدّ على إدراكه الحسي على غرار سابقيه من الدارسين، وفي توظيفه لمصطلح الجهر ضمن تعليله للإبدال، تدليل على تأثير الجهر في الهمس حين تجاورهما، مما يؤدي إلى إبدال المجهور بالمهموس تيسيرا للجهد العضوي، وتوفيقا بين الصوتين المتّجاورين.

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص230.

2- نفسه، ص227.

3- نفسه، ص 227.

الهمس :

الهمس مِن المنظور اللغوي، هو « الخفي من الصوت»[1] كما جاء في لسان العرب، والصوت المهموس على خلاف المجهور في دلالته الاصطلاحية، إذ يطلق على الصوت الذي «أضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى النّفس»[2]، فهو أضعف من المجهور في قوة تذبذبه، لجريان النَّفس فيه.

وفي هذا الإطار، عرّف أطفيش الصوت المهموس في كتابه الرسم، فقال: «حرف يلين [المهموس] مخرجه دون المجهور. وجرى معه النفس فكان دون المجهور في رفع الصوت»[3]. وفي هذا التّعريف، يتجلّى الوجه التّقابلي لثنائية الجهر والهمس في نظر أطفيش. بوصفه للصّوت المهموس على أنّه دون المجهور من حيث ليونة المخرج، والقصد باللّيونة؛ ههنا، هي سهولة جريان النّفس لاتّساع المسافة بين الوترين الصوتيين على مستوى الحنجرة. وهذا ما سمّيناه بموضع ولادة الأصوات في حديثنا عن الصوت الفيزيولوجي العضوي. و المهموس أدنى من المجهور من حيث ارتفاع الصوت لسهولة جريان النّفس فيه. ومن هذه المفارقة، يتأكّد أنّ أطفيش سلك في فهمه للهمس مسلك القدماء لعدم تصريحه بالوترين الصوتيين.

والآن، نرجع إلى الكافي في التّصريف، الذي تردّد مصطلح الهمس فيه ثمانية مرات. وفي إحداها، ذكر الأصوات المهموسة مجملة في عبارة «حث شخصه

1- ابن فارس، مقاييس اللغة، مج6، ص66.

2- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص60.

3- أطفيش، الرسم، ص56.

فسكت»[1] أي أنها عشرة أصوات، على نحو تحديد القدماء. ومن بين المواضع الوارد فيها مصطلح الهمس؛ ثمة موضعان جديران بالذكر. وهما، قوله: « السين أبدلت من التاء نحو"استخذ" لقربهما في الهمس»[2]، وقوله أيضا: «ومن الصّاد [أي إبدال التاء من الصاد] كـــ"لَصَتٌ" في"لَصَصٌ" للقرب في الهمس»[3]. والذي يفهم من هذين النّصيين، أنّ الأصوات المهموسة في نظر أطفيش تتفاوت في درجات همسها؛ وهذا يدّل على فطنة وبراعة حسّه في إدراك التّقارب الفيزيائي بين صوتين مشتركين في صفة واحدة.

وإذا رجعنا إلى تعريف أطفيش للمهموس في كتابه همیان الزاد، بقوله « هو ما يضعف الاعتماد في مخرجه»[4]. فإنّ، هذا التّقارب في الهمس، نرجعه إلى كون أطفيش أحس بذبذبات ضعيفة أثناء حدوث الصوت المهموس، كما أحسها القدماء. وعلى عكس ما اتّفق عليه معظم الدارسين المحدثين، بأنّ المهموس ينعدم فيه اهتزاز الوترين الصوتيين[5]، إذ لا يتحقّق وجود الصّوت إلاّ بوجد جسم مهتّز. وثمة من الدّارسين المحدثين مَن نظر في هذا الأمر؛ فقال «لا يعني المهموس الصمت المطبق للأوتار الصوتية بدليل إدراك الأذن الطبيعية تلك الأصوات»[6]، وقد حدّد العلماء معدل إدراك الأذن للهزات الصّوتية .بما بين (16و 20) ألف هزّة في الثانية[7] .

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص162.

2- أطفيش،نفسه، 162.

3- أطفيش، نفسه،ص227.

4- أطفيش ،همیان الزاد،ج1، ص177.

5- ينظر:محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية، ص39. سمير استيته، الأصوات اللغوية(رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية)، ص101.

6- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 123.

7- ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص24.

وبناء على هذا التّحديد، فإنّ «ما قوي معه الاهتزاز، و لم يبلغ الحد الوسطي الذي يقدر بحوالي عشرة آلاف هزّة ، فهو مهموس، وما كانت درجة الاهتزاز معه فوق العشرة آلاف هزّة فهو مجهور»"[1]. ومؤدى هذا التّقدير الاهتزازي، أنّ لكل صوت درجة اهتزاز تختلف عن غيره من الأصوات المماثلة له في صفة الجهر أو الهمس. وبهذا يكون اطفيش، قد سبق ما توصلت إليه الدراسات والبحوث المخبرية الصوتية الحديثة بفذاذة إدراكه الحسي.

وفي غير الموضعين السالفي الذكر، استعمل اطفيش مصطلح الهمس لوصف بعض أصوات الإبدال في الأمثلة التي أتى بها. ومن ذلك قوله « لأنّ الهمزة ثقيلة شديدة، والهاء همسية خفيفة مع تقارب مخرجيهما أيضا»"[2]. وفي موضع آخر، بيّن اطفيش تأثر الصوت المهموس بالمجهور، قائلا:« الزاي تبدل من السين نحو: "يزدل"، الأصل: "يسدل"، وذلك لأنّ السين مهموس. والدال مجهور، فكرهوا الانتقال من المهموس للمجهور، والزاي تطابق الدال في الجهر، و[السين] في الصفير–وهو الصوت– فكانت أنسب»"[3] . فالإبدال الذي حدث في هذه الصيغة، يُظهرانجذاب المهموس (السين)نحو المجهور (الدال).

وفي حديثه عن الإبدال أيضا، وظّف مصطلح الهمس، للتّدليل على وجود علاقة وصفية بين الصّوت المبدَل والمبدَل منه، مثال ذلك، قوله: «"اتّار"ــ بالتَّشديد ــ أصله: "اتَتار"، أبدلت المثلثة مثناة، وأدغمت، ويجوز العكس، لأنّهما جميعا من

1- مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص54.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص228.

3- أطفيش، نفسه، ص230.

حروف الهمس، ويجمعها قولك: "حثّ شخصه فسكت»[1]، وهذا يعني أنّ التبدّلات الصوتية تنجرّ عن تجاور الصوت المهموس بما يناقضه من الصفات .

المنطلقات الفيزيائية الثانوية

وللصّوت اللّغوي، تصنيف فيزيائي ثانوي، «يحدّده الأثر السمعي لدى المتّلقي، وقياسه قوّة الصَّوت أوضعفه عند حدوثه في موضع من مواضع الجهاز النطقي»[2]، ويضم هذا التّصنيف الأصوات الشديدة، والرخوة، وما بينهما متوسطة. وفي الكافي في التّصريف توظيف لمصطلحي الشّديدة والرخوة، دون المتّوسطة. ويأتي تفصيل الحديث عنهما، فيما هو آت.

الـــشدّة :

الشدّة في معناها اللغوي، تعني « الصّلابة: وهي نقيض اللّين، وشيء شديد: مشتّد قوي»[3]، فالشدّة بهذا المفهوم قوامها الصلابة والقوّة. والشديد في الاصطلاح يطلق على «الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه»[4]، لِضَيق مجراه الهوائي، ثم يطلق سراحه، فسمي شدّيدا لاشتّداده حين توقّفه في موضع حدوثه. وبعض الدارسين، يسميه بالانفجاري ترجمة للفظ الأجنبي (plosive)، وبعضهم الآخرنظر إلى وضعية

1- اطفيش، الكافي في التصريف، ص162.

2- مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، ص115.

3- ابن منظور، لسان العرب،مج8، ص38، مادة(شدد)، ع:1، س:1،5.(باختصار).

4- ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص129.

المسار الهوائي أثناء حدوثه فسماه وبالوقفي، والانحباسي، وبالانسدادي ترجمة للفظ الأجنبي (implosive)"[1]".

وقد أتى اطفيش على توظيف مصطلح الشدّة، كمنطلق فيزيائي دون تعريفه. وفي كتابه همّيان الزاد، عرفّه قائلا:«هو ما ينحصر جري الصوت عند إسكانه في مخرجه فلا يجري»"[2] مستخدما تعبير ابن الحاجب"[3]. مما يفيد، استيعاب أطفيش للفارق الجوهري بين الجهر والشدة. ذلك أنّ معيار الجهر عنده هو(انحصار جري النفس)، بينما معيار الشدّة يظهر في (انحصار جري الصوت)، و«الصوت لايكون إلاّ بجري النفس فعدم جري الصوت يقتضي عدم جري النفس»"[4] لكونهما متلازمين وظيفيا.

وممّا تقدّم، نستشف أنّ أطفيش، كان تابعا لابن الحاجب في معيار الشدة، ومخالفا لسبويه الذي جعل معيار الشدة في منع الصوت، إذ يقول: « ومن الحروف الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه»"[5]. ورغم هذا الاختلاف، فإنّ الصوت سواء في حالة الانحصار أو المنع الجريان مدّة من الزّمن يكتسب شدّة وصلابة. ولهذا سميّ شديدا توافقا مع المعنى اللغوي. وأطفيش،لم يختلف مع الدارسين القدماء في مجموع الأصوات الشديدة التي جملها في عبارة «أجدت قطبك، وإن شئت. فقل: أجدت طبقك»"[6]. و لم يختلف مع المحدثين أيضا، سوى في صوت الجيم الذي صنّفه

1- عبد الرحمن أيوب، الكلام إنتاجه وتحليله، ص250. سمير شريف استيته، الأصوات اللغوية(رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية)، ص 128.

2- أطفيش، همیان الزاد، ج1، ص178.

3- ابن الحاجب، متن الشافية، ج3، ص258.

5- عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص116.

5- سيبويه، الكتاب،ج4، ص434. ابن جني، سّر صناعة الإعراب، ج1، ص61.

6- أطفيش، همیان الزاد،ج1، ص177.

المحدثون ضمن الأصوات المتّوسطة (مابين الشديدة والرّخوة)، ووضعوا محله صوت الضاد"[1].

بينما اقتصر أطفيش في كتابه الكافي في التّصريف على وصف صوتي الهمزة والدال في سياق حديثه عن التبدّلات الصوتية. فكان وصفه للهمزة بالشدّة في تعليل إبدال الهاء من الهمزة بقوله «الهاء: أبدلت من الهمزة نحو:"هرقت"، الأصل: "أرقت"لأنّ الهمزة ثقيلة شديدة. والهاء همسية خفيفة، فخفف بها مع تقارب مخرجيهما»"[2]. في حين قابل بين الشّدة والرخوة في تعليل إبدال الزاي من الصاد في صيغة "فَزَدَ" التي أصلها "فَصَدَ" بقوله: « أبدلت الصّاد زايا. لأنّها مطبقة مهموسة رخوة، والدّال منفتحة مجهورة شديدة. فثبت بينهما تناف بخلاف الزاي»"[3]. وفي هذا التّعليل بيان للتنافر الصوتي بين (الصاد) وهو صوت رخو، وبين (الدال) وهو صوت شديد (الصاد).

الرخاوة:

تدل مادة "رخا" في المعجم اللغوي على « الشيء الذي فيه رخاوة...أرخيت الشيء إذا أرسلته»"[4]. أي بسطته وأطلقته. وأمّا الرّخو في المجال الدراسي، فهو الحرف الحرف «الذي يجري فيه الصوت»"[5]، بعد انحباس العضوين انحباسا غير تام ممايجعل الأعضاء في حالة ارتخاء أثناء انتاجه، على نقيض الشديد. ومن ذلك سّماها ابن

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص24.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص228.(باختصار).

3- أطفيش، المصدر نفسه، ص240.

4- ابن منظور، لسان العرب، مج6، ص 130، مادة (رخا)، ع: 1، س:2،11،12.

5- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص61.

معطي بالمسترخية"[1]". ويسميها معظم المحدثين بالأصوات الاحتكاكية، لاحتكاك الصّوت بالعضوين اللّذين شكلا انحباسا غير تّام"[2]"، على عكس الأصوات الوقفية.

بينما حافظت جماعة من الدارسين المحدثين، على استعمال مصطلح الرخوة. ومن بينهم أطفيش الذي أورده مرة واحدة واصفا به صوت الصاد. لتّعليل إبدال الصاد زايا في صيغة (فزد) التي أصلها (فصد)، فقال:«أبدلت الصّاد زايا. لأنّها مطبقة مهموسة رخوة، والدّال منفتحة مجهورة شديدة. فثبت بينهما تناف بخلاف الزاي، فتوافق الدّال في المخرج- فيما قيل- والصفير والجهر»"[3]"، -وعلاوة على ماذكرناه سابقا في الشدّة، فإنّ الصّوت الرِّخو في هذا السياق لم يتّأثر بالصوت الشّديد المجاور له، ذلك أنّ الصوت المبدل منه (الزاي) يتصّف بالرخاوة. وفي هذا إثبات على وجود علاقة صوتية وصفية بين الصوت المبدل والمبدل منه.

المنطلقات الفيزيائية الفـــارقة

إنّ تحديد الخصائص الفيزيائية للأصوات اللغوية على المستويين الأساسي، والثانوي. يكشف عن وجود تماثل صوتي بين بعض الأصوات، مما يستوجب إيجاد الفارق بينها. ولهذا التّماثل الصوتي تأثير جليّ على مستوى التراكيب الإفرادية، يظهر فيما يطرأ على المباني من تبدّلات صوتية، مبرارتها صفات فيزيائية فارقة، تعدّ منطلقات صوتية في مجالي التّحليل والتّعليل. ومنها هذه المنطلقات، صفات متضادة؛ كالاستعلاء والاستفال، الإطباق والانفتاح، والخفة والثقل، والقوة والضعف . ومنها صفات لا ضد لها كالصفير والغنة والاستطالة، واللّين، وغيرها مما سيأتي تفصيل الحديث عنها .

1- ابن معطي، متن الألفية ، ص95.

2- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص77، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، ط2، (1999م).

3- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص230.

الاستعلاء:

الاستعلاء في معناه العام نقيض الانخفاض؛ لدلالته على الارتفاع، وذلك مما أفادته مادة "علا" في اللغة، فمعنى « علا النهار واعتلى واستعلى : ارتفع»[1]. و من الدلالة اللغوية، وصف الدارسون على الأصوات الناتجة عن « ارتفاع اللّسان إلى الحنك الأعلى»[2]. بالمستعلية ، وهي سبعة : غ، خ، ق، ط، ص، ظ،ض.

وقد بيّن أطفيش أنّ الاستعلاء وصف موصول بالصّورة الفيزيولوجية للعضو العامل(اللسان) وليس بالصّوت، إذ يقول: « ويجمع حروف الاستعلاء"قض ّخصّ ضغط"،وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء مطبقة مستعلية. والقاف، والخاء، والغين، مستعلية فقط، واستعلاء تلك الحروف ارتفاع اللسان بها إلى الحنك الأعلى»[3]، وهذا يفضي إلى أنّ العلاقة بين المجموعتين المستعلية المطبقة علاقة انتماء وتقاطع، لكون الاستعلاء في صورته الفيزيولوجية، يمثل نصف عملية الإطباق. والإطباق ضعف عملية الاستعلاء. وبذلك، فإنّ كل مطبق مستعل، وليس كل مستعل مطبق. وسيأتي الحديث عن المطبقة لاحقا.

وبما أنّ كل مطبق مستعل، أظهر أطفيش تأثير الصوت المستعلي في بيانه لعّلة إبدال صوت التّاء بصوت مطبق، حين يكون مجاورا لتاء الافتعال تجورا تقدّميا بقوله: «وتبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت الفاء صادا، أو ضادا، أو طاء، ظاء –وهي حروف

1- ابن منظور، لسان العرب، مج10، ص268، مادة (علا)، ع2:، س:29.

2- محمود علي بسة، فتح المجيد شرح كتاب العميد في علم التّجويد، ص60، شرح وتعليق وضبط وتحقيق، محمد الصادق القمحاوي، دار العقيدة، القاهرة، ط1، (2003م).

3- أطفيش، الكافي في التصريف، ص164.

الإطباق- لاستثقال اجتماع التّاء مع الحرف المطبق لما بينها من اتفاق المخرج وتباين الصفة؛ لأنّ التّاء حرف همس، وحرف الإطباق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التّاء حرف استعلاء، وهوالطاء»"[1]. فتأثير الصوتي هنا، تأثير مزدوج، لاتّصاف الطاء بالاستعلاء والإطباق، وهما صفتان قويتان قي مقابل في صوت التاء المتصف بالهمس، وهو من الصفات الضعيفة . كما سنبيّنه في موضعه.

الاستفال :

الاستفال في اللغة ضد الاستعلاء، وفي لسان العرب « السُّفل نقيض العلو في التَّسفُل والتَّعلي. والسّافلة : نقيض العالية في الرمح والنهر وغيره، والسّافل نقيض العالي، والسِّفلة نقيض العِلية، والسَّفَال نقيض العلاء»"[2]، فمشتقات الجذر "سفل" جميعها نقيضة العلو. وهو الانخفاض .

ولمّا ننتقل إلى المجال الاصطلاحي، نجد الاستفال أو التسفّل لا يخرج في مفهومه عن دلالة الانخفاض ، ذلك أنّ الاستفال مقابل للاستعلاء، و« إذا كان الاستعلاء ارتفاع اللّسان إلى أعلى، فالتّسفل هو انخفاض اللّسان إلى قاع الفم»"[3]، وماعدا الأصوات المستعلية، فهي مستفلة. ومن ثمة، استعمل معظم الدارسين المتَّقَدميين في وصف الأصوات المستّفلة لفظ "الانخفاض" بدل "الاستفال" كأمثال، ابن جني، ورضي الدين الاستراباذي، وابن يعيش، وتبعهم أطفيش في كتابه الرسم"[4]. بينما،

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص164.

2- ابن منظور، لسان العرب، مج7، ص201.مادة (سفل)، ع:2، س: 3-5.

3- عبد القادر مرعي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص117.

4- ابن جني، سرصناعة الإعراب، ج1، ص62. رضي الدين الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص262. ابن يعيش، شرح المفصل،ج10، ص129. أطفيش، الرسم، ص69.

خالفهم في الكافي في التّصريف باستعمال مصطلح الاستفال سالكا مسلك سيبويه، ومكي بن أبي طالب القيسي"[1]"، وغيرهما. وفي كتابه (هميان الزاد)، جمع بين الانخفاض و الاستفال، بقوله: «المنخفضة، وهي التي تسفل الصوت بها في الحنك الأسفل، ويجمعها اثنان وعشرون»"[2]"، والذي يتسّفل هو العضو العامل (اللسان)، وليس الصوت، كما جاء في تعريفه، لأنّ الاستفال صفة أعضاء وليست صفة أصوات .

وقد جاء مصطلح التَّسفل في المصدر الذي هو أساس بحثنا، وصفا للكسرة، بقوله «وتعيّنت الياء التحتية لمناسبة الكسرة في كاف "ضربك" وتاء "أنت". قيل: ولمناسبة الياء في هذه، ولأنّ الياء ناشيء عن الكسر، والكسر مستفل فناسب المؤنث لأنّ المؤنث مستفل»"[3]". وبما أنّ التَّسفل وصف تقابلي، فإنَّ للكسر مقابل صوتي، وهو الضّم الذي يتصّف بالعلو لارتفاع مؤخر اللّسان عند نطقه. بينما يتَّصف الكسر بالتّسفل لانخفاض طرف اللسان من جهة الحنك الأسفل. وبينهما فتحة يفتح معها الفم وينتصب اللّسان.

وانطلاقا من اتصاف الكسر الذي هوجزء من الياء بالتسفل، جاء في العبارة الأخيرة من النص السابق، تعليل اختصاص الياء الدلالة على المخاطب، بعقد علاقة مناسبة بين دلالة التّسفل كوصف فيزيائي، وبين النّظرة السفلية للمؤنث. وهذا التّعليل يعكس خلفية اجتماعية للعنصر الأنثوي، الذي يعدّ «عادة محل الرقة، أو ضغف

1- سيبويه، الكتاب، ج4،ص130. مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية، ص40. أطفيش، الكافي في التصريف، ص107.

2-أطفيش، هميان الزاد، ج1، ص178.

3- المصدر نفسه، ص107.

الأنوثة»"[1]. ولهذا، وصف بالتّسفل، وجعلت الياء دليلا عليها. في مقابل المذكر الذي جعلت الواو علامة عليه، لقوته وعلوه. و هذا تعزيز لما ذكرناه في مدخل هذا البحث، وهو أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعية.

الإطباق :

الإطباق في معناه اللغوي يدّل على الالتّصاق، وهو من "طبق"، قال ابن فارس: «الطاء والباء والقاف. أصل صحيح واحد، وهو يدل على وضع شيء مبسوط على مثله حتّى يغطيه. ومن ذلك الطبق. تقول: أطبقت الشيء على الشيء، ومتطابقا»"[2]. والإطباق في الميدان الدراسي مصطلح صوتي يختص بأربعة أصوات، وهي: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، يحدث فيها أن «ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له» "[3]". فسميت بالمطبقة نسبة إلى وضعية اللسان حين حدوثها.

وقد وقف أطفيش عند دلالة هذا المصطلح، موضّحا أنّ الأصوات المطبقة، هي تسمية مجازية، لأنّ « المطبق إنّما هو اللّسان والحنك، وأمّا الحرف فالمطبق عنده»"[4]. وفي هذا المعنى، وصف سيبويه عملية الإطباق، بقوله « إذا وضعت لسانك في موضهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى ترفعه إلى الحنك الأعلى فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف»"[5]. وهذا يثبت أنّ الإطباق وصف للوضعية الفيزيولوجية التي يتخذها

1- إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربية، ص91، مكتبة أنجلو المصرية، ط6، (1984م).

2- ابن فارس، مقايس اللغة، مج3، ص439.

3- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص61.

4- اطفيش، الكافي في التصريف، ص164.

5- سيبويه، الكتاب، ج4، ص 436.

اللسان باتجاه الحنك الأعلى، وليس وصف صوتي. وبما أنّ «الصّفات الصوتية مرتبطة...ارتباطا وثيقا بالأعضاء الفيزيولوجية من حيث العمل والتركيب»[1]، وصف الدارسون الأصوات الناتجة عن هذه الصورة الفيزيولوجية بالمطبقة. وبهذا التّوضيح، يتبيّن إدراك اطفيش لصفات الأعضاء، التي تنسب الأصوات إليها.

والذي ينبغي الإشارة إليه، أنّ أطفيش، لم يحدّد الجزء الذي يطبق من اللسان، وهو مؤَخره، كما جاء في وصف بعض المحدثين لعمليّة الإطباق «يرتفع مؤّخر اللّسان نحو أقصى الحنك الأعلى في شكل مقعر على هيئة ملعقة، بينما يكون طرفه ملتحما مع جزء آخر من أجزاء الفم مشكّلا محبسا من المحابس الصوتية »[2] ،. وفي تقعر اللسان امتلاء هوائيّ يكسب الصوت فخامة ، ولهذا توصف الأصوات المطبقة في آثار الدارسين بالمفخمة.

ولهذه الآلية النطقية تأثير على المستوى الفونولوجي بعض المباني الإفرادية، كتأثيرها على تاء "الافتعال"، وذلك ما أظهره أطفيش على غرار سابقيه، بقوله: « وتبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت الفاء صادا أو ضادا، أو ظاء ــ وهي حروف الإطباق ــ لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج، وتباين الصفة»[3] ، بغية تحقيق الانسجام العضلي والصوتي.

وعلى هذا الأساس، ورد مصطلح الإطباق عند اطفيش كمنطلق صوتي، باعتباره صوتا مؤثّرا ، وبيان هذا التّأثير، نستخلصه في تعليل إبدال الزاي من الصاد في

1- عبد القادر جديدي، البنية الصوتية للكلمة العربية،ص30، المطابع الموحدّة، تونس، (1986)م.

2- محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص17.

3- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص164.

"فزد" الذي أصله "فصد"، بقوله «أبدلت الصّاد زايا. لأنّها مطبقة مهموسة رخوة، والدّال منفتحة مجهورة شديدة. فثبت بينهما تناف بخلاف الزاي، فتوافق الدّال في المخرج- فيما قيل- والصفير والجهر»"[1]. والمتأمّل في صفات صوتي الصاد والزاي الواردة في هذا النّص، لايجد ترتيبا في ذكرها إذ ابتدأ بذكر الفارقة (الإطباق≠الانفتاح)، فالأساسية (الجهر ≠ الهمس)، ثم الثانوية (الشدّة ≠الرخاوة). ولعلّ هذا، راجع إلى أنّ درجة التّنافر بين صوتي الصاد والدال تظهر في الصفة الفارقة أكثر من غيرها؛ وفي هذا الوصف الترتيبي، تبيان لتأثير الصوت المطبق فيما ينافيه مما يجاوره.

الانفتاح:

الانفتاح، في دلالته اللغوية الأصلية « نقيض الإغلاق؛ فتحه يفتحه فتحا وافتتحه وفتحه فانفتح....والفُتحة : الفُرجة في الشيء»"[2]. ومن هذا المفهوم، فإنّ معنى الانفتاح ينحصر في الدلالة على الانفراج والاتّساع. وبناء على الدلالة اللغوية، انضمّ مصطلح الانفتاح إلى منظومة المصطلاحات الصوتية، مقابلا للإطباق، إذ «ينفتح ما بين اللّسان والحنك الأعلى بحيث يسمح بجريان الهواء دون عائق»"[3]. وبما أنّ، الإطباق مقابل للانفتاح في المفهوم الاصطلاحي، فإنّ الفارق بينهما يكمن في انفتاح الجزء المطبق من اللّسان. وهذا مما أغفله اللغويون القدماء، وذكره بعض الدارسين المحدثين، كما تقدّم في حديثنا عن الإطباق، وما سوى الأصوات المطبقة، منفتحة وعددها خمسة وعشرون صوتا.

1- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص230.

2- ابن منظور، لسان العرب،مج 536، ص119، ع:2، س:26، 27. ص121، ع1: س:41، ع:2، س:1 .

3- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص273.

ولم يذكر اطفيش منها سوى صوتا واحدا، وهو الدال، دون الوقوف عند حدود دلالته الاصطلاحية. وذلك في ثنايا تعليل إبدال الزاي من الصّاد في "فزد" التي أصلها "فصد" «أبدلت الصّاد زايا لأنها مطبقة مهموسة رخوة، والدال منفتحة مجهورة شديدة، فثبت بينهما تناف، بخلاف الزاي، فتوافق الدال في المخرج ـفيما قيلـ والصفير والجهر»[1]. والنّاظر في هذا التّعليل، يستشّف أنّ الصوت المنفَتِح كان مؤثّرا على الصوت المطبق. ولعل علّة ذلك، راجعة إلى اتّصاف الصوت المنفتح (الدال) بصفتين قويتيين (الجهر والشدّة)، أكسبته مناعة صوتية ضد تأثير الصوت المطبق (الصاد) المجاورله.

القـــوة :

القوة في دلالتها التّأصيلية « نقيض الضعف، والجمع قُوى وقِوى... وقد قوي الرّجل والضعيف يقوى قوة فهو قوي فقويته أنا تقوية وقاويته أي غلبته»[2]، والغلبة لها خصوصياتها المميزة فلا يكون القَويّ غالبا إلاّ إذا تميّز عن المغلوب بخصائص. وبهذا المفهوم، فإنّ القوّة تعني الهيمنّة، والغلبة.

وإذا بحثنا عن دلالة القوّة في المجال الصوتي، فسنجد، الصوت القوي يتوّقف على اتّصافه بإحدى هذه الصفات أو أكثر، وهي «الجهر، والشدّة، والصفير، والإطباق، والاستعلاء...»[3]، والأصوات القويّة تتفاضل بينها حسب ما يتحقّق فيها

1- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص230.

2- ابن منظور، لسان العرب، مج12، ص229.مادة (قوا)، ع:1، س29، 30، 36، 37.

3- مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة، ص 37. وينظر: عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص171.

من صفات قوية ، فقد تتحقّق في الصوت جملة من هذه الصفات، تجعله أكثر قوة من غيره، كالطاء بالنسبة للصاد، وهو«الصوت الذي يمتلك هيمنة، وقوة في صفاته وخصائصه الصوتية يؤثّر في الصّوت المجاور له، حينما يكون على جانب من الضعف...ممايجعله عرضة للتّغيير»"[1]. وهذا، ما تبيّنه تعليلات أطفيش لبعض التّبدلات الصوتية، كقوله: « ومثال تقارب المخرج قوله- سبحانه-: "قالتْ طائفة" فتبدل التّاء طاء، وتدغم في الطاء. و"أحطت" بإدغام الطاء في التاء إدغاما غير صريح، لقوّتها وضعف التاء، فتشكّل الطاء بشكل السكون تنبيها الأول.»"[2]، وفي موضع آخر عدّ صوت الميم أقوى حروف الشفة "[3]. لأنّ الميم من حروف الغنّة، والغنّة من صفات القوّية التي لا تتوفر في نظائرها من الأصوات الشفوية.

وفي تعليل إبدال التاء صادا في اختصام عرض اطفيش رأي غيره فقال: «وقيل لضعفها [التاء] وقوة ما بعدها، لأنه مجهور[الصاد] وهي مهموسة، والسين والصاد وإن كانت همسيتين لكنهما صفريتان»"[4] . وهنا يبدو سهو في ردّ قوة الصاد إلى اتّصافها بالجهر لأنّ الواقع العلمي يثبت أنّها مهموسة، والهمس كمارأينا من صفات الضعف، إلاّ أنّ الصّاد أقوى من السين لاشتمالها على صفات القوة (الاستعلاء والإطباق)، إذ «تقدّر قوة الحرف، وضعفه بمقدار مايتّصف به من الصّفات القويّة أو الضعيفة»"[5]، ولذلك كان للصاد تأثّير على التّاء فأبدلت صادا، ثمّ أدغامت الصاد في مثلها حفاظا على فضيلتها الصوتية .

1- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص268.

2- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص152، و153.

3 - ينظر: أطفيش، المصدرنفسه، ص97.

4- أطفيش، المصدرنفسه، ص167.

5- محمد علي بسة، فتح المجيد في شرح كتاب العميد في علم التجويد ، ص67.

الضعف:

الضعف في دلالته اللّغوية، « خلاف القوة، وقيل: الضُّعف، بالضم، في الجسد، والضَّعف ، بالفتح في الرأي والعقل، وقيل هما معا جائزان في كل وجه»[1]، والضعف في المجال الاصطلاحي عكس القوة، وهويطلق على «الأصوات المتصّفة بإحدى هذه الصفات أو أكثر، وهي الهمس، الرخاوة، الانفتاح، الاستفال، الخفاء، اللّين...»[2]، وغيرها من الصّفات المقابِلة لصفات القوّة.

وإذا كان الصوت القويّ مؤثّرا في الصّوت الضعيف حين مجاورته له، فإنّ الصّوت الضعيف يكون متأثّرا ومبدلا، «لأنّ الأضعف يقلب إلى الأقوى، ولايقلب الأقوى إلى الأضعف»[3]. وإن رجعنا إلى نصوص أطفيش التي عرضناها في حديثنا عن القوة، يتبيّن تأثير الصّوت القويّ على الضعيف المجاور له، ففي إبدال التاء صادا في صيغة "اختصام". قلبت التاء صادا لضعفها وقوة الصاد بعدها، هذا ما يجري في النصوص التي عرضناه في حديثنا عن القوة.

الثـــــقل:

الثقل في أصله اللغوي «نقيض الخفة. والثّقل : مصدر الثقيل، تقول: ثَقُل الشيء ثِقلا وثقالة، فهو ثقيل، والجمع ثِقال. والثّقل: رجحان الثّقيل»[4] ، على أساس

1- ابن منظور، لسان العرب،مج9، ص44.مادة (ضعف)، ع:2، س: 1،.

2- عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص170.

3- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص227.

4- ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص29، مادة(ثقل)، ع:1، س:16 -18 .

معيار معين. كالوزن أو كثرة العدد أو اختلاف النوع. بينما الثّقل في المجال الصوتي، يُستعمل وصفا فيزيائيا لبعض الأصوات، كالهمزة.

ومما رصدناه ضمن المنطلقات الفيزيائية في الكافي في التّصريف، عثرنا على وصف للهمزة بالثقل في مواضع متّفرقة"[1] ، دون تصريح لعلّة ثقلها. وقد أرجع اللّغويون القدماء ثقلها إلى كونّها « حرف سَفُل في الحلق، وبَعُد عن الحروف ... فكان النطق به تكلّفا»"[2]. وهذا يعني، أنّ معيار ثقل الهمزة، هو بعد موقع حدوثها. وكذلك تسعمل صفة الثّقل في وصف الصوائت العربية. والصوائت الثقيلة عند اطفيش، هي: الضمة، والكسرة. والواو والياء المديتين "[3]. على نحو ما ذهب إليه اللّغويين المتّقدمين"[4]".

الخـــــفة:

الخِفـــّة في اللغة «ضد الثقل والرجوح يكون في الجسم والعقل والعمل. خفَّ يخفّ، خَفّا وخِفَّة: صارخفيفا فهوخفيف»"[5]، وجميعها، تعني عكس ما يعنيه الثّقل، والشيء الثقيل يقابله الشيء الخفيف، وكذلك الصّوت الثقيل يقابله الصوت الخفيف، وبهذا المعنى، فإنّ الأصوات اللّغوية، تنقسم إلىمجموعتين؛ إحدهما ثقيلة، وأخرى خفيفة. إلاّ أنّ هاتين المجموعتين، لم يتم تحديدهما في مؤلفات اللغويين، فيما نعلم. وإنّما اكتفوا بوصف بعض الأصوات، منها؛ (الهاء) التّي وصفها أطفيش في إحدى المواضع

1- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص 169، 228.

2- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص71.

3- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص 70، 206، 128.

4- جلال الدين السيوطي، الأشباه النظائرفي النحو،ج1، ص202. دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، (1984 م).

5- ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص112، مادة(خفف ، س:34،35.

بالخفيفة، مقابل الهمزة الثقيلة"[1]". وفي مقابل الصوائت الثقيلة، وصف أطفيش، الفتحة والألف بالخفة، على مذهب سابقيه من اللغويين"[2]".

الصفير :

الصفير من الوجهة اللغوية، يوحي بالدلالة على الصوت «الصّفير: من الصوت بالدواب إذا سيقت، صَفَرَ يَصْفِر صفيرا،وصفر بالحمار وصفّر: دعاه إلى الماء...وصَفَرَ الطائر يَصْفِر صَفِيرًا، أي مَكَا»"[3]"، وصفة الصّفير في الاصطلاح تطلق على الأصوات الأسلية (ص-س-ز). ويراد به «حدّة الصوت، أو شدّة وضوح الصوت في السّمع، نتيجة الاحتكاك الشديد الذي يصاحب هذه الأصوات أثناء نطقها، فتخرج من مخارجها، وكأنّها يُصَفّر بها»"[4]"، فسميت صفيرية، نسبة إلى صوت الصفير النَاتج عن انحصار الصوت في موضع حدوثها.

وبالإضافة إلى اتّصاف الأصوات الأسلية بصفات أساسية، وأخرى ثانوية. فإنّ، مفارقتها لبقية الأصوات، تكون بصفة الصفير، وهذا ما أكسبها مناعة صوتية ضد التغيرات الصوتية في المباني الإفرادية. ذلك أنّ، الصّفير يعدّ فضيلة صوتية يستوجب المحافظة عليها حيال الأصوات المجاورة المقاربة أو المجانسة لها، وقد أوضح هذا اطفيش في حديثه عن الإدغام، بقوله: « ولاتدغم الزاي في الدال، لأنّ حرف الصفير لا يدغم إلاّ في مثله... وحروف الصّفير: الصاد والسين، والزاي...»"[5]"، وقوله

1- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص228.

2- المصدر نفسه، ص88، 128، 201. وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر،ج1، ص202.

3- ابن منظور، لسان العرب، ج 8، ص 251 ، مادة (صفر)، ع: 2، س:1 -4.

4- مرعي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص120.

5- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص163.

وقوله أيضا «ويقال في "افتعل" من "الصّبر": "اصطبر"، ولا تدغم الصّاد في الطّاء لما مرّ من أنّ الصّفيري لا يدغم إلاّ في مثله، وذلك لئلا يذهب صفيره»"[1]. فالإدغام في هاتين الصيغتين امتُنِع للمحافظة على صفة الصَّفير .

واستخدم المؤَلِف مصطلَح الصّفير أيضا، للتّدليل على علاقة وصفية بين الصوت المبدل والمبدل منه، في قوله: « الزاي تبدل من السين نحو: "يزدل"، الأصل: "يسدل"، وذلك لأن السين مهموس، والدال مجهور، فكرهوا الانتقال من المهموس للمجهور، والزاي تطابق الدال في الجهر، و[السين] في الصفير - وهو الصوت- فكانت أنسب. ومن الصاد كـــ" فزد" أصله: "فصد"، أبدلت الصّاد زايا لأنها مطبقة مهموسة رخوة، والدال منفتحة مجهورة شديدة، فثبت بينهما تناف، بخلاف الزاي، فتوافق الدال في المخرج -فيما قيل- والصفير والجهر»"[2]، وهذا يدلّ على أنّ صفة الصّفير، تمثل عاملا فيزيائيا لامتناع أو حدوث الظاهر الصوتية .

المـــــــد:

المد في اللغة، يعني « الجذب والمطل»"[3] في مقابل التّقليص والقصر. ومنه، أُخذ معنى المد في المجال الصوتي، وهو «إطالة الصوت بحرف من حروف المد الثلاثة، وهي: الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ماقبلها»"[4] ، وهذا يعني أنّ المد، صفة الصوائت الطويلة (الألف، والواو، والياء) الناتجة عن تضعيف الصوائت القصيرة التي من جنسها. وهذا ما أشار

1- الكافي في التصريف، ص165.

2- اطفيش، المصدر نفسه، ص230.

3- ابن منظور، لسان العرب، ج 14 ،ص37، مادة (مدد) ،ع1:، س:13 .

4- فاروق سعد، فن الإلقاء العربي (الخطابي والقضائي والتمثيلي)، ص216.

إليه ابن جني بجلاء في باب مطل الحركات"[1]. ولهذه الأصوات تسميات متعدّدة،منها،: المصوتات وحروف العلّة، والحركات الطويلة، والطليقات "[2]، وما إلى ذلك.

وقد وصف اطفيش المدّ، قائلا:«كما أنّه[حرف المد] مدّ في الحلق وهواء الفم»"[3]، و في هذا الوصف، رسم اطفيش صورة المدّ حين حدوثه في القناة الصوتية فحصرها في التّجويفين الحلقي والفموي، وهذا المد يحدث مع ثلاثة حروف، وهي: (الألف، والواو، والياء)، المتّفق عليها في مصنّفات اللّغويين جميعها. وقد تردّدت إشارات اطفيش إلى حروف المدّ في عدّة مواضع من الكافي في التّصريف، وفي معظمها شبّه النون بها، « لكونها غنة في الخيشوم، كما أنهّ مد في الحلق وهواء الفم»"[4]، والظاهر من هذا التشبيه، أنّ محل الشبه بينهما، هو إطالة الصوت في الفراغ الهوائي. وقد ألفينا ابن عصفور، يكشف وجه الشبه بينهما، بقوله: «ووجه شبه بينهما أنّ في النون غنّة في الخياشيم كما أنّ في حروف المدّ واللّين مدّا، والغنّة والمدّ كل واحد منها فضل صوت في الحرف»"[5]، والشبه ههنا يكمن في كونهما فضيلة صوتية.

اللّـــين:

اللّين في المعجم اللغوي « ضد الخشونة. يقال في فعل الشيء اللّين: لان الشيء يلين لينا، .... وشيء لَيِّن ولَيْن، مخفف منه»"[6]، واللّيونة بهذا المفهوم، تعني

1- ابن جني، الخصائص، ج3،ص121.

2- ابن جني، المصدر نفسه، ج3، ص124.ابن جني، سرصناعة الإعراب،ج1، ص62.محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص236.

3- أطفيش، الكافي في التصريف، ص114.

4- اطفيش، المصدر نفسه، ص114.

5- ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1، ص265.

6- ابن منظور، لسان العرب، ج13،ص268، مادة(لين) ،ع:2، س:38،39 6

السّهولة. ومؤداها في المجال الصوتي «صفة تجمع بين السّهولة واليسر في التحقيق الصوتي. لأنّ مخرجها يتّسع لهواء الصوت أشدّ من اتّساع غيرها من الأصوات، حيث يخرج الصوت حرّا طليقا دون أن تعترضه حوائل»[1]. ومن هذا المنظور، يبدو التّوافق بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية.

إنّ المتّتبع لمصطلح اللّين في آثار اللغويين القدماء، يجد مباينة في فهمه. فقد ذهب الخليل إلى تخصيص الألف بصفة اللّين دون غيرها[2]. بينما عدّ سبويه أصوات المد (الواو، والياء، والألف) لينّة[3]، ثم عدل عن هذا رأي في موضع آخر من كتابه، بقصر صفة اللّين على الواو والياء، « لأنّ مخرجهما يتّسع لهواء الصّوت أشدّ من اتّساع غيرها»[4]، وهذا التّردد في الرأي، هو ما جعل اللّغويين من بعد سبيويه، يصفون الواو والياء والألف بالمد واللّين معا[5]. في حين، فَصَل علماء التّجويد بين المدّ واللّين، فجعلوا اللّين وصفا خاصا بـــ «الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما»[6]، وهذا ما راج استعماله في آثار المحدثين[7].

وإذا جئنا إلى استعمال اطفيش لهذا المصطلح، وجدناه مذكورا في سياق حديثه عن تخفيف الهمزة "بين بين"، دون تحديد دلالته، إذ يقول « وخففت[الهمزة]

1- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص280.

2- الخليل، العين، ص64.

3- سيبويه، الكتاب، ج3، ص460.

4- المصدر نفسه،ج4، ص435.

5- ابن جني، سرصناعة الإعراب،ج1، ص17. المبرد، المقتضب،ج1، ص210.

6- ابن الجزري، النشر في القراءات، ج1، ص162. وينظر: ابن الجزري، شرح طيبة النّشر في القراءات العشر، ص 33، ضبطه وعلّق عليه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان– ، ط1، (1997م).

7- عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية،ص236. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص283 .

بعد ضم أو كسر، فتقلب واوا أو ياء، لأنّ الفتحة كالسّكون في اللّين»"[1]. والمراد باللّين في هذا سياق، تسهيل الهمزة "بين بين"، والهمزة حسب ما جاء في النص، تكون ساكنة بعد صوت صحيح متحرك. فشبه تلينها، وهي ساكنة. بتلينها، وهي مفتوحة قبل صوت مفتوح. وهذا في نظرنا، يرجع إلى تشابه التكوين الفيزيولوجي للفتحة والسكون. ذلك أنّ أعضاء التوجيه حين حدوث الفتحة تكون ساكنة، شبيهة بحالتها حين حدوث السكون. وفي كلتا الحالتين، توجد ليونة، وسَعَة في المجرى الهوائي. على خلاف الصوائت الأخرى.

وقد عثرنا في كتابه همیان الزاد على وصف صريح لأصوات اللّين، وهنّ ثلاثة: الألف، والواو، والياء، «وسميت بذلك لأنهنّ يخرجنّ في لين، بلا تكلّف على اللّسان، لاتّساع مخرجها الموجب لانتشار الصوت وامتداده»"[2] ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه.

العـــظم:

العظم من حيث المنظور اللغوي، موصول بصفات الضخامة، والفخامة؛ وفي لسان العرب « العظم في صفات الأجسام : كَبُر الطُول والعَرض والعُمق... وعَظَمة اللِّسان: ماعَظُم منه وغَلُظ فوق العَكَدة والعَكَدة أصله. والعِظَم: خلاف الصِّغر»"[3]. فهو وصف للحجوم الكبيرة، الظّاهرة بصورة واضحة. وقد أخذ هذا اللّفظ بعدا دلاليا اصطلاحيا بتوظيفه في المجال الصوتي.

1- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص 170.

2- أطفيش، همیان الزاد، ج1، ص178، 179.

3- ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص199، مادة(عظم) ،ع:2، س:3، 14، 16.

ورغم نذرة استعماله، فيما توّفر لدينا من مصنفات لغوية، فقد وجدناه واردا بصيغة التفضيل في رسالة أسباب حدوث الحروف، إذ يقول ابن سينا: «وقد يكون الحابس أعظم وأصغر، والمحبوس أيضا أكثر وأقل »"[1]، والظَّاهر في هذا النص أن ّالعظم مقابل للصغر على نحو ما جاء في الدلالة اللغوية، وبما أنّ ابن سينا استعمله لوصف الحابس، والحابس هو عامل فيزيولوجي مسؤول على حبس المجرى الهوائي في موضع من مواضع الجهاز النطقي. فإنّ العظم في هذا السياق، وصف عضوي. على خلاف ما سنراه عند اطفيش .

لقد وظف أطفيش لفظ العظم كمنطلق صوتي فيزيائي في موضعين، أحدهما؛ في تعليل إبدال التاء سينا وشينا، وإدغام السين في السين، والشين في الشين في صيغتي "استمع واشتبه" وليس العكس، أي إبدال السين والشين تاء فتدغما في التاء «لأنّهما [السين والشين] في امتداد الصوت أعظم من التاء»"[2] ، العظم هنا السياق، وردت للتّعبير عن التفاضل في الامتداد الصوتي للسّين والشين بالنسبة للتّاء. وهذا التّفاضل ناشيء عن اتصاف السين بالصفير كما ذكرنا سالفا. واتصاف الشين بالتّفشي، وهو خلاف للتّاء ومن ثم فإنّ اطفيش في توظيفه لمصطلح العظم أراد الوصف الفيزيائي النَفسي .

وفي الموضع الثاني، ورد مصطلح العظم مسوغا صوتيا لإبدال الظاء طاء فيدغم في صيغة الويجوز إبدال الظاء طاء فيدغم وإبدال الطاء ظاء فتدغم أيضا لأنّ الظاء والطاء مستويتان في العظم»"[3] ، والعظم في هذا السياق يبدو معادلا لمصطلح

1- ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص11.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص163.

3- أطفيش، المصدر نفسه، ص165.

التّفخيم، والتّفخيم لغة يفيد «التَّعظيم.وفخّم الكلام: عظمّه"[1]. والتّفخيم في المجال الصوتي يخصّ «حروف الإطباق...يتفخمّ اللفظ بها لانطباق الصّوت بالرّيح من الحنك»"[2]. ومن ثم، رجحّنا معادلة التّفخيم للعظم في توظيف اطفيش، كما سبق بيانه.

الاستطالة:

الاستطالة تتّجذر من الصيغة الثلاثية "طول"، و« الطول: نقيض القصير في النّاس وغيرهم ...يقال طال الشيء أي امتّد ...ويقال: طال عليه واستطال إذا علا وترفّع عليه»"[3]، ومنه الاستطالة بمعنى الامتداد و العلو والرفعة.

والاستطالة في المجال الصوتي بعامة، تدل على « تمديد النفس إلى أقصى حدّ ممكن»"[4]، وهذا ينطبق على الأصوات المدية، حين تكون بعدها همزة في السياق اللغوي. ويستعمل مصطلح الاستطالة أيضا، في وصف (الضاد) دون غيرها، «لاستطالة مخرجها، وسريان النطق بها فيه كله حتّى تتصل بمخرج اللام»"[5]. ولهذا الصفة وظيفة صوتية تمنع حدوث الظواهر الصوتية داخل السياق، وقد أتى اطفيش على بيان ذلك، في قوله « وفي افتعل من "الضرب": "اضترب"، ولاتدغم الضاد في الطاد لأنه مستطيل. فتفوت استطالته بالإدغام. وقل " اضّرب" بقلب الطاء ضادا

1- ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص139، مادة(فخم)، ع:2، س:7.

2- مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، ص43.

3- ابن منظور، لسان العرب،ج9 ، ص163، مادة (طول) ع1: س: 28 ، و ص164، ع:1، س6، ع:2، س: 22، 23.

4- زبير دراقي، محاضرات في فقه اللغة، ص70، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، (1994 م) .

5- محمود علي بسّة، فتح المجيد شرح كتاب العميد في علم التّجويد ، ص67.

والإدغام»[1]. فاستطالة الضاد، علّة امتناع الإدغام في الطاء، ذلك أنّ الاستطالة فضيلة صوتية يستوجب الحفاظ عليها، على نحو المحافظة على الفضائل الصوتية الأخرى. وبهذا الوصف، يكون اطفيش، سائرا على مسار سابقيه من اللّغويين.

الغـــنـــّة:

الغنّـــة في دلالتها اللغوية «صوت في الخيشوم، وقيل صوت فيه ترخيم نحو الخياشم تكون من نفس الأنف..وقيل الأغن الذي يخرج كلامه من خياشيمه »[2]. ومن هذا المفهوم، استعمل الدارسون الغنّة كمصطلح فيزيائي نَفسي في وصف النون والميم، «لأنّهما فيهما غنّة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما»[3]. وتسمى عند بعض المحدثين بالأصوات الأنفية أو الغنّاء[4].

وأمّا اطفيش، فقد حافظ على استعمال مصطلح الغنّة الذي تردّد عنده في موضعين، أحدهما، في تعليل إبدال الميم من النون، بقوله: «أبدلت[الميم] من النون في "عمبر"، وبإبدالها ميما زالت الغنّة، فلا تنافي الباء بعدها»[5]. والآخر في قوله:« وعيّنت النّون للمتكلّم ومن معه لوجودها في "نحن"، وفي "نصرنا". ولأنّه لم يبق من حروف المد حرف، وهي شبيهة بحرف المدّ لكونها غنّة في الخيشوم، كما أنّه مدّ في الحلق وهواء الفم»[6]. ومن خلال هذين النصّيين، نستجلي أنّ الغنّة، استعملها اطفيش اطفيش وصفا لنون متّحركة (نون المتّكلم)، وأخرى ساكنة. والفارق بينهما، أبانه ابن

1- اطفيش، الكافي في التّصريف، ص165.

2- ابن منظور، لسان العرب، ج2،ص93، مادة(غنن)، ع:2، س: 1 ،2 ،5 .

3- مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، ص45.

4- محمد السعران، علم اللغة العام (مقدمة للقارئ العربي)، ص168.

5- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص100.

6- أطفيش، المصدرنفسه، ص114.

جني في نصه الآتي: «ويدلك على أنّ النون الساكنة إنّما هي من الأنف والخيـــاشيم، أنّك لو أمسكت بأنفك، ثم نطقت بها، لوجدتها مختلة. وأمّا النون المتحركة فمن حروف الفم ...إلاّ أن فيها بعض الغنة من الأنف»[1]. وهذا مفاده، أنّ الغنّة نوعان. غنّة خالصة، تحدث في النون الساكنة، لخروجها من الخيشوم، وغنّة غير خالصة، وتختص بالنون المتّحركة، لاشتراك الفم والخيشوم في حدوثها. وهذا ما صرّح به اللّغويين القدماء، وعلماء التّجويد[2].

هذه مجمل المنطلقات الفيزيائية النفسية التي وظفها اطفيش في سياقات متفرقّة. ومما تقدّم، يتبيّن أنّ اطفيش، سار على درب اللغويين القدماء في استعمال المصطلحات الفيزيائية النَفسية، وانطلاقا من استقرائنا لمفهومها، يتّأكد التوافق الكبير بينه وبين الدارسين المتّقدمين. ولأنّ اطفيش وظّف المصطلحات الفيزيائية كمنطلقات صوتية لتعليل الظواهر الصرفية والصوتية في الأمثلة التي ساقها، اكتفى بوصف الأصوات التي طرأ عليها التّحولات الصوتية.

1- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 48.

2- المبرد، المقتضب،ج1، ص194. مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص114.

تصـــــدير:

لقد بات واضحا، فيما تقدّم، أنّ الصوت اللّغوي وحدة مؤلّفة من شقّين. أحدهما فيزيولوجي عضوي، والآخر فيزيائي نفسي. غير أنّ، هذه الوحدة، لايتأتّى إدراك صورتها النّطقية، إلاّ إذا ائتلف الصامت بالصائت، مشكّلا وحدة صوتية قاعدية تعرف بالمقطع؛ ذلك أنّ « الصّامت لا يمكن نطقه بدون صائت، والصائت لا نتصوّر وجوده بدون صامت؛ فالصّامت عبارة عن جسم روحه الحركة؛ وإذا كنا لا نتصوّر حياة لجسم بلا روح، فإنّنا كذلك لا نتصوّر وجودا لروح بلا جسم»[1]. فالعلاقة بينهما تلازمية تكاملية. ولهذا، مهما اختلفت الآراء في موقع الصائت من الصامت، بعده أم قبله أم معه. فإنّ للصائت في التّشكيل الصوتي للصيغ الإفرادية حضور وظيفي، يبرز في نشاطه الصوتي من جهة، والدلالي من جهة أخرى. وهذا ما نرمي تجليّته في حديثنا عن العلامة الصوتية الإعرابية. فماهي؟.

مفهوم العلامة الإعرابية

للعلامة بمنظور عام، أبعاد متنوّعة بتنّوع مجالات استعمالها، واختلاف سبل التّعامل معها. فـــ« منذ كان الوجود كانت العلامة، وكان الانسان صانعها ومؤولها»[2]، للإعراب عمّا يقوم في نفسه من دواع وحاجات. وبذلك، أضحت العلامة وسيلة إعرابية عن الحاجات الانسانية مما أدى إلى تنّوعها لتنّوع مقاصد توظيفها. والذي يعنينا ههنا، العلامة الصوتية الإعرابية على المستوى المورفولوجي. بدءا بمعناها اللغوي.

1- مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص72.

2- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص135.

ومّما قيّدته المعاجم اللغوية عن معاني الجذر "علم"، نؤثر ما أورده صاحب مقايس اللغة« العين واللام والميم أصل صحيح يدّل على أثر بالشيء يتميّز به عن غيره»[1]، إذ يتجلّى في هذا النّص الإدراك الموضوعي لمعنى العلامة في دلالتها على الأثر الناتج عن تمييز الشيء بقيمة دلالية تعكسها العلامة المخصوصة له، وبهذا فإنّ العلامة شاهدة على الأثر، وهو كنهها.

وحين نتطلّع على العلامة في المجال الدراسي نلفي تقاربا شديدا بين المفهوم اللغوي و الاصطلاحي، فالعلامة في مجمل الموروث اللساني العربي تعني «الوسيلة الحسية الحاضرة، والشاهدة التي تنوب عن شيء آخر ليس بحاضر، فهي (...) اقتران ثنائي بين طرفين متلازمين يقتضي أحدهما وجود الآخر؛ الطرف الأول هو الدال، والطرف الثاني هو المدلول، ويحصل عن هذا الاقتران حدوث الدلالة » [2]. وفحوى هذا النّص، أنّ طبيعة العلامة مدرك حسي ذو تركيب ثنائي تلازمي بين الدال والمدلول. وبما أنّ اللّغة ظاهرة صوتية، والأصوات مدركات حسيّة فإنّ علامتها صوتية بقسميها الصوامت والصوائت سواء أكانت منطوقة أم مكتوبة مقترنة بمدلول معيّن. والقسم الذي يختص به هذا الفصل هو الصوائت في البناء اللغوي التركيبي الإفرادي. والصوائت أو الحركات أو الطليقات على اختلاف تسمياتها، تدل على « علامة متغيرة تلحق الصامت في التركيب لتبديل صوته أو صورته أو هما معا»[3]، وهي تختلف عن الصامت في صورتها النطقية الانطلاقية .

1- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، مادة(علم)، مج4، ص199.حقّقه وظبطه: عبد السلام هارون. دار الكتاب للطباعة والنشر.(1979م).

2- أحمد حساني، المصطلح اللساني في التراث اللساني-من التّأصيل إلى التّفعيل- ،ص88، مجلة المصطلح، جامعة أبوبكربلقايد، تلمسان،الجزائر، العدد1، (2002م).

3- مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص61.

وقد وصفناها بالإعرابية، ومدلول الإعراب ههنا، مدلول واسع، إذ لا يقتصر على «الإبانة والإفصاح»"[1]" عن مكامن الدلالة في المباني على صعيد موقعيات النهايات، المتّمثل في «الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة، من جر ورفع أو نصب أو جزم بحسب ما يقتضيه العامل»"[2]"كما جرى استعماله عند النّحويين، وإنّما يشمل صعيد الموقعيات جميعها على اختلاف الهيئات والمباني (الحدثية، والذاتية، والوصفية، والأداتية). والعرب «يفرقونا بالحركات وغيرها بين المعاني، فيقولون "مِفتح للآلة التي يفتح بها، ومَفتح لموضع الفَتح"،و"مِقص للآلة ، و"مَقص للموضع الذي يكون فيه القص"»"[3]" ، ممايثبت دور الحركات الواقعة في غير أواخر الكلم في إبراز التباين الدلالي بين المباني الإفرادية . وقد لمّح اطفيش إلى هذا القصد بقوله « اعلم أنّ كل حركة أو سكون في المشتق، أو المشتّق عنه غير مما في الآخر، ففتحة الطاء واللام في "الطّلب" مصدرا غيرهما في "طلب" فعلا وكذا مابين المشتقات؛ فكسرة راء "ضارب" غير كسرة راء "يضرب"»"[4]"، وبما أنّ الإعراب عند النحويين يبيين المعاني بالحركات. ارتأينا أن نصف حركات الموقعيات جميعها بالإعرابية. وقد سمّاها عبد القادر عبد الجليل بالصوائت الوظيفية كونها تميّز وظائف أصوات الجذوركـــ (عَلَم، عُلِم، عِلْم)"[5]" اختلفت دلالتها لاختلاف حركاتها.

1 - أحمد بن فارس، مقايس اللغة، مادة(عرب)، مج4، ص299.

2- محمد سمير نجيب اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصّرفيّة، ص149.

3- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص161، المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة،(1910م). .

4- اطفيش، الكافي في التّصريف، ص50.

5- عبد القادر عبد الجليل، علم الصوت الصرفي، ص167.

والجدير بالإشارة، أنّ آراء الدارسين افترقت في شأن الوظيفة الصوتية والدلالية للعلامات الإعرابية بين منكر ومعترف بحجج قابلة للمناقشة والنقد"[1]. ومهما اختلفت آراء الدارسين ، فإنّ المرجح عندنا أنّ العلامات الصوتية الإعرابية لها قيمتان. إحداهما صوتية من أجلها وجدت العلامات الإعرابية، وأخرى دلالية، لأجلها أوجدوا هذه العلامات. وكلتا القيمتان يتوقف أثرهما وتأثيرهما على موضع العلامات في المباني الإفرادية. وهذا مانسعى إلى بيانه في هذا الفصل بصورة موجزة، من خلال ما وظّفه اطفيش من مصطلحات العلامات الإعرابية لضبط الصّورة النطقية لمكونات الأمثلة والموازين التي ساقها، ولتعليل ما يطرأ عليها من تغيرات صوتية على صعيد الموقعيات. ذلك أنّ الحديث عن العلامة الإعرابية متَّشعب لا يسعه فصل بكامله، بل يحتاج إلى بحث مستَّقل بذاته.

أنواع العلامة الصوتية الإعرابية:

تصنّف العلامات الصوتية الإعرابية من حيث المعيار الكمي إلى نوعين؛ إحداهما علامات قصيرة، وهي :(الفتحة، والكسرة، والضمة). والأخرى طويلة ،وهي: (الألف، والياء، والواو). وذلك ماتضمّنه وصف ابن جني بقوله:« اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو. فكمّا أنّ هذه الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متّقدمو النّحويين يسّمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة...ويدلك على أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنّك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هو بعضه»"[2] ، وامتداد له.

1- محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص313.

2- ابن جني، سّر صناعة الإعراب، ج1، ص17وما بعدها.

و النَّاظر في هذا النَّص، يستقرئ نظرة ابن جني إلى علاقة الأسبقية بين العلامات القصيرة والطويلة من وجهتين. وجهة تاريخية ، تبدو في نظرته إلى الحركات القصيرة، أنّها أبعاض حروف المد. وهذا، يدلّ على أسبقية الحركات الطويلة في الظهور. ووجهة صوتية، تظهر في تدليله على أنّ الحركات أبعاض حروف المد بإشباعها الذي يتولّد عنه الحركات الطويلة، وهذا يؤدّي إلى أنّ الحركات القصيرة أصل الحركات الطويلة، والأصل سابق للفرع.

ومن خلال تتّبعنا لمصطلحات العلامات الإعرابية التي وظفها اطفيش كمنطلقات صوتية، تستوقفنا عبارات مشيرة إلى موافقة اطفيش لابن جني في نظرته إلى علاقة الأسبقية بين الحركات القصيرة بالحركات الطويلة من وجهتيين. فأمّا نظرته من الوجهة التاريخية فنلمحها في قوله « بني الماضي على الفتح لا على غيره لأنّه أخو السكون – لأنّه جزء ما هو لازم السكون وهو الألف- لّما امتنع بناؤه على السكون لشبهه بالاسم»"[1]، وسنناقش قضية سكون الألف في موضعها. وأما نظرته من الوجهة الصوتية فتتجلّى في قوله «الواوتنشأ من الضمة»"[2]، وكذلك قوله « الياء ناشيء من الكسر»"[3]، وهذا يعني أنّ الحركات القصيرة سابقة للطويلة في الكيفية الانتاجية.

وثمة، تصنيف آخر للعلامات الصوتية الإعرابية في الميدان اللّغوي على المستوى العملي إلى: علامات البناء، وعلامات الإعراب. على أساس أنّ البناء والإعراب متناقضين في المفهوم فـــ « البناء هو لزوم الكلمة حالة واحدة من الشّكل لا تتغيّر بتعيّر العامل مطلقا ونقيضه الإعراب الذي يعني تغير الكلمة بحسب العامل الذي يسبقها»"[4]"،

1- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص88.

2- المصدر نفسه، ص98.

3- المصدر نفسه، ص107.

4- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفيّة، ص26.

ولذلك أطلقت الفتحة والكسرة والضمة ثم السكون على حالات البناء، بينما تطلق النصبة والجرة، والرفعة على حالات الإعراب. وبالإضافة إلى هذين النوعين، ميّز أطفيش بين حركة إعراب، وبناء، وبنية؛ فأمّا حركة إعراب وبناء، فكلاهما يقع في موقعية النهايات. وأمّا حركة بنية، فموقعها البدايات، والوسط من المباني"[1]. ولأنّ علامات الإعراب، والبناء متلازمة من النّاحية العمليّة، وجدنا أطفيش في بعض المواضع يصف مصطلحات علامات البناء بالإعرابية، للتدلّيل على أنّها إعرابية ، وليست بنائية "[2].

وقبل الشروع في الحديث عن العلامة الإعرابية في توظيف أطفيش، تنبغي الإشارة إلى أنّ استعمال المؤَلِف لمصطلحات الصوائت في معظمه، كان لضبط الصورة النطقية لمختلف موقعيات المباني الإفرادية التي ساقها ، كقوله «فَعْل –بفتح الفاء وإسكان العين- كـــ"نَصْر، ورفْع". وفِعل-بكسر الفاء، وإسكان العين- كـــ"فِسْق"»"[3]، ولتعليل الصور الصوتية، كتعليله لاستقرار حركة العين في الصيغة الحدثية (فعُل يفعُل)، بقوله «...ما ضم عين ماضيه ومضارعه كـــ "كرُم يكرُم"، و"طال يطُول"(... وإنّما لزم الضم في الماضي هذا النوع ومضارعه لمراعاة المبنيين اللفظ والمعنى فإنّ في الضم انضمام الشفتين، وغالب هذا النوع في الدّعائم لاتفاق الحركة في الماضي والمضارع»"[4]. وغيرها من الأمثلة والشواهد التي سنقف عندها بالتَّحليل والتَّوضيح.

ولقد أشرنا سابقا أنّ للصوائت اللغوية وظائف صوتية ودلالية تقوم بها في مختلف المستويات اللغوية (الأصوات،المباني الإفرادية، التركيبية، السياقية)، ولما كان عملنا مقصورا على الكافي في التصريف، فإنّ حديثنا عن العلامة الإعرابية أو الصوائت اللغوية

1- ينظر: أطفيش، الكافي في التّصريف، ص210.

2- المصدر نفسه، ص206.

3- المصدر نفسه ، ص61.

4- المصدر نفسه ، ص73.

يكون على صعيد المباني الإفرادية بتبيان أثر الصوائت في تشكيلها وتنويعها. والصيغ الإفرادية في المجال الدراسي، أربعة أنواع؛ وهي: الحدثية أو ما يعرف بالصيغ الفعلية؛ والوصفية، ونقصد بها المشتقات والمصادر؛ والذاتية، هي أسماء الذوات المجّردة من الحدث، والأداتية. ومن هذه الأنواع جميعها، سنقف عند الحدثية كنموذج عن أثر الصوائت في تنويع الصيغ الإفرادية وتوجيهها الدلالي. ولأنّ أطفيش عقد لها فصلا مستقلا بذاته.

أثـــر الصوائت في بناء الصيغ الحـــدثية

تحدث صاحب الكافي في التّصريف عن بناء الصيغ الحدثية وتنويعها في الفصل الذي خصصه لأبنية الأفعال. وكان أول ما قرّره، أنّ هناك ثلاثة وخمسون بابا من الأفعال تشتق من المصدر"[1]. ومعنى هذا، أن المؤّلف يسير على مذهب البصريين، القائل بأصالة المصدر وفرعية الفعل"[2]. ونحن في مبحثنا هذا، لا نخوض في هذه المسألة الخلافية، ولا نتتبع حديث أطفيش في ثلاثة وخمسون بابا من الأفعال، وإنّما الذي يهمنا، هو؛ الوقوف عند ظاهرة بنية الصيغة الحدثية في تصرفّها، ومركّزين على أثر الصوائت اللغوية الأصلية في توجيهها الدلالي.

وعلى غرار الصيغ الإفرادية، تتكون الصيغ الحدثية من عناصر أساسية؛ وهي، أربعة : المادة، والوزن، والشكل والدلالة. فأمّا المادة، فهي مجموع صوامتها، ومنها الأصلية، والزائدة؛ وأما الوزن، فهو حركة وسطها، أو ما يعرف عند الصرفيين بعين الفعل، وفيه يتجسد مبدأ التوزيع والتنويع الذي سنفصل في لاحقا. بينما يتحدّد شكل

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص69.

2- ينظر: أبوالقاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص56، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط1، (1959م). وينظر: عبد العزيز عتيق، مدخل إلى علم النحو الصريف،،ص57، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

الصيغ الحدثية أو هيئتها في ثنائية (الترقيق، والتفخيم)، نحو صيغتي (تاب، وطاب) المتفقتين في المادة والوزن، لكنهما مختلفتين في الدلالة. وذلك راجع إلى: ترقيق الصيغة الأولى، وتفخيم الصيغة الثانية. وعليه تكون الدلالة نتاج المكونات السابقة، وأساسها. والدلالة في الصيغ الحدثية ، نوعان: نوعية أصلية، وفرعية تنويعية"[1]"، على ما سيأتي في الأمثلة التي نعتمدها. بداء الثلاثية الأصلية على ما اتّفق عليه الدارسون.

وعن الصيغ الحدثية الثلاثية، يورد أطفيش ستة أبواب، منها؛ ثلاثة يعتبرها «دعائم الأبواب، أي معتمدها أوأصلها»"[2]"، وهي :

الأول: ما فُتح فيه عين الماضي، وكسر عين المضارع ، كـــ" ضَرَبَ يَضْرِبُ"

الثاني: ما فُتح فيه عين عين المضارع، وكسر عين الماضي، كـــ" عَلِمَ يعْلَمُ"

الثالث: مافُتح فيه عين الماضي، وضمّ عين المضارع، كـــ "نَصَرَ يَنصُرُ"

إن أول ما نسجله ، أنّ أطفيش اعتمد في هذا التصنيف الثلاثي على المخالفة بين صيغ الماضي والمضارع، والمخالفة كما يظهر تكمن في الوزن، أي في مغايرة حركة وسط الفعل بتوزيع الصّوائت الأصول في صيغ الماضي، وتنويعها في صيغ المضارع؛ ولكن الملاحظ في التّصنيف التوزيعي، تكرار للعين المفتوحة في الصيغ الماضية. إذ كان المتّوقع أن نجد صيغة مضمومة العين باعتبار أنّ الصوائت الأصول، ثلاثة (فتح، وضم، وكسر).

وإذا بحثنا عن العلّة، فإنّها لا تخرج عن مبدأ المخالفة الذي هو أساس "دعائم الأبواب"؛ وهذا ما نستقرؤه من قوله: « وتسمى الثلاثة "دعائم الأبواب" أي: معتمدها، أو أصلها وذلك لكثرتها، ولأنّ الأصل اختلاف اللّفظ لاختلاف المعنى، وقد علمت أنّ

1- ينظر: مكي درار، المجمل في المباحث من الآثار العربية، ص 118.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص69.

المضارع مخالف للماضي في المعنى من حيث الزمان، فكان الأصل أن يتخالف في الحركة»[1]. فالاختلاف الحاصل بين الفعل الماضي والمضارع في نظر أطفيش يتأسس على المفارقة في الزمن والمباينة فيه، فالماضي حدث منقضي. أمّا المضارع، فهو حدث ماثل راهن متوقع منتظر. من هنا، يتمايز الماضي والحاضر من حيث الحدثية بالحركة التي تتموقع في الوسط. وعلى هذا المبدأ، لم يأت بما ما ضم عينه في الماضي لأنّ حركة عينه في المضارع لا تتغير، فصيغة "فعُل" في العربية تقابلها "يفعُل"، . وعلى هذا الأساس جاء التوزيع بتكرار صيغة "فعَل" المفتوحة العين عل نحو مانجده عند ابن جني [2].

وإذا كان الأصل يقوم على المباينة بين المعاني نتيجة المباينة بين الألفاظ. فإنّ أطفيش، انطلاقا من هذا المبدأ، يرى أن المخالفة بين الماضي والمضارع تقوم على دعامتين تصريفيتين اثنتيين: الدعامة الأولى دعامة صوتية (المخالفة في اللفظ بالحركة في موقعية الوسط) مثل: (ضرَب، يضرِب). والدعامة الثانية، دعامة إلحاقية، حيث أضيف إلى الماضي حرف المضارعة في صدر الفعل (يضرب) ليكون (الأداء) أبلغ وأدخل في التخالف[3] .

وفي إطار المفارقة بين الماضي والمضارع، يرى أطفيش، أنّ «المضارع أيضا يخالف الماضي؛ بأنّه في بعض المواضع للتجدّد»[4]، موضحا بالمثال التّالي: "الحيوان يأكُل و"يَشرَب" و" المُسلِم يُصلِي". والذي نلاحظه في هذه العبارة، ورود ثلاثة صيغ حدثية مضارعة، تقوم على مخالفة فونيتيكية، تجسّدها حركة عين الفعل في كل منها؛ (يأكُل) عين الفعل مضمومة، (يشرَب) عين الفعل مفتوحة، (يصلِي) عين الفعل مكسورة. وهذه

1- المصدر والصفحة نفسهما.

2- ابن جني، الخصائص، ج1، ص375.

3- المصدر نفسه، ص69.

4- أطفيش، الكافي في التصريف، ص69.

الصيغ على ترتيبها، جعل أطفيش يقرر أنّها لاتخرج عن عن الأصناف الثلاثة والتي رأيناها آنفا. أي لم تخرج عن دائرة الدعائمية (دعائم الأبواب)،كما يسميها أطفيش"[1]". وهذا التّنوع الصوتي في حركة العين،كما جاء المثال الذي ضربه، هو ما يقصد أطفيش بالتّجدّد، أي تجدّد فونيتكي آدائي.

وإذا كان المتوقع، أن نجد الصيغ الماضية ثلاثة: واحدة عينها مفتوحة، والثانية مضمومة، والثالثة مكسورة على أساس توزيع الصوائت اللغوية على موقعية الوسط، فكان من المتوقع أيضا، أن نجد مقابل كل صيغة ماضية، صيغتان في المضارع على أساس التنويع، أي مخالفة صيغ المضارع لصيغ الماضي في حركة وسطها. فتكون ستة صيغ، بدل ثلاثة كما جاء في توزيع أطفيش.

وعن علّة عدم ورود هذه الصيغ، يلخصها، نص أحمد الحملاوي،: « للماضي مع المضارع ست أبواب، لأنّ عين المضارع إما مضمومة، أو مفتوحة أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع؛ وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع »"[2]" وهذا يعني، أنّ صاحب الكافي في التصريف، اعتمد في تصنيف صيغ الأصول على أساس المخالفة بين الماضي والمضارع بذكر الصيغ الموجودة في العربية وفق وزنها، وأغفل الصيغ غير موجودة في العربية. وهي كما جاء في سياق نص الحملاوي السابق الذكر؛ ثلاثة: (فعِل يفعُل)بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع، (فعُل يفعِل) بضم العين في الماضي وكسرها في المضارع، (فعُل، يفعَل) وضم العين في المضارع وفتحها في المضارع.

1- ينظر: المصدر والصفحة نفسهما.

2- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص29.

وفي سياق مخالفة المضارع للماضي في حركة الوسط، يقرّر أطفيش أنّ «المُخَالفة بين الفتح والكسر أتّم من المخالفة بين الفتح والضم، لأنَّ الفَتح علوي، والكَسر سفلي، والضم بين ذلك»[1]، وهذا يقودنا إلى الحديث عن موقع الصوائت اللغوية في الجهاز النطقي واتصالّها ببعضها البعض، في البناء اللغوي.

لقد ذكرنا في الفصل الذي خصصناه للجانب الفيزيولوجي العضوي، أنّ للصوت اللغوي، ثلاثة مواضع ، واحدة للولادة ، والثاني للتكوّن، والثالث انطلاق. ومن هذه المواضع، يمكننا أنّ نفسّرنظرة أطفيش إلى الفتح على أنّه علوي والكسر سفلي والضم بينهما. بصورة الشّفتين حين انطلاق الصوائت اللغوية، وهو المعيار الذي اعتمده أبو الأسود الدؤلي في عملية نقط المصحف الشريف حين أوصى كاتبه، قائلا: « إذا فتحت شفتي فانقط فوق الحرف نقطة، وإذا ضممتهما فانقط أمامه. وإذا كسرتهما فانقط تحته ، فإن أتبعته بغنة يعني تنوينا فانقط نقطتين»[2] .وفي هذا النّص نستجلي، أنّ هناك علاقة بين صورة الشفتين أثناء نطق الصوائت وبين مواقعها في الرسم، إذ جعل أبو الأسود علامة الفتحة في موقع العلوية لانفتاح الشفتيين، وعلامة الكسرة في موقع السفلية لانكسار الشفتين، وعلامة الضمة بجانبه، أوبينهما لانضمام الشفتين. ومن وصورة الشفتين استيقت مصطلحات الصوائت اللغوية.

هذا تفسيرنا لفحوى نص أطفيش السّالف الذكر، من منظور موضع انطلاق الصوائت، لكن إذا ذهبنا إلى تفسيره من منظور موضع تكّون الصوائت، فسنجد الأمر مختلف عما سبق، ذلك أنّ الضمة مرتفعة مستعلية لارتفاع اللسان معها عند النطق بها، والكسرة منخفضة مستفلة لانخفاض اللسان في اتجاه الحنك الأسفل، بينما يمر الهواء حرّا

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص69.وينظر: أطفيش، شرح لامية الأفعال،ج1، ص248 ومابعدها

2- علي محمد الضبّاع ، سمير الطالبين في رسم و ضبط الكتاب المبين، ص 85 وما بعدها.

طليقا لانتصاب اللّسان في اتجاه الأمام، «حتّى إذا اعترضه معترض تحوّل إما إلى أعلى، في اتّجاه الضم، والرفع والاستعلاء، أو إلى أسفل في اتّجاه الكسر والخفض والاستفال»[1]، ومن مواقع تكوّن الصوائت في الجهاز النطفي، تتجلّى علاقتها ببعضها البعض، كما يمثّلها الرسم الآتي [2].

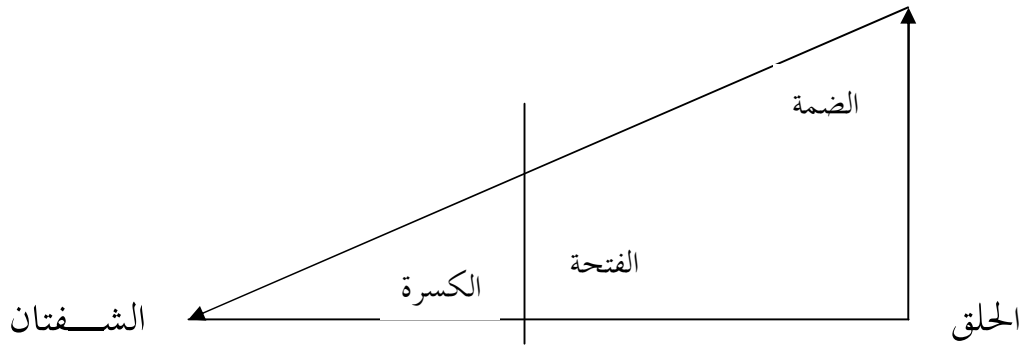

والعلاقات الجوارية التي يظهرها هذا الرسم، هي: علاقة تجاورية تباعدية بين الضمة والفتحة، وعلاقة تجاورية تقاربية بين الفتحة والكسرة، وعلاقة تباعدية تنافرية بين الضمة والكسرة. وانطلاقا من هذه العلاقات يمكننا أن نوضح، ما قصده أطفيش في قوله السابق: «المخَالفة بين الفتح والكسر أتّم مِن المُخالفة بين الفتح والضم» في بناء الصيغ الحدثية الثلاثية الأصول، التي سمّاها دعائم الأبواب التي أساسها المخالفة بين الماضي والمضارع في حركة الوسط، ولما كان باب (ضَرب يضرِب)، وباب (علِم يعلَم) قرّر أطفيش أنّ المخالفة بين الفتحة والكسرة تامّة. وهذا في رأينا، مرجعه العلاقة التجاورية التقاربية بين الفتحة والكسرة. عكس ما عليه المخالفة بين الفتح والضم في باب (نصَر

1- مكي درار، الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، ص53.

2- مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، ص420. وهو مأخوذ عن: الطيب بكوش، التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص48. الشركة التونسية لفنون الرّسم، تونس، 1973م.

ينصُر)، إذ لا وجد، لمخالفة معاكسة(بين الضم والفتح)، للتباعدهما الموقعي في الجهاز النطقي.

وبعد حديث أطفيش عن الصيغ الحدثية الثلاثية الأصلية ينتقل إلى الحديث عن الأبنية الخارجة عن حيز الدعائمية الأصلية ،وهي الأبنية التي تتمثل صيغتها، فيما فتح عين الماضي والمضارع كـــ (فَتَحَ يَفتَح)، و(منَح يمنَح)، و(سعَى يسعَى)، ويذهب إلى علّة إخراج أمثال هذه الأبنية من دعائم الأبواب لا تُعدُّ من الدعائم «لعدم اختلاف الحركة، وللقلّة لاختصاصه بما حرف الحلق فيه عين أو لام»[1] .وهذا ما تقّره القاعدة الصرفية قديما وحديثا[2]. ولأنّ «حروف الحلق تؤثر الفتح، للتقارب المخرجي، واقتصادا للجهد النطقي»[3] من أجل تخفيف بنية الفعل، لكأنّ العرب استثقلوا في الكلمة تجاور صائت ثقيل مع حرف حلقي .

وفي هذا الصّنف من الصيغ الحدثية يتوقف أطفيش عند فعل(ركَن) الذي مضارعه (يَركَن)، مبيّنا أنّ هذه الصيغة تخرج عن حيز الصّنف السابق، رغم كونه مفتوح العين في الماضي والمضارع، إلاّ أنّه لا يحمل في تركيبته الصوتية حرف الحلق عينا أو لاما. فيستثني اطفيش كما- باقي الصرفيين- هذا الفعل ويجعله من الفروع كونه يحتمل لغتين، هما (ركَن يركُن)، (ركِن يركَن) ، ويعتبره شاذا مدّعما رأيه بما قرّره الزمخشري أن هذا

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص70.

2- ينظر، سيبويه، الكتاب،ج4، ص101. وينظر: ابن جني، الخصائص،ج1، ص 375. ينظر: الطيّب البكوش، التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص89، وينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص219 وما بعدها.

3- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية،رؤية جديدة في الصرف العربي، ص66، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.

الفعل قليل الورود في اللغة العربية، وأنّ هذا الشذوذ أتى من تداخل اللغتين فيه، الأمر الذي جعله يحيد عن القياس.

ومن جهة أخرى يعرض المؤَلف، أمثلة عن الصيغ المفتوحة العين في الماضي والمضارع، مما ليست عينها أو لامه حرف حلق كـــ (أَبَى يأبَى)، ويعتبر هذه الصيغة من الشذوذ المخالف للقياس وليس الاستعمال، «وذلك على أنّ الألف ليس حرف حلق، وهوالصحيح»[1]، وهذا معناه، أن فتحة عين الفعل (أَبَى يأبَى) فتحة أصلية عضوية، وليست فتحة تخفيف اقتضاها ثقل حرف الحلق في بنية الفعل عينا أو لاما، كما رأيناها في أمثلة الصنف السابق. لكون الألف ليس حرف حلق.

وفي هذا السياق، يتابع المؤلِّف، قائلا: «ولئن سلمنا أنّه [الألف] حرف حلق لم يكن الفتح لأجلها، وإلاّ لزم الدّور، لأنّ وجود الألف متوقف على الفتح، اللّهم إلاّ أن يقال: هذا الدّور معيٌّ، والدّور المعيّ مقبول كما يقول سعيد قدورة»[2]. وفي هذا النص يطرح أطفيش قضية الدّور، بنفي مجيء عين الفعل (أبى) مفتوحة في المضارع (يأبى) لأجل الألف في حالة التسليم بأنّ الألف حرف حلق. لأنّ هذا يُدخل القاعدة في منطق الدّور، ومعناه التّلازم، وهو توقف الشيء على مقتضاه. أي توقف الألف على الفتح وليس العكس، والذي سماه الدور المعيّ، مدعما رأيه برأي سعيد قدورة. والمقصود، بالدور المعيّ هنا ، أنّ الفتحة في صيغة (أَبَى يأبَى)، لا تبرّر بوجود الألف على أنه حلقي، وإنما هو تلازم عضوي طبيعي لتحقيق التجانس الصوتي بين الفتحة القصيرة والطويلة (الألف) أي أنّ الألف تولدت عن الفتحة. على خلاف الصيغ المفتوحة لوجود حرف حلق فيها، فهو تلازم سبقي تخفيفي، ذلك أنّ علّة الفتحة مبّررة بمجاورة حرف الحلق.

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص 71.

2- المصدر نفسه، ص 71.

ومن الصيغ الخارجة عن الأصل، لعدم مخالفة الماضي المضارع في حركة عين، يذكر أطفيش ما كانت عينه مضمومة في الماضي والمضارع كـــ" كَرُم يكْرُم" و"طَال يَطُول"، ويلتفت أطفيش في هذا الصّنف إلى العلاقة الدلالية التي يختص بها الفِعل كرُم، ومن مدلولاته نَعتُ الإنسان بخصلة الكرم، ومثله ذلك فعل (فَقُه)، و(جَبُن)، إنّها جميعا أفعال مضمومة العين تفيد الصفات الطَبعية في الانسان، -كما يقول أطفيش-، صيغة (فَعُل يفعُل)، تختص بنعت وتوصيف الفواعل. ولهذا أرجع بعض المحدثين هذا النوع من الصيغ إلى كون « فعُل ليس فعلا بأتّم معنى الكلمة، وإنّما يدُّل على الاتّصاف بصفة، لذلك فهو قليل التَّصرف، يُلازم حركة واحدة في المضارع ذاتها، مثل: حسُن، قبُح، كرُم... وإذا كانت بعض الأفعال تبدو دالة على الحركة، في ظاهر الأمر مثل قرُب، بعُد...،فإنّها في الحقيقة تدّل على ظاهر الأمر، مثل: قرُب، بعُد ... فإنّها في الحقيقة تدلّ على صفة القُرب أو البُعد النَّاتجة عن الحَركة، ولا تدّل وحدها على "الفِعل"»[1]. وهذا رأي، ينْقُل الصيغة الفعلية إلى الصيغة الوصفية.

على أنّ أهم ما نسجله في هذا السياق، أنّ أطفيش أقام علاقة مناسبة بين الصورة الفيزيولوجية لموضع انطلاق الضم في الجهاز النطقي، وبين دلالة الصيغة الحدثية المضمومة الوسط، إذ يقول: «وإنّما لزم الضم في هذا النوع، ومضارعه لمراعاة المناسبة بين اللفظ والمعنى، فإنّ في الضم انضمام الشفتين، وغالب هذا النّوع للصّفات اللازمة لموصوفها المضمة إليه»[2]. وهذا مفاده، أنّ استقرار علامة الضم في وسط هذا النوع من الصيغة الحدثية لم يَأت اعتِباطا، وإنّما لإفادة معنى صادر من دلالة مصطلح الضم الفيزيولوجية.فصيغة(فَعُل يفعُل)، تأتي للدلالة على « أفعال الطّبَائِع ونَحوِها كَحَسُن، وَقَبُح، وكَبُرَوصَغُرَ، فَمن ثمة كان لازِما»[3]. وهذه الدوّال جميعها ملازمة للذوات.

1- الطّيب بكوش، التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص84.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص 71.

3- ابن الحاجب، متن الشافية، ج1، ص74.

ومن هذه الإشارة العابرة لأطفيش إلى علاقة المبنى بالمعنى في صيغة (فعُل)، نقف عند الوظيفة الدلالية للصوائت اللّغوية، التي أشرنا إليه في مدخل هذا البحث، وحديثنا هنا لا يخرج عن نطاق الصيغ الحدثية ذات البنية الصوتية الأصلية أي الصيغ الثلاثية. « ومن تقسيمات الدارسين والباحثين اللغويين لمستويات الصيغة الإفرادية، أنّ أولها للغة، وسطها، للصرف، وآخرها للنحو»[1]، ومن ثمة تجسّد مكمنها الدلالي في موقعية الوسطى أي عين الفعل.

وإذا كانت الضمة ــ كما رأينا سابقاــ تدل على الثوابت من الصفات والطبائع، فإنّ الكسرة تخالف دلالة الضم، فصيغة « فَعِل تَكثُر فِيه العِلَل والأحزَان وأضدَادُها ...ويجيء الألوان، والعُيُوب والحِلَي كُلُّها عَلَيْه»[2]. وهذه الدّوال جميعها، تندرج في باب المتّغيرات، ومثالها عند أطفيش باب (عَلِمَ يعْلَمُ) و(حسِب يحسِب). ولاشك أنّ الاختلاف الدلالي بين الضم والكسر، تأتى من اختلاف موقعياتها في الجهاز النطقي ــ كما بيّنا سالفاــ فالضمة في استعلائها توحي على الثبوت والكسرة في استفالها وانكسارها على التغير في الأحوال. وأمّا الفتحة، فإنّ وظيفتهاالصرفيون حيادية .

والجدير بالذكر هنا، الصيغ التي أتت على وجهين، أو ما ينضوي تحت باب تداخل اللّغتين. ومن أمثلة ماذكره أطفيش، (ركَن يركَن) و(يركِن يركَن). ومما يؤخذ عليه، عدم ةالوقوف عند التغير الدلالي الذي عن التّغير الصّوتي في توزيع الصائت اللغوي ما اتفاق في المادة، ف (ركَن) يدلّ على حالة حالة الاستقرار والتحول، بينما (ركِن) تدل على ركون غير ثابتة.

1- مكي درار، الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت اللغوية، ص65.

2- ابن الحاجب، متن الشافية،ج1، ص71.

تصديـــر:

تتفاعل الأصوات اللغوية فيما بينها، حين تجاورها، فيؤثر بعضها في بعض تأثيرا فيزيولوجيا أوفيزيائيا، أوهما معا، بإحداث تحولات صوتية تغيّر من المباني الإفرادية في أشكالها و ألوانها، وِفق « قوانين صوتية، تحكُم بِنيتَها، وتُسهِم بفَاعَلية في توضِيح مَعالَمها التّغايرية، من أجل إقرار شكليّة الانسجام الصّوتي في اللّفظ، وتيار الكَلام »"[1]، على مستوى الصّوائت والصّوامت، كالاختِلاس، والإشمَام، والرَّوم، والإدِّغام والإبدال،و الإعلال، والتَّخفيف، والإمالة.

وهذه التَّحولات الصوتية جميعها، تَلوينَات صَوتيَّة وظواهر صَرفية، تناولها أطفيش، فيما عرضَه من تمثيل وتعليل في موضوعات، و مواضع مختلفة. ولأنّ التّلوينات الصوتية علّتها فيزيولوجية وفيزيائية، غالبا. فإنّ سبيل التّعليل والتّحليل، يعوّل على ماعرضناه من منطلقات فيزيولوجية وفيزيائية في الفصلين (الأول والثاني). وقد تضمّن الكافي في التّصريف بعامّة، مختلف التحوّلات الصوتية كمنطلقات وموضوعات صرفية.

الاختلاس:

وهو أول جزء صوتي، وأقله كمية على مستوى الكميات الجزئية لمرحلة ماقبل اكتمال الصائت الأصلي. و الاختلاس عبارة عن «إزاحة سريعة للصائت بتنقيص مدته، وتغيير كميته بتقريبه من السكون»"[2] الذي انطلق منه، وعاد إليه، بتحقيق ثلث الصائت الأصلي تقريبا، أي ما يقدر بـــ(25%). فهو أقرب إلى السكون من الحركة . والحركة المختلسة توصف بالحركة الضعيفة"[3] .

1- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 261.

2- مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص100.

3- ابن جني، سرصناعة الإعراب، ج1، ص56.

وقد أورد أطفيش، مصطلح الاختلاس في موضعين متقاربين، أحدهما، في قوله: «ولم تقلب الألف من "حُبلى" واوا بل الياء، والياء خفيفة بالنسبة إلى الواو، ولأنّها علامة التأنيث في نحو: "قومي" ، و"تقومين"، و"هذه"- بالإشباع- وأمّا الاختلاس والإسكان فمقصوران منه»[1]. والآخر في قوله: «وكما زيدت الميم بين التاء، والألف في التثنية، زيدت بين التاء، والواو في الجمع ليتفقا، نحو: "ضربتُم" بإشباع ضمة الميم، وإذا ضمت باختلاس، أو سكنت قدر الإشباع»[2]، والمؤدّى من هذين السّياقين، أنّ الاختلاس عند أطفيش، هو تبعيض صوتي نطقي للكميّة الأصلية للصّائت، بتقريبها من السّكون. في مقابل الإشباع الذي تتضاعف فيه كمية الصّائت الأصلي، منتجة الصوائت المديّة.

وهذا المفهوم، لا يتعارض مع ما ذهب إليه سيبويه في كتابه: « وأمّا الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا...ولا يكون هذا في النّصب، لأنّ الفتح أخف عليهم»[3] ، وهذا يعني، أنّ الاختلاس ضرب من التخفيف الصوتي لما ثقل فيه من الحركات (الضمة، والجرّة)، على خلاف الإشباع. وبين هاتين الصورتين المتّقابلتين، صورتان صوتيتان جزئيتان ، وهما الإشمام والروم الآتي الحديث عنهما.

الإشمام والروم :

إنّ الجمع بين الإشمام والروم في موضع واحد، لا يعني التوافق بينهما في الدلالة والتّعادل في الكمية الصوتية. وإنما غايتنا، أن نوضّح المراد من قول أطفيش: « ومن

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص95.

2- المصدر نفسه، ص98.

3- سيبويه، الكتاب، ج4، ص202.

العرب من يقول: بِيع وقِيل بالإشمام، والمراد هنا الروم، وهو مزج الصوت من ضم وكسر »"[1] . وفي هذا مخالفة لما قدمّه جلّ علماء العربية عن الإشمام والروم.

الإشمام في مفهمومه الدراسي ، هو « تهيئة الشّفتين للتّلفظ بالضم، ولكن لا يتلفظ به؛ تنبيها على ضم ما قبلها، أو على ضمة الحرف الموقوف عليه، ولا يشعر به الأعمى»"[2]، لأنه صورة فيزيولوجية لا فيزيائية. يتحقق فيه ثلثي من الكمية الأصلية للصائت القصير أي ما يعادل (50%) تقريبا. وإذا تجاوزت الكميّة الصوتيّة الجزئية معدَل الإشمام، صَارَت رَوما. وهو على خلاف الإشمام، لأنّه يقترب من تحقيق الكمية الصوتية التّامة للحركة، ولأنّ في روم الحركة «يكاد الحرف يكون به متّحركا، ألا تَراك تَفصِل فيه بين المّذكر والمؤنث في الوقف أنتَ، وأنتِ فلولا أنّ هناك صوتا، لما وجدت فصلا»"[3]. والحركة المرامة تدرك بالسمع والبصر أي أنّها تتّحقق فِيزيولوجيا وفِيزيائيا. ومن هذ المفارقة بين الإشمام والروم عند اللغويين، نقف عند عبارة أطفيش السالفة الذكر.

إنّ ما ذهب إليه أطفيش، يَتوافَق مع ماذكره ابن جزري عن الكوفيين «أنهم يسمون الإشمام روما والروم إشماما»"[4]، وهذا يشير إلى أنّ أطفيش يسلك مسلك الكوفين في تسمية الإشمام روما. ومما ذكره أطفيش، يظهر أنّ الاختلاف كان في التّسمية، دون المفهوم، إذ أنّه كان على دراية بما اتّفق جمهور اللغويين عن المفارقة بين الإشمام والروم، فنقل، قائلا: «وقيل: الإشمام هنا على أصله؛ وهوأن تهيء الشفتين للنطق بالضمة، ولا

1-أطفيش، الكافي في التصريف، ص217.

2- الشريف الجرجاني، التعريفات، ص22، مؤسسة الحسنى، الدار البيضاء، المغرب،ط1، (2006م)

3- ابن جني، الخصائص، ج3، ص328.

4- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص90.

تنطق بها، وذلك تنبيها على الضم.»[1] ثم يذكر الفرق بين الإشمام والروم بكلام منظوم لبعض اللغويين، كما جاء في قوله: « قال بعضهم: عن الّروم والإشمام قد سَال سائل وفهمهما في اللّفظ غير عَسير / فقد يَدرك الرَّوم البَصير وغيره/ ولا يَدرك الإشمام غير بَصير. يعني: أنّ الرّوم يُسمع ويُرى في الشَّفتَين، والإشمام يُرى فقط»[2] . وهذه المفارقة الرئيسة لمفهومي الرَّوم والإشمام عند علماء العربية القدماء. ومن المصطلحات الدالة على التَّحولات الصوتِية في الكافي في التَّصريف، الإدغام.

الإدغام :

الإدغام، ظاهرة صوتية سياقية، يؤتى به حين «يتماثل صوتان في الكلام، بحسب وضعهما أوبتأثير أحدهما على الآخر فيتماثل معه»[3]، لتحقيق الانسجام الصوتي، والتخفيف من الجهد العضلي. و«الإدغام في الكلام يجئ على نوعين: أحدهما: إدغام حرف في حرف يتّكرر، والآخر: إدغام حرف في حرف يقاربه»[4]، فأمّا الأول منهما، فيسمى إدغام المتماثلين، وأمّا الثاني، فيسمى إدغام المتّقاربين. وهذا التّقسيم من حيث نوعيّة الصّوامت المدغمة.

وينقسم الإدغام عند اللغويين من حيث نوعية التّقارب الصوتي، تقسيما ثنائيا، أيضا، إلى الإدغام الكبير، والصغير. والكبير، هو« ماكان الأول من الحرفين فيه متّحركا، سواء كانا مثلين أم جنسين أم متقاربين... والصّغير هو الذي يكون الأول منهما

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص217.

2- أطفيش، المصدر والصفحة نفسهما.

3- عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص236.

4- أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، ج3، ص 405.

ساكنا»[1]، ومن حيث نوعية التقارب، فثمة الأكبر، وهوبمعنى الكبير، والآخر أصغر وهو «تقريب الحرف من الحرف، وادناؤه منه من غير إدغام»[2] .ولهذه الأنواع جميعها، شروط تقيدّها، وأحكام تحكمها. خصّص لها جلّ اللّغويين القدماء، حديثا مفصلا في ثنايا مصنفاتهم النّحوية. وظاهرة الإدغام عند المحدثين من غير التابعين للقدماء، تعدّ نوعا من المماثلة الصوتية، يصل فيها التّأثر الصوتي بنوعيه الرجعي والتقدمي إلى درجة فناء أحدهما في الآخر.

وقد تحدّث صاحب الكافي في التصريف عن الإدغام، ضمن باب المضاعف، بحكم أنّ «التّضعيف أعمّ من الإدغام مطلقا...فإنّ "الرَّدَّ" مضاعف مدغم، و"الصَّمم" مضاعف غير مدغم»[3]، وهذا مؤداه، أنّ كل مدغم مضاعف، وليس كلّ مضاعف مدغم. ومن ثمة بسط أطفيش حديثه عن الإدغام مبتدىء بمفارقة موجزة بين إدغام المثلين وإدغام المتقاربين. ثم ذكر ثلاثة أنواع حسب اجتماع الحرفين. فأمّا الأول: يكون الحرفين المدغمين متحركين، وفيه الواجب والجائز والممتنع . وهذا ما يعرف بالإدغام الكبير. وأمّا الثاني: يكون الحرف المدغم ساكنا، وحكمه الوجوب. وهو ما يسمى بالإدغام الصغير. النوع الثالث: بينما يكون الحرف المدغم فيه ساكنا، وحكمه الامتناع. وبعض الحالات جائزة. ومن هذه الأنواع الثلاثة، نتتبع حديث أطفيش عن الإدغام في أقسام ثلاثة، وهي: الإدغام الواجب، والجائز، والممتنع. مركزين على ما قدّمه من تمثيل وتحليل للصور الإدغامية التي يطرأ عليها تبدلات صوتية. والبداية تكون بحالات الوجوب

1- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص215 وما بعدها.

2- ابن جني، الخصائص، ج2، ص 141.

3- أطفيش، الكافي في التصريف، ص153.

الإدغام الواجب

– إذا كان أول المتماثليْن ساكنا أصلا ، والثاني متحركا، كـــ (الرَّدّ)[1] ، أصله(الرْرَد). وهذا الإدغام «أقوى من إدغام أحد المتّقاربين، لأنّك تحتاج فيه إلى إدراج الأول في الثاني»[2] دون تبدلات صوتية سابقة ، ويشترط هنا، أن يكون الإدغام متّصلا. أي في كلمة واحدة.

– إذا كان الصوتان المتماثلين متّحركين، كـــ (رَدَّ) أصله (رَدَدَ)[3]، وفي هذه الحال، يستوجب تسكين المثل الأول ليدرج في الثاني. والذي حصل هو أن المقطعين الأول، والثاني تحوّل كل منهما إلى مقطع متوسط مغلق»[4] ،بعد أن كان المبنى يتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، وفي هذا التحول المقطعي تحول فيزيولوجي نطقي تكمن في إخراج صوتين متماثلين من مخرج صوتي واحد دون فاصل من حركة، بغية تحقيق التيسير والتخفيف في الجهد العضلي. وهذه غاية التماثل الصوتي في العربية. سواء أكانت حالات واجبة الحدوث أم جائزة لعلل مختلفة، كما سنراها.

الإدغـــام الجائز

– إذاكان أحد المثَلَين في كلِمَتين مُنفَصلتين، كقوله تعالى﴿أَلَـــمَ اَقُل لَّكُمُ﴾[5]، وقوله أيضا: ﴿أنِ اِضْرِب بِّعَصَاك البَحْرَ﴾[6]، وقوله:﴿فلا يُسرِف في القَتْلِ﴾[7]. و الإدغام في

1- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص157.

2- المصدر نفسه، ص152.

3- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص154.

4- محمد خير الحلواني، الواضح في علم الصرف،ص24، دار المأمون للتراث، دمشق، ط4، 1987م

5- البقرة، الآية 33، يوسف الآية96، القلم الآية 28.

6- الشعراء، الآية63.

7- الإسراء، الآية 33.

هذه الشواهد جميعها، أجازه أطفيش، مبيّنا أنّ « الإدغام في كلمة أقوى منه في كلمتين، لأن لحروف الكلمة تلازما بعضها ببعض، فإذا توالى مثلان أو متقاربان حصل نقل لازم»[1] ،أي أنّ الإدغام يكون متّصلا بخلاف إدغام المنفصلين.

وكذلك أجاز أطفيش الإدغام في كلمتين منفصلتين، إذا كان الصوتان المدغميين متّقاربين، إمّا في المخرج أي الجانب الفيزيولوجي العضوي، وإمّا في الصفة أي الجانب الفيزيائي النَفسي[2]. مستشهدا بما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَت طَآئِفَةٌ﴾[3] ، والتّقارب في هذا الشاهد، هو تقارب مخرجي، بين التّاء والطاء النطعيتين، يقابله تباين وصفي، إذ التاء صوت مهموس منفتح والطاء مجهور مطبق، فتأثرت التاء بالطاء تأثرا رجعيا، وأبدلت التاء طاء لاتفاقهما في المخرج لتماثلها في صفاتها القوية (الجهر والإطباق)، ثم أدغمت في الطاء المجاورة لها.

وفي سياق هذه الحالة، يجوز أطفيش الإدغام، «إن كان الثاني ضميرا متّصلا فيه شبيه الاتّصال والانفصال»[4]، في مثل"أحطْت"، وهذا الإدغام فيما يشبه الكلمة الواحدة، فالتاء ضمير المتكلم المتصل الدال على الفاعل. وقبله وصوت قوي مطبق وهو الطاء بخلاف التاء الضعيفة، فأدغمت الطاء في تاء (فعلت)، وهو إدغام غير صريح كما يصرح أطفيش أو مايعرف بالإدغام الناقص، وهو«ذوبان يترك أثرا من غنة أو إطباق أواستعلاء»[5] والأثر المتروك، في المثال السابق هو الإطباق. وفي هذه الحال يقول شارح

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص153.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص152.

3- آل عمران، الآية 72. والأحزاب، الآية 13.

4- أطفيش، الكافي في التصريف، ص153.

5- عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص241. نقلا عن:غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص395. مطبعة الخلود، 1986م.

شارح الشافية «الحق أنّه ليس مع الإطباق إدغام صريح بل هو إخفاء يسمى بالإدغام لشبهه به»"[1]"، ولهذا لفت أطفيش إلى شكل الطاء بالسكون، كعلامة بصرية على الإدغام غير صريح. وبهذا يكون أطفيش، اعتمد العلامة البصرية في تحديد الصورة السمعية للتلوينات الصوتية.

– ومن الصور الإدغامية الجائزة " حَيِيَ يَحيَ" كـــ "رضِيَ يَرضَى" فيقال "حيَّ" يحيّ"[2]"، وفي هّذا الإدغام، يشترط أن يكون تحريك الياء الثانية لازما، وليس حركة غير لازمة كحركة الإعراب . ويبين أإطفيش أن من اللغويين من لا يجوز الإدغام في هذه الصيغة بحجة أنّ حركة الياء الثانية غير لازمة"[3]".

– وأجاز أطفيش الإدغام المتماثلين في الاتّصال، إذا كان سكون ثاني المثلين عارضا وليس لازما. في نحو : "اِقْرَر واُمدُدْ واقْرِرَي واُمْدُدي واقْرِرَا واُمْدُدا، واقرَرُوا، واُمدُدُوا. وطريقة الإدغام في هذه الصيغ تكون «بنقل حركة أول المثلين للساكن قبله، فيدغم، فتحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها»"[4]". وأما إذا الإسكان واجبا أي لازم فلا يجوز الإدغام، كـــ سكون ما قبل ضمير الرفع المتحرك في "اُقْرَرْن واُمْدُدَن". على تعليل أطفيش"[5]".

– وقد جعل أطفيش الإدغام في تاء الافتعال جائزا إذا كانت فاؤها؛ همزة، أو تاء، أو ثاء، أو سين، أو شين، أو واو، أو ياء، دالا أو ذالا، أوزايا، أو حرفا من حروف الإطباق طاء، أوصادا، أو ظاء أو ضاد؛ مثل: (اتَّار) أصله (اِثْتَار)، أبدلت الثّاء تاء، وأدغمت في

1- الاستربادي، شرح الشافية،ج3، ص282.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص156.

3- المصدر نفسه، ص156.

4- المصدر نفسه، ص160.

5- المصدر نفسه، ص160.

التّاء المجاورة لها. وقد أجازأطفيش في هذه الحالة، أن يحدث العكس بإبدال تاء الافتعال ثاء، ثم إدغامها في مثيلتها، «لأنّهما جميعا من حروف الهمس».[1]، وحروف الهمس من المجموعة التي تدغم في مثلها. ومن أمثلة هذه الحالة من الإدغام، يذكر المؤَلّف (اتَّصَل) و(اتَّعَد) أصلهما (اوتّصل)، و (اوتّعد) قلبت الواو تاء وأدغمت في التاء بعدها.[2]. و(ادَّان) من (الدَّين) الأصل (ادتَان)[3]. وقعت التّاء المهموسة مباشرة بعد الدال المجهورة «فكرهوا الانتقال من المهموس للمجهور»[4]، ولأنّ التّاء موافقة للدال في المخرج، أبدلت التّاء المتأثّرة دالا لتماثل الصوت المؤثّر. ثم أدغمت الدال الأولى تحقيقا للتخفيف الصوتي .

وأمّا في" (اسَّمع)، و(اشّبَه). أصلهما (استمع)، و(اشتبه): وفي هاتين الصورتين أبدلت التّاء حرفا مماثلا لما قبلها (السين والشين) ثم أدغمت فيه، وليس العكس ،كما صرّح أطفيش[5]. وعلّة الامتناع سيأتي توضيحها في حالات الإدغام الممتنع. وكذلك "ازدجر" من "الزَّجر" الأصل(ازتّجر). أبدلت التاء دالا، فصارت (ازدجر) «ولا تدغم الزاي في الدال لأن حرف الصفير لا يدغم إلاّ في مثله، والإدغام بقلب الدال زايا ضعيف، نحو"ازّجر"»[6]، وكـــ "ادّكر". الأصل "اذتكر"، «أبدلت التاء دالا ، وأبدلت الذال دالا وأدغمت. أو العكس بإبدال التاء دالا بدون إبدال آخر، وبدون إدغام، فيقال: " اذدكر" وذلك كله لقرب المخرج» [7] . وهذا من باب التجانس الصوتي .

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص162.

2- المصدر نفسه، ص162.

3- المصدر نفسه،ص163.

4- المصدر نفسه،ص230.

5- المصدر نفسه،ص163.

6- المصدر نفسه،ص163.

7-المصدر نفسه، ص163.

ومن مسوغات الإدغام في تاء "افتعال" جوازا – كما أوردها صاحب الكافي في التصريف- أن تكون فاء الصيغة من حروف الإطباق، وفي هذه الحالة تبدل التاء طاء «لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج، وتباين الصفة؛ لأن التاء حرف همس، وحرف الإطباق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التَّاء حرف استعلاء وهو الطاء، وخصت التَّاء لأنّها من مخرج التَّاء»"[1]. ومثال ذلك : (الصَّبر) الأصل (اصَتبر)، تأثرت التاء ، وهي حرف مهموس منفتح بالصاد المهموسة المطبقة، فأبدلت التَّاء صوتا يشاركها في المخرج ويوافق الصاد في الإطباق، وهو الطاء. فصارت (اصطبر). «ولا تدغم الصّاد في الطّاء لما مرّ من أنَّ الصَّفيري لا يدغم إلاّ في مثله، وذلك لئلا يذهب صفيره، وأمّا إبدال الطاء بعد ذلك صادا، وإدغام الصاد فيه فجائز؛ تقول: "اصّبر»"[2]، للمحافظة على الفضيلة الصوتية الفيزيائية (الصَفير). وتحقيقا للانسجام الصوتي.

ويتابع أطفيش في ضرب أمثلة عن هذه الصور الإدغامية كـــ(الضّرب) الأصل (اضْترب)، ولمجانسة التاء لماقبلها في صفة الإطباق، أبدلت طاءلتوافقهما في المخرج فصارت(اضْطرب)، وعن إدغام الضاد في الطاء يمتنع أطفيش، قائلا: «ولا تدغم الضاد في الطاء لانّه مستطيل، فتفوت استطالته بالإدغام، وقلّ: "اضرّب" بقلب الطاء ضادا والإدغام"[3]. " الطّهر": "اطّهر"، ومن "الظّلم": "اظطلم". ومن "الطّلب": "اطّلب". ويجوز إبدال الظاء طاء فيدغم، وإبدال الطاء ظاء فتدغم. أيضا لأنّ الظاء والطاء مستويان في العظم. ولو أبقيت تاء الافتعال في شيء من ذلك لعسر النطق"[4]" . لكون اللسان يعلو

1- المصدر نفسه، ص164.

2- المصدر نفسه، ص164.

3- المصدر نفسه،ص165.

4- المصدر نفسه، ص152.

بالأصوات المطبقة في اتجاه الحنك الأعلى، ثم ينخفض مع حدوث التاء، وفي هذا الاتصال والانفصال العضوي تأثير فونولوجي. مما يستوجب عملية إبدال التاء

ويجوز أيضا الإدغام في تاء الافتعال إذا كانت عينها أي ما بعدها؛ تاء، أودالا، أوذالا، وأوزايا، أو سينا،أوصادا،أوضادا، أوطاء، أوظاء، كـــ : (اقتتل، ،واهتد، واعتذر، وانتزع، وابتسم، واختصم)، وفي هذه الصّيغ جميعها، تنقل حركة التاء إلى ما قبلها، وتحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم تبدل التاء صوتا مماثلا لما بعدها، ومن ثم أجاز أطفيش، الإدغام في هذه الصيغ. (قتّل، وهدّى، وعذّر، ونزّع، وبسّم، وخصّم)، ويشير إلى فتح حرف المضارعة الملحقة بمثل هذه الصيغ، مستشهدا بماورد في الذكر الحكيم. نحو"1"، قوله تعالى: ﴿أَمَّنْلاَّ يَهَدِّي إلاَّ أنْ يُّهْدَى﴾"2"، وقوله أيضا:﴿وهُمْ يَخَصِّمُون﴾"3".

ومن الصيغ التي يجيز أطفيش حدوث الإدغام فيها، صيغتي " تفعَّل"و"تَفَاعل ، إذا كان بعد تائهما؛ دالا، أو ذالا، أوصادا، أو ضادا، أوطاء، أو ظاء، أو ثاء، أو زايا، أو شينا، وقبل الإدغام، يشترط أن تبدلا مثيل ما بعدهما، وضرورة إسكانهما، وجلب همزة الوصل لنطقهما، ومن أمثلته : اطيّر، اظّهر، واصّدق، اثّاقل. وينبّه أطفيش، إلى أنّه إن كانت بعدها تاء، يُستغنى عن الإبدال، لأنهما متماثلين"4"

1- المصدر نفسه،ص166.

2- يونس، الآية 35.

3- يس، الآية 49.

4- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص167وما بعدها.

الإدغـــــام المتـــنع

– إذا كان المثلين في صيغة الإلحاق كـــ"قرْدَدَ"، ذلك أنّ، أول المثلين متحرك، وما قبله ساكن « فإنّه لو نقلت فتحة الدال للراء الساكنة قبله فأدغم، لم يكن مشابها لماألحق به، وهو "جَعفَر"»[1] كما علّله أطفيش. ولأنّه «لا يمكن أن تعرى الدال الأولى من صائتها لإدغامها في لا حقتها، لتوالي صامتين غير متحركيين، وهو ما لا تقبله العربية في مبانيها»[2]، في هذا فساد ينافي وظيفة الإدغام، التي يأتي من أجلها، وهي التخفيف.

– إذا أدى إدغام المَثلين في الصيغة إلى الإلتباس بصيغة أخرى، مثل: "صكَكَ"، و"طلَل"، و"جُدد"، لو أدغمت لالتبست بـــ" الصّكّ"، وبـــ"الطَّلِّ"، وبـــ"الجُدِّ" [3].

– إذا كان أحد المثلين حرف المضارعة نحو : (تَتَباعد) و(تَتَنَزَّل) علّة الامتناع، تكمن في تسكين الأول، مما يستوجب إدخال همزة الوصل، وذلك يلبس المضارع «بالماضي في الكتابة، لجواز كون الهمزة للاستفهام»[4]. وفي مقابل امتناع حدوث الإدغام في هذه الحالة يشير أطفيش إلى جوازه، إذا كانت هذه الصيغ في درج الكلام، حيث لا تثبت همزة الوصل.

– ومن الحالات التي يمتنع فيها الإدغام، ما ذكرناه في الإدغام الجائز، الأصوات التي لا تدغم إلا في مثلها، لانفردها بفضائل صوتية، وكنا قد وهي: السين والشين في (استمع)،

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص154.

2- مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص105.

3- أطفيش، الكافي في التصريف، ص155.

4- المصدر نفسه، ص155.

و(اشتبه). يمتنع إدغامهما في التاء المجاورة لهما، «لأنهما في امتداد الصوت أعظم»[1]،وفي هذه العبارة يقصد أطفيش اتّصاف السين بالصفير، واتصاف الشين بالتّفشي، وهاتان فضيلتان صوتيتان، لا تتوفران في الصوت المجاور، وفي حدوث الإدغام زوال لهويتهما الفزيائية النَفسية . وكذلك امتنع عن إدغام الزاي في الدال في صيغة (ازدجر)، والصاد في الطاء في (اصطبر) لأنهما صوتان صفيريان [2]. هذه مجمل حالات الإدغام الواردة في الكافي في التصريف، جمعت أمثلتها وفق التّقسيم الذي سكلته. وما يلاحظ ، تركيز أطفيش على إدغام المتّقاربين الذي أساسه الإبدال الصوتي لتحقيق التجانس الصوتي، هو الآتي الحديث عنه.

الإبـــدال :

إذا كان الإدغام يجري بين صوتين متّفقين في المخرج والصفة، فإنّ الإبدال يجري بين صوتين متّقاربين في المخرج أو الصّفة، بإقامة « حرف مقام حرف، إمّا ضرورة وإمّا استحسانا وصنعة»[3] . فهو على ماتضمنه هذا التعريف، نوعان : إبدال ضروري شائع، أو مايسمى بالإبدال الصرفي. وهذا النوع « يخضع إلى ضوابط وقواعد عامّة ... لابّد من إجرائه متى تحقّقت ضوابطه وشروطه»[4]، ويقتصرحدوثه على حروف معينّة، تفاوت الدارسون في عدّها، لتفاوتهم في رصد الأمثلة المسموعة والمحفوظة. والآخر، إبدال سماعي أواللّغوي، يشمل حروف المعجم جميعها، وهو« إمّا أن يكون لهجيا أي أنّه شاع

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص163.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص163.

3- ابن جني، سر صناعة الإعراب،ج1، ص69.

4- عباس حسن، النّحو الوافي، ج4، ص697.

في قبيلة معينة، وأصبح ينسب إليها أو أن يكون سمع وشاع دون أن ينسب إلى قبيلة بعينها»"[1]"، بغية الاستحسان والصنعة.

وأمّا الذي نخصه بالحديث هنا، هو ما أفرده أطفيش بفصل مستقل، وعرفه قائلا: «الإبدال: جعل حرف مكان حرف لغير إدغام»"[2]"، وهذا يعني أنّ أطفيش يتناول الإبدال من أجل الإبدال، وأصواته حسب الترتيب الذي سلكه، أربعة عشر صوتا، نحصرها في عبارة "استنجده يوم صال زط"، بإخراج الصاد"[3]"، والإبدال عند أطفيش تحدث «للتخفيف أو لتشاكل الحرفين مخرجا، أو صفة كالجهر والهمس أو للضرورة، أو غير ذلك»"[4]" ، ومن جميع هذه العلل، نركّز على ما له تعليل صوتي، من الأمثلة والشواهد التي جاء بها .

1) – الهمزة:

تبدل الهمزة من حروف العلة ، على ثلاثة أوجه:

- إبدال مطرد لازم، ومن حالاته على ما أورده أطفيش، إبدال الهمزة من ألف التأنيث الواقعة بعد ألف زائدة، كـــ(صحراء) ، فالأصل فيها (صَحْرااا)، وكذلك إبدالها من الواو في (كساء) أصلها (كساو). وقد أرجع أطفيش علة الإبدال، هنا، إلى وقوع الواو والألف في آخر الصيغ ، وهو موقع إعراب"[5]".وهذا التعليل أقرب إلى النحو من الصرف. ومن أمثلة هذا الأبدال أيضا، إبدال الهمزة من الواو في (أواصل) أصله (واواصل)، «لئلا

1- مرعي خليل، المصطلح الصوتي، ص171.

2- أطفيش، الكافي في التصريف،ص 223.

3- ذكر المؤلف أمثلة متنوعة عن أصوات الإبدال في آثار الدارسين.ينظر: أطفيش، الكافي في التصريف، ص224.

4- أطفيش، الكافي في التصريف، ص224.

5- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص225.

تجتمع واوان بل ثلاث، إذا دخلت واو العطف»[1]، وإبدالها من الواووالياء في نحو: (قَائِل، وبَائِع) للتَّخفيف.

– إبدال جائز، في مثل: (أُجُوه) أصلها (وُجُوه)، بإبدال الهمزة من الواو المضمومة في أول الصيغة الإفرادية [2]. و لم يأت أطفيش بتعليل له.

–إبدال غير مطرد، ومن أمثلته، (إِشاح) الأصل (وِشَاح)، بإبدال الهمزة من الواو غير المضمومة. و(أَديه) الأصل (يَديه)، بإبدال الهمزة من الياء المفتوحة[3]. وقد جعل صبحي الصالح هذا الإبدال على التّقارب[4]. وتبدل الهمزة من الألف على غير إطراد في نحو (المشتئق) الأصل (المشتاق). وهذه الحالات جميعها، لم يأت المؤَّلِف بتَعليل صوتي لها.

وتبدل الهمزة عند أطفيش من غير حروف العلّة، وهما: الهاء كـــ(ماء) أصله (ماه). ومن العين كـــ (أُباب البَحر) أصله (عُباب)[5]. وهذا الإبدال، عدّه ابن الحاجب إبدالا شاذا في (ماء)، وأشذ في (أباب) [6] . وقد بعض المحدثين إبدال الهمزة عينا، إلى التجانس الصوتي « لأنّ العين من الحلق، والهمزة من الحنجرة، وهما محبسان متجاوران»[7]، لم يأت أطفيش على ذكره.

1- المصدر والصفحة نفسهما.

2- المصدر والصفحة نفسهما.

3- المصدر والصفحة نفسها.

4- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص220.

5- أطفيش، الكافي في التصريف، ص226.

6- ابن الحاجب، متن الشافية، ج3،ص203.

7- محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، ونحوها وصرفها، ص119.

2) - السين :

تبدل السين من التّاء كـــ"اسْتَخَذَ" أصله "اتَّخَذَ"، «لقربهما في الهمس»[1] كما علّله أطفيش، وقد سبق في حديثنا عن الهمس أن بيّنا المقصود بالقرب في الهمس. ويعدّ هذا الإبدال عند شارح المراح في التصريف، إبدالا سماعيا لا قياسيا[2].

3) - التـــاء:

تبدل التاء من أربعة أصوات، وهي: الواو، والياء، والسين، والباء.

- تبدل التاء من الواو كـــ"تخمة، وتراث وتجاه"، الأصل: "وخمة، ووراث، ووجاه"، وعلته عند أطفيش قرب مخرجيهما[3] ، لأنّ التاء نطعية والواو شفوية، وهذا ما ذهب إليه ابن جني،وعدّه إبدالا صالحا[4]، هو عند المحدثين من باب التجانس الصوتي[5] .

- تبدل التاء من الياء كـــ "ثِنْتَان" الأصل "ثَنيان" و"أسْتُوا"، الأصل: "استَنيوا"، وقد أرجع أطفيش هذا الإبدال إلى علّة نحوية، تتمثل في ثقل الحركة على الياء في الجملة[6] .

- تبدل التاء من السين كـــ"ستّ" الأصل: "سَدْس"، وذكر أطفيش التحولات الصوتية التي حصلت في هذه الصيغة، وهي؛ قلب السين تاء، وقلب الدال قبلها تاء، ثم إدغام التاء

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص226.

2- بدر الدين محمود بن أحمد العيني، شرح المراح في التّصريف، ص245، حقّقه وعلّق عليه: عبد السّتار جواد، مؤسسة المختار للنشر والتّوزيع، القاهرة، ط1، 2007م.

3- أطفيش، الكافي في التّصريف، ص226.

4- ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص145.

5- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص221.

6- أطفيش، الكافي في التصريف، ص226.

في التاء"[1]"، دون ذكر للعلاقة بين الصوت المبدل والمبدل منه. ففي قلب السيت تاء توافق وصفي في الهمس، وفي قلب الدال تاء توافق في المخرج لكونهما نطعيان .وأما "الناس" "النات"، لم يورد أطفيش له تعليل، لأنّه الضرورة الشعرية.

-تبدل التاء من الصاد كـــ"لصت" في "لصص" وعلة في الهمس، فهما متجانسان. وهذا الإبدال في نظر بعض المحدثين إبدالا غريب لا تقرّه القوانين الصوتية"[2]".

- وتبدل التاء من الباء الموحدة كـــ"الزغالب" ضرورة شعرية.

4)- النـــون:

تبدل النون من صوتين الواو والنون، فمن الواو كـــ"صنعانيّ"، الأصل: "صنعاويّ" وسبب الإبدال في هذه الصورة قرب النون من حرف العلّة. وقد بيّنا في الفصل الأول ما يقصده أطفيش، أنّ النون «شبيهة بحرف المدّ لكونها غنّة في الخيشوم كما أنّه مدّ في الحلق، وهواء الفم»"[3]". ومن اللام كـــ"لعنّ" في "لعلّ"، لأنّهما جهريان. وهذا من باب التّجانس الصوت والمشهور أنهما لغتان . (لهجي)

5)- الجـــيم:

تبدل الجيم من الياء المشدّدة نحو "أبوعِلِجّ" الأصل: "أبُوعَلِيّ من وسط اللسان أو لاشتراكهما في الجهر، ومن الياء غير المشدّدة نحو: "حجّتجْ" الأصل: "حجّتي" لما بين المبدل والمبدل منه من مشاركة فيزيولوجية وفيزيائية .

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص226.

2- محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، نحوها وصرفها، ص121.

3- أطفيش، الكافي في التصريف، ص114.

6)- الدال:

تبدل من التاء، في مثل "فزد" الأصل "فزت" و"اجدمعوا" الأصل "اجتمعوا"، معلّلا هذا الإبدال بقرب مخرجهيما"[1] أي أنّهما نطعيان. ومما لم يسجله أطفيش هنا، وذكره في كتابه الرسم أنّ الإبدال في هاتين الصيغتين من الشذوذ"[2]. وهذا ما قرّره أيضا، بعض اللغويين القدماء، وبيانه أنّ الدال تبدل من التاء في صيغة (افتعل)، إبدالا لازما، إذا كانت فاؤها، زايا أو دالا أوذالا"[3]، نحو: (ازدجر) أصلها (ازتجر)، التي أوردها في إدغام المتقاربين وحكمه الجواز.

7)- الهاء:

- تبدل الهاء من الهمزة نحو: "أرقت" الأصل "هرقت"...«لأنّ الهمزة ثقيلة شديدة والهاء همسية خفيفة فخفف بها مع تقارب مخرجيهما»"[4]، وفي هذا التّعليل الذي قدّمه أطفيش تجانس صوتي، لاتفاقهما مخرجا واختلافهما صفة، وهو من لغة طيء كما صرّح ابن الحاجب"[5].

- وتبدل الهاء من الألف نحو (حيهلهْ)، و(أنْه) الأصل (حهيلا)، و(أنا)، والمشهور في (أنْه)، لأنّ الهاء للسّكت. وهذا الإبدال يرجعه شارح الشافية إلى الوقف «لأن الألف في الوقف أكثر استعمالا من الهاء»"[6]، وهو إبدال شاذ.

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص228.

2- أطفيش، الرسم في تعليم الخط، ص59.

3- ينظر: شرح الشافية، ج3، ص228. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص49.

4- أطفيش، الكافي في التصريف، ص228.

5- ابن الحاجب، متن الشافية، ج3، ص222.

6- الإسترابادي، شرح الشافية ، ج3، ص224.

– ومن الياء كـــ"هذهْ" بالإسكان الأصل: "هذي" ومعلّل بخفة الهاء كحرف العلة"[1]. وعلة هذا الإبدال لا تخرج عن نطاق الوقف، كما صرّح ابن الحاجب"[2]"

– وتبدل من التاء إبدالا لازما مطردا في الوقف، كـــ "رحمه" أصلها "رحمة". ويذكر أطفيش سبب هذا الإبدال التفريق بين التاء في الاسم والتاء في الفعل[3]. وهذه علّة دلالية، وثمة علة صوتية، وهي « أنّ الهاء مهموسة رخوة ، والتاء مهموسة شديدةن فأبدلت الشدة بالرخاوة في الوقف، لأنّ الشدة تقترب من القلقلة، ويحتاج الصوت إلى تحركيه عند الوقف والهاء تناسب الوقف بالسّكون لرخاوتها ودفء صوتها»"[4]"، وخفتها.

8)-اليـــاء:

– تبدل الياء من الألف لزوما مطردا في التصغير كـــ "مفيتيح" في "مفتاح" لكسر ما قبل الألف. والتكسير كذلك في نحو: " مفاتيح " وهذا له علاقة بالتخفيف والقلب.

–وتبدل من الواو الساكنة بعد كسرة كذلك، كـــ"ميعاد" و"ميزان". وأصلهما "موعاد"، و"موزان" ، وأصل الواو في هاتين الصيغتين، أنهما فاء ،وهذا أقرب إلى الإعلال بالقلب من الإبدال.

– وتبدل من أحد حرفي التضعيف كـــ" التقضّي" الأصل "التقضّض"، بدون علة صوتية تذكر.

– ومن النون كـــ"أناسيّ" الأصل "أناسِين" ويعلل أطفيش قلب النون ياء بقرب النون من حرف العلة، ثم أدغمت الياء في الياء. وكـــ "دينار" الأصل: "دنّار""[5]".

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص228.

2- ابن الحاجب، متن الشافية ج3، ص222.

3- أطفيش، الكافي في التصريف، ص228.

4- مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه ، ص311.

5 - أطفيش، الكافي في التصريف، ص228.

- وتبدل الياء من العين كـــ"ضفادي"، الأصل "ضفادع"، ويعلّله بقوله «أبدلت العين من الياء لثقلها مع كسر ما قبلها»[1]، لتحقيق التناسب الصوتي.

9)- الـــواو:

- تبدل من الألف في صيغة "فواعل" كـــ"ضَوارب" جمع "ضارب"و"خواتم" ، «لالتقاء الساكنين مع قربها في العلية»[2] ، وهذا أقرب إلى الاعتلال.

- تبدل الواو من الياء، إذا كانت بعد ضمة كـــ"مُوقِن"[3]. للخفة والتناسب الصوتي.

- تبدل من الهمزة إبدالا جائزا مطردا، إذاكانت ساكنة بعد ضمة كـــ"اللُّوم"[4]، وهذا من باب تخفيف الهمزة كما سنراه لاحقا.

10)- الميـــــم:

- تبدل من الواو كـــ"فم" أصله "فَوْه"، وعلة هذا الإبدال أنّ الواو الميم شفويان[5].

- وتبدل الميم من لام "ال" في لغة طيء. ومثاله كما أورده الشارح الشافية، قال عليه السلام : " لَيس مِن اَمْبرّ اَمْصِيام في اَمْسَفر" هوإبدال ضعيف[6].

-ومن النون الساكنة كـــ "عمْبر" في "عنْبر"، ويعلل أطفيش هذا الإبدال بقوله «لقرب المخرج، ولجهريتهما»[7]، دون توضيحه. والحاصل في هذا الإبدال تأثير الصوت اللاحق

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص228.

2- المصدر نفسه، ص229.

3- المصدر نفسه، ص229.

4- المصدر نفسه، ص229.

5- المصدر نفسه، ص229 .

6- الإسترابادي، شرح الشافية ،ج3، ص216.

7- أطفيش، الكافي في التصريف، ص229

في المتقدّم، ويسمى عند المحدثين بالمماثلة الرجعية"[1]، حيث تجاور صوتي النون والباء، فأبدلت النون ميما لمماثلة الباء في مخرجها، ومماثلة النون في جهريتها وغنّتها. وتبدل من النون المتحركة كـــ"البَنام في البَنان"،تبدل من الباء، كقولك "مازلت راتما" أي "راتبا"[2]

11)-الألف:

- تبدل من الواو والياء والهمزة وجوبا كـــ"قال وباع" لتحركهما بعد فتح ، وكـــ "راس " قياسا مطردا "[3]. ولهذا الإبدال قاعدة صرفية، وهي أن تكون الواو والياء عينين في الصيغة المبدلة لتحقيق الإنسجام الصوت المبدل وحركة ماقبله.

- وأما إبداها من الهمزة في رأس، فهذا نوع من تخفيف الهمز، كما سنذكره في موضعه.

12)- الـــلام:

- أبدلت اللام من النون، نحو: "أصيلال"، الأصل: "أصيلان"، ويعلّله بكونهما جهريان"[4]، وكما أنهما ذلقيان .

- تبدل اللام من الضاد، نحو: "الْطجع"أصله: "اضْطجع" لأنّ الصوتين المبدلين جهريين"[5]. جهريين"[5].

1- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية،ص209.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص229و230.

3- المصدر نفسه، ص230

4- المصدر نفسه ، ص230.

5- المصدر نفسه، ص230

13)-الزاي:

- تبدل الزاي من السين، نحو: (يزدل) الأصل: (يسدل) ، ويعلّله المؤلِّف بقوله : «ذلك لأنّ السين مهموس، والدال مجهور، فكرهوا الانتقال من مهموس لمجهور، والزاي تطابق الدال في الجهر، والسين في الصفير ـ وهو الصوت ـ فكان أنسب.»"[1]" ، وهذا يعني أنّ إبدال الزاي سينا كانت نتيجة تنافر صوتي بين الجهر والهمس، ولتأثير الجهر على الهمس، أُبدل الصوت المهموس(السين)، بصوت مجهور(الزاي) تحقيقا للتوافق الصوتي.

-وتبدل الزاي من الصاد كـــ "فزد" أصله: "فصد"، « لأنها [الصاد] مطبقة مهموسة رخو، والدّال منفتحة مجهورة شديدة، فثبت بينهما تناف، بخلاف الزاي، فتوافق الدّال في المخرج ـ فيما قيل ـ والصفير والجهر»"[2]". وفي هذه الصورة أيضا حدث تناف صوتي بين الصاد والدال، فأبدلت الزاي صاد لموافقتهما في الصفير، ولمماثلة الدال في الجهر.

14)- الطـــاء:

- أبدلت من التّاء وجوبا واطرادا في "الافتعال" من نحو: "اصطبر"، التي سبق أن حلّلناه في حديثنا عن اللإدغام. وفي هذا الإبدال حدثت مماثلة تقدمية إذ أثّرت الصاد المستعلية المطبقة في التاء المستفلة المنفتحة. لووافقتها للصاء في صفة الاستعلاء والإطباق،. وفي "فحصط" الأصل: "فحصت" فأبدلت التاء طاء «لقرب المخرج»"[3]" كما علّله أطفيش.

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص230.

2- المصدر نفسه، ص230.

3- المصدر نفسه ، ص231.

الإعلال :

الإعلال من ظواهر الصوتية الصرفية، وهو «تغيير يطرأ على حرف علة في الكلمة إيثارا للتخفيف، ويشمل قلب حرف العلة، وحذفه، وتسكينه»[1]، فهو ثلاثة أنواع؛ إعلال بالقلب، وإعلال بالحذف، وإعلال بالتَّسكين. والذي نخصه بالحديث هنا، هو الإعلال بالقلب. لاشتراكه مع ظاهرة القلب، التّي شملت موضوعات كتاب الكافي في التصريف.

وفي باب الأجوف، وجدنا المؤَّلِف يعرض خمسة عشر وجها من الإعلال بالقلب، حسب وضعيات حرف العلّة وما قبله، كما جاء في قوله: «ويُتصوّر في حرف العلّة- في غير الفاء- خمسة عشر وجها؛ وذلك أنّه يحرك بالحركات الثلاث، ويسّكن، وكذا ما قبله، وأربعة في أربعة بستة عشر، يسقط منها سكونه مع سكون ما قبله، فتبقى خمسة عشر»[2]، وهذا يعني أنّ حالات الإعلال تجمل في ثلاثة مجموعات، وهي: حرف العلة ساكن وما قبله متحرك، وحرف العلة متحرك وما قبله ساكن، حرف العلة متحرك وما قبله متحرك، ،ويسقط حرف العلة ساكن وماقبله ساكن. وأطفيش،لم يتحدث عن وضعية كل حرف من حروف العلة، وإنّما أتى بأمثلة متنوعة فقد يكون حرف العلة واو كما يكون ياء، أمّا الألف فليس هناك ما يخصها في الإعلال. وحديثنا هنا، ينحصر في المجموعات الثلاثة، باستعراض ما عرضه أطفيش من أوجه.

1- محمد خير الحلواني، الواضح في علم الصرف،ص32.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص200.

حرف العلة ساكن وما قبله متحرك

وفي هذه الحالة ابتدأ أطفيش، بِعَرض الصور التي لا يحدث فيها القَلب، كمجيء حرف العلة فيها ساكن وما قبلها مفتوح في "القَوْل"، والبَيْع"، وعلّة عدم القلب، هنا؛ عند أطفيش، ترجع إلى تحقق وظيفة التي من أجلها يقلب حرف العلة، وهي التخفيف، لوجود الفتحة الخفيفة بالساكن الخفيف"[1]. وكذلك الحال، إذا أتى حرف العلة صوت مد للصائت الصامت الذي قبله. كـــ"يقُول" و"يبِيع" «فلاقلب في ذلك للمجانسة، وعدم داعي القلب»"[2]"، للانسجام الصوتي بين حرف العلة وما قبله.

وبعد أن، استعرض أطفيش الحالات التي لا يقلب فيها حرف الساكن لعلة ما قبله، ينتقل إلى الصور التي يحدث فيها القلب، كـــ "مِيعاد، ومِيزان"، أصلهما "مِوْعاد، ومِوْزان"، و حرف العلة في هذين المثالين ساكن وما قلبه مكسور، فقلبت الواو ياء، لتحقيق المجانسة الصوتية بين حرف العلة وصائت الذي قبله، فمجيء الميم مكسورة «قلّص من المدّة الزمنية للصائت القصير الذي هو الكسر»"[3]" مما اقتضى أن تقلب الواو إلى الصائت المضاعف للكسر ، وهو الياء. وكذلك الحال، إذاكان حرف العلة ياء وما قبله مضموما، في مثل "مُوقِن"، الأصل: "مُيقِن"، فتقلب الياء واو أي عكس ما حدث"مِوْعاد، ومِوْزان"، والعلة واحدة،الانسجام والتجانس الصوتي بغية التخفيف.

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص201.

2- المصدر نفسه، ص201.

3- مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، ص335.

حرف العلة متحرك وما قبله ساكن

وفي هذه الحالة يعرض أطفيش، ثلاثة وضعيات لحرف العلّة مفتوح أو مضموم أومكسور بعد ساكن، فأمّا المفتوح ، يتمثّل له بالواو المفتوحة، كـــ"يخَاف"، أصله" يخْوَف"، مبيّنا التحولات التي طرأت على الصيغة بقوله: «نقل إليها فتح الواو، وسكّن، وقلب ألفا»[1] ، والحاصل في هذة الصيغة، إعلال بالتّسكين لأنّ سكونه عارض، ثم إعلال بقلب الواو ألفا لانفتاح ماقبلها. بخلاف"الخُوف" لا تقلب الواو، لأن السكون أصلي والواو امتداد للصوت الذي قبله. وأمّا المضموم، ففي مثل: "يقُول" أصله "يقْوُل" «نقل إليها[القاف الساكنة] ضمة الواو لثِقَلها»[2] ، فصارت الواو صوت مد للصوت المضموم الذي قبله. وعلى نفس الوتيرة الصوتية، يحدث في المكسوركـــ"يَبِيع" أصله "يَبْيِع" «نقل إليها كسر الياء بعدها لثقله»[3] فتحولّت الياء المتحركة إلى صائت طويل، تحقيقا للإنسجام الصوتي، وطلبا للتخفيف.

حرف العلة المّتحرك وما قبله مّتحرك

يَذكُر المؤّلف في هذه الحال، ثلاثة أوجه، ثلاثة منها، يحرك فيها حرف العلة بعد صوت، وهي: مفتوح كـــ"قَال" أصله "قَوَل" قلبت الواو ألفا لتناسب الفتحة مع الألف، ومضموم بعد مفتوح كـــ"طَال" أصله "طُول"، أومكسور بعد مفتوح كـــ "خَاف" أصله"خَوِف"، قلبت الواو ياء « بعد سَلْب حركتها لتعاصيهما عن القلب ألفا وهما متّحركان»[4]، بحركة أصلية .

1- أطفيش، الكافي في التصريف، ص205.

2- المصدر نفسه، ص206.

3- المصدر نفسه، ص205.

4- المصدر نفسه، ص202.

تخفيف الهمزة :

التخفيف ظاهرة صوتية، تهدف إلى تيسير نطق الهمزة، لبعد مخرجها، وشدتها، وثقلها؛ كما وصفها أطفيش، وتخفيفها يكون « إمّا بجعلها بين بين ... وإما بقلبها حرفا آخر،...وإمّا بحذفها وهو آخر، لأنّه إذهاب بلا عوض »[1] . وهذا مؤدّاه، أنّ التّخفيف عند أطفيش ثلاثة أنواع: التّسهيل أو بين بين، الإبدال، الحذف، وهذه الأنواع جميعها، نفصلها فيما هو آت.

التخفيف "بين بين" أو التّسهيل:

يقصد أطفيش هنا، التخفيف المشهور، وهو « جعلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها بينها»[2] ، على خلاف غير المشهور، وهو« جعلها بينها وبين حركة ما قبلها»[3] ومن شروطها، كما أوردها أطفيش، مايأتي:

– أن تكون الهمزة مفردة متّحركة وما قبلها متحرك، ويضرب لذلك أمثلة،وهي: سَأَل ولَؤُم، وسُئِل « لا تحذف ولاتقلب لقوتها بالحركة، إلا إن فتحت، فيجوز سَال ــ بالألف ــ من السُّؤال»[4]. وهنا كان على أطفيش، أن يحدّد حركة الهمزة وحركة ما قبلها، ذلك أنّ للهمزة المتحركة بعد متحرك تسع حالات، « تنحصر في ثلاث مجموعات، الأولى مفتوحة ما قبلها من جنسها أو مخالف لها، والثانية مكسورة وما قبلها من جنسها أو مخالف لها، والثالثة الهمزة فيها مضمومة ما قبلها من جنسها أو

1– أطفيش، الكافي في التّصريف، ص169 وما بعدها .

2- المصدر نفسه، ص169.

3- المصدر نفسه، ص169.

4- المصدر نفسه ، ص 170.

مخالف لها»[1] ، وفي الأمثلة التي ساقها ثلاث وضعيات للهمزة، وهي على التوالي : مفتوحة وما قبلها مفتوح في (سَأل)، ومضمومة وما قبلها مفتوح في (لَؤُم)، ومكسورة وما قبلها مفتوح في(سُئِل)، وهذه الحالات جميعها تخفف بين بين، وهذا لايعني «إزالتها، وإنّما تعويض نبرتها بإطالة الصوت في موضعها»[2]، وهذه الصورة تتحقق لما تكون حركة الهمزة مجانسة لحركة ماقبلها نحو (سَأَلَ)، وما نستجليه في قوله: « لا تحذف ولا تقلب لقوتها بالحركة، إلا إن فتحت، فيجوز سَال ــ بالألف ــ من السُّؤال،... وإن فتحت بعد فتح فلا تقلب ألفا لقوتها بالفتح قبلها لمناسبة فتحها»[3] ، أنّ الهمزة في هذا المثال في أصله ، تخفف بين بين، و يجوز إبدالها ألفا، « وليس ذا بقياس متئلب بل هو سماعي»[4] كما نقله الإستراباذي عن سيبويه .

– ويجوز أطفيش تخفيف الهمزة بين يبن، إذا كان الهمزة ألفا كـــ«(قائل، وبائع) بين همزة وياء (قايل، وبايع) و(التّساؤل) بين همزة وواو، فيكتب(التّساول) «لأنّ الهمزة تكتب بالحرف الذي تسّهل إليه»[5] . وهذا أدخل في القلب بالإعلال.

التخفيف بالقلب أو الإبدال :

وحالات التخفيف بالقلب عند أطفيش تكون للهمزة المفردة، كما تكون للهمزة المتحركة حسب وضعية الهمزة ، ومجمل الحالات التي ذكرها ما يأتي:

1- مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، ص311.

2- مكي درار، المرجع نفسه، ص391.

3- المصدر نفسه ، ص 170.

4- الإستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص47

5- أطفيش،الكافي في التصريف، ص 173.

– تقلب الهمزة ألفاإذا كانت ساكنة بعد صوت مفتوح ، كـــ(الرّأْس)

– تقلب الهمزة واواإذا كانت ساكنة بعد صوت مضموم كـــ(اللُّؤْم)

– تقلب الهمزةياء إإذا كانت ساكنة بعد صوت مكسور كـــ(البئْر) ، وعلة هذا الإبدال كما يقرّره أطفيش، « ضعفها(الهمزة) بالسّكون مع استدعاء الحركة قبلها »"[1] وهذا يعني، أنّ الهمزة في الحالات الثلاثة السابقة، أبدلت بصائت طويل لسكونها وتحرّك ما قبلها، تحقيقا للتجانس الصوتي.

– وتخفف الهمزة بالقلب واوا إذا كانت بعد ضم، وبقلبها ياء إذا كانت بعد كسر، «لأنّ الفتحة كالسكون في اللين»"[2]. والمقصود هنا، أن هذه الوضعية تطابق الوضعية السابقة في الحكم للماثلة السكون والفتحة في الليونة أي الخفة.ومما يؤخذ على أطفيش أنّه لم يورد أمثلة. ومن أمثلته، ماذكره سيبويه: (جُوَن) أصله (جُؤَن)، (مِيَر) أصله، (مِئَر)"[3].

– وجاز تخفيف الهمزة بالقلب وإذا كان قبلها واو أوياء المعتلتين زائدتين لغير معنى تقلب مثل ماقبلها ، ثم يحصل الإدغام، كـــ: (خطيئَة، ومقرْؤَة، ومسيْئِلة) بالتصغير، تصير (خطيّة، ومقرُوة، ومُسيْلة) "[4]

1- أطفيش،الكافي في التصريف، ص 170

2- المصدر نفسه، ص170 .

3- سيبويه، الكتاب، ج3، ص543.

4- ينظر:أطفيش،الكافي في التصريف، ص 173.

– ومن حالات التخفيف بالقلب اجتماع همزتين في فصيغة واحدة؛ الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، فتقلب الثانية ألفا، كـــ(آخُذُ) مضارع (أخذ)، وكـــ(آدم) و(آتى) "[1]". وقلب الهمزة الثانية ألفا في هذه الحالة يعد مجانسة صوتية للصائت الذي قبله، هذه الحالة تماثل في صورتها وحكمها تخفيف الهمزة الساكنة بعد صوت متحرك، فكأنّها مقيسة عليه.

التخفيف بالحذف :

تخفف الهمزة بالحذف إذا كانت متحركة بعد ساكن صحيح أي صامت معرى من الصائت كـــ (مَسَلَة) أصلها (مسْألة) و(مَلَك) أصله (مَلْأك) « تحذف لاجتماع الساكنين، ثم يعطى ما قبلها حركتها»"[2] " و (الاَحمر) أصله (الأحمر)« حذف الهمزة وإبقاء صورة ألف مقترن باللام في الخط»"[3]"، وحذفت الهمزة الساكنة إذا كان بعد واو أو يا ساكنتين سكونا حيّا، أي لينتين نحو جيْلا(بمعنى الضبع) أصله (جيْئَل)"[4]".

الإمـــالـــة:

وهي من الظواهر الصوتية النطقية، العاملة على التقريب الصوتي، «ومعناه الإتجاه بالصائت قصيرا كان أم طويلا إلى حالة إرتكازية وسطى بين اثنين من قريناته»"[5]" كإمالة الألف نحو الياء في (عالم) بتقريب الفتحة نحو الكسرة . وللإمالة كغيرها من الظواهر الصوتية أسباب من أجلها وجدت، وهي ستة؛ يذكرها ابن سراج، بقوله: «أن يكون

1- أطفيش،الكافي في التصريف، ص 174.

2- المصدرنفسه، ص172.

3- المصدرنفسه، ص172.

4- المصدرنفسه، ص172.

5- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص306 ومابعدها.

قبل الحرف أوبعده ياء أوكسرة، أو يكون منقلبا أو مشبها للمنقلب، أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يُكسر في حال أو إمالة لإمالة، وهذه الإمالة تجوز ما لم يمنع من ذلك الحروف المستعلية أو الراء إذا لم تكن مكسورة»"[1] ، ومن هذه الأسباب جميعها يورد أطفيش مثالا واحد عن الإمالة، في معرض حديثه عن الإبدال بقوله: « و لم تمنع الإمالة في " يضربها" ـــ ولو شذّ ـــ كأنّه لم يفصل بين الكسرة والألف إلاّ حرف واحد.»"[2]، وجواز الإمالة في (يضرِبها) يرجع إلى خفة الهاء التي تفصل بين كسرة الباء والألف، فلم تكن حاجزا الكسرة والألف فكأنّه أريد (أن يضربا)، ويعتبر محمد الأنطاكي الإمالة في هذه الكلمة قوية، ومقوّها هو الوقف على الألف"[3]. هذه مجمل التحولات الصوتية الواردة في الكافي في التصريف، وركزنا على الأمثلة التي تقوم على تعليل صوتي، مع الإختصار في التحليل،والتعليل.

1- ابن سراج، الأصول في النحو، ج1، ص160.

2- أطفيش، الكافي في التصريف، ص228.

3- ينظر:محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات اللغة، ص101.

.228

« وكقولك : "دويبة" ـ بتشديد الباء ـ تصغير دابّة. ويجوز إمالة، ما قبل ياء التصغير إلى الفتح تسهيلا.» 128.

« الإمالة، وإنّما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت. وذلك نحو عالِم، وكتاب، وسعى، وقضى، واستقضى؛ ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألِف نحو الياء. وكذلك سعى وقضى: نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها»ابن جني141/2.

نتـــائج البحث

لقد حاولنا في هذا البحث، أن نبيّن دور المصطلح الصوتي كمنطلق أساسي في المجال المورفولوجي، من خلال طريقة توظيفه في الكافي في التّصريف للشيخ أطفيش، مقارنة بسابقيه، ولاحقيه من الدارسين اللّغويين. وبعد أن، فصّلنا الحديث في المنطلقات الصوتية التي رصدناها، في أربعة فصول. نحطّ الرّحال في محطة الختام لنستعرض ما حصدناه من نتائج، مقتَصرين على أهمها؛ وهي كالآتي:

- يعدّ الكافي في التصريف من المصنّفات الصرفية الجزائرية الحديثة ذات المنهج التّقليدي. والموضوعات التيّ حواها لا تخرج عمّا عهدناه في المصنفات اللغوية القديمة، كالممتّع في التّصريف لابن عصفور(ت659هـــ)، والمراح في التّصريف لبدر الدّين محمود بن أحمد العينى (ت855هـــ).

- انتهج صاحب الكافي في التصريف طريقة تعليمية توجيهية، بمراعاة التَّبسيط في عرض المادة، وتعليل الأمثلة. مبتعدا عمّا يدخل المتّعلِّم المبتدئ في الحيرة العلمية، بالإشارة إلى المسائل اللّغوية الخلافية دون تفصيلها.

- لم يفرد أطفيش فصلا مستقلا أو حديثا مخصصا للجهاز النطقي، ومواضع حدوثه، على غرار ما ألفناه في المصنفات اللغوية، قبل الحديث عن قضايا التّصريف. ولكن، من خلال توظيفه للمصطلحات الفيزيولوجية، كمنطلقات صوتية لتعليل الظواهر الصرفية؛ استطعنا أن نستقرئ تصوّر أطفيش للجهاز النطقي. مع إدراكه دور الأعضاء النطقية في العمليّة الصوتية، وما يترتب عن اختلاف وضعياتها من تنّوع في حدوث الأصوات اللغوية.

- حافظ أطفيش على توظيف مصطلح الصوتية الفيزيولوجية القديمة، مع اعتماده على الطرقة الخليلية في تحديد المخرج الصوتي، ومجارته للقدماء في تحديد المسار الصوتي،تبيّن تأثر بالدراسات الصوتية القديمة، مما يجعلنا نصنفه من جماعة المحافظين.

- توظيف أطفيش للمصطلح الفيزيولوجي العضوي، كمنطلقات صوتية في تعليل الوظائف الدلالية لمباني المورفولوجية، كتعليل مجيء الياء في صدر الفعل المضارع للدلالة على الغائب ، بربط الصلة بين موقعها في المسار الصوتي (وسط المخارج)بحدوث الغيبة. وهذه لفتات بارعة في إظهار التّفاعل بين الموضع الفيزيولوجي والوظيفة الدلالية، وتؤكّد أن اللغة ظاهرة اجتماعية .

- الصفات الصوتية التي وظفها أطفيش في تعليل التبدلات الصوتية لا تبتعد عن المعروفة في مجال الدراسات الصوتية. ومما وجدنا جديدا عنده مصطلح (العظم)، وكذلك إحساسه في تعريفه للهمس بذبذبات ضعيفة وعلى عكس ما اتّفق عليه معظم الدارسين المحدثين، بعدم اهتزاز الوترين الصوتيين مع المهموس.

- أهمية العلامة الصوتية الإعرابية -عند أطفيش- في ضبط الصيغ الصرفية، وأثرها في تشكيليها وتنويعها، وتحديد دلالتها انطلاقا من الجانب الفيزيولوجي للعلامة،في ضوء علاقة المبنى بالمعنى.

- توظيف أطفيش للجانبين الفزيولوجي والفيزيائي، كان توظيفا دقيقا في إطار تعليل وتحليل التحولات الصوتية، .بمراعاة تجاور الصوامت في المباني الإفرادية.

وأخيرا، أملنا أن نكون، قد حققنا المراد، والله من وراء القصد.

الكتب المطبوعة

- القرآن الكريم، (قراءة ورش)

إبراهيم أنيس:

01- الأصوات اللغوية، مكتبة أنجلو المصرية، (1999م).

02- في اللّهجات العربية، مكتبة أنجلو المصرية، ط6، (1984م).

أبو الحسن بن سينا:

03-أسباب حدوث الحروف، مراجعة وتقديم: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (1987م).

أبو الحسين زين الدين يحي بن معطي الزواوي:

04- متن الألفية، دار الأنبار للطباعة والنشر، بغداد، (1989م).

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد:

05- المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (1963م).

أبو الفتح عثمان بن جني:

06- سّرصناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دارالقلم، دمشق، ط2، (1993م) .

07- الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت، ط2، (د.ت).

أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور :

08-لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (2000م).

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبز سيبويه:

09- الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت)

أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي، المشتهر بابن القيم الجوزية:

10-بدائع الفوائد، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).

أبو عمر عثمان الجاحظ:

11-البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، (1985م).

أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني:

12- المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، (1960م).

أبوالخير محمد بن محمد الدمشقي بن الجزري:

13- النشر في القراءات العشر، تقديم محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (2002م).

أبوالقاسم الزجاجي:

14- الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط1، (1959م).

أبوبكر محمد بن سهل بن السّرا ج النحوي البغدادي:

15- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، (1985م).

أحمد أبو الحسن بن فارس بن زكريا:

16- مقاييس اللغة، حقّقه وظبطه: عبد السلام هارون. دار الكتاب للطباعة والنشر.(1979م).

مقايس اللغة، وضّحه وشرح هوامشه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية،ط1، (1999م).

17-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، (1910م)

أحمد الحملاوي:

18-شذا العرف في فن الصرف، هامش تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1998م).

أحمد حساني:

19-مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، (1999م).

أحمد عزوز:

20-علم الأصوات اللغوية، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، (د.ت).

أحمد محمد قدور:

21-مبادئ اللسانيات، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، ط2، (1999م

أحمد مختار عمر:

22- دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب، 1979م، .

أدما طريبه:

23- معجم الهمزة (عربي، عربي)، مكتبة ناشرون لبنان، الطبعة الألفية،(2000م).

امحمد بن يوسف أطفيش:

24- الرسم في تعليم الخط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (1986م).

25- تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي، المطبعة العربية غرداية، (1996م)

26 -شرح لامية الأفعال، أطفيش، شرح لامية الأفعال، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط1، (1986م).

27- همیان الزاد إلى دار المعاد، ، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، (1980م).

بدر الدين محمود بن أحمد العيني:

28- شرح المراح في التّصريف، حققه وعلّق عليه: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، (2007م).

بسام بركة:

29- الأصوات اللغوية، اللغة العربية، مركز الانتماء القومي، لبنان، ط1، (1988).

تمام حسان:

30- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، (1998م).

31- مناهج البحث في اللغة، مكتبة أنجلو المصرية، (1955م).

جلال الدين السيوطي:

32- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت،

33- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، حققه وفهرسه محمد عبد الرحيم، دار الفكرللطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ط1، (2005م).

جمعية التراث:

34- معجم أعلام الإباضية من القرن1هـ إلى القرن 15هـ (قسم المغرب)، القرارة، غرداية، ط1، 1999م.

ديفيد ابركرومبي:

35- مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة وتعليق، محمد فتيح، مطبعة المدينة، ط1،(1988م).

رضى الدين محمد بن الحسين الأستراباذي:

36- شرح الشافية، تحقيق: محمد الزفزاق، دار الكتب العلمية، بيروت، (1984م).

ريمون طحان:

37- الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، (1981م).

زبير دراقي:

38- محاضرات في فقه اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، (1994م) .

سميرشريف إستيتة:

39- الأصوات اللغوية (رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية)، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، (2003 م) .

شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري:

40-شرح طيبة النّشر في القراءات العشر، ضبطه وعلّق عليه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان- ، ط1، (1997م).

صبحي الصالح:

41- دراسات فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15، (2002م).

الطيب بكوش:

42- التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الشركة التونسية لفنون الرّسم، تونس، 1973م.

عادل نويهض :

43- معجم أعلام الجزائر، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،ط1، (1971م).

عاطف مدكور:

44- علم اللغة بين القديم والحديث، مطبعة ابن خلدون، دمشق، (1987م).

عباس حسن:

45- النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط2، (1963م).

عبد الحميد الهنداوي:

46- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، المكتبة العصرية، بيروت، (2002 م).

عبد الرحمن أيوب:

47- الكلام إنتاجه وتحليله، مطبوعات الجامعة، الكويت،ط1، (1984م)

عبد الصبّور شاهين:

48-أثر القراءات القرآنية والنحو العربي، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، سنة(1987م).

49- المنهج الصوتي للبنية العربية،رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1980م).

عبد العزيز الصيغ:

50-المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر المعاصر، لبنان، ودار الفكر، دمشق، ط1، (2000م).

عبد العزيز عتيق:

51- مدخل إلى علم النحو الصرف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

عبد الفتاح إبراهيم:

52-مدخل في الصوتيات، دار الجنوب للنشر والتوزيع، تونس.

عبد القادر جديدي:

53-البنية الصوتية للكلمة العربية، المطابع الموحدّة، تونس، (1986)م.

عبد القادر عبد الجليل:

54- علم الصرف الصوتي، دار أزمنة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، (1998م).

55- الأصوات اللغوية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، (1998م).

عبد القادر مرعي الخليل:

56- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء قي ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مِؤتة، ط1، (1993م).

عصام نور الدين:

57-علم الأصوات اللغوية "الفونيتيكا"، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، (1996م).

عفيف دمشقية:

58- المنطلقات التّأسيسية والفنيّة إلى النحو العربي،معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، (1978م).

علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني:

59-التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الدار البيضاء، المغرب، ط4، (2006م).

علي محمد الضبّاع:

60- سمير الطالبين في رسم و ضبط الكتاب المبين، قرأه ونقحه، محمد علي خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، (1999م).

فاروق سعد:

61- فن الإلقاء العربي(الخطابي، والقضائي،والتمثيلي)، شركة الحلبي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، (1999م).

كريم زكي حسام الدين:

62-أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، (1985).

كمال محمد بشر:

63-علم اللغة العام (علم الأصوات)، دار المعارف بمصر، (1971م).

ماريوباي:

64-أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط2، (1983م).

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي:

65-القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (1994م)

محمد الاشبيلي بن عصفور:

66-الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار العرفة، بيروت، لبنان، ط1، (1987م).

محمد الأنطاكي:

69-المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، وما بعدها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3.

70-الوجيز في فقه اللغة، منشورات دار الشرق،ط2، (1969م).

محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي:

71- متن الألفية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، (1997م).

محمد خير الحلواني:

72- الواضح في علم الصرف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط4، 1987م

محمد داود:

73- العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (2001م).

محمد سمير نجيب اللبيدي:

74- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، قصر الكتاب البليدة، دار الثقافة، الجزائر.

محمد علي الخولي:

75-الأصوات اللغوية، ، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، (1990م).

محمد علي دبوز:

76- نهضة الجزائر الحديثة وثورتها مباركة، المطبعة التعاونية، الجزائر، ط1، (1965م).

محمد مبارك:

77- فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط4، (1970م).

محمود السعران:

78- علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

محمود علي بسة:

79- فتح المجيد شرح كتاب العميد في علم التّجويد، شرح وتعليق وضبط وتحقيق، محمد الصادق القمحاوي، دار العقيدة، القاهرة، ط1، (2003م).

مختار بوعناني:

80- المدارس الصرفية، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، ط1، (1998م).

مصطفى حركات:

81-الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق، الجزائر العاصمة.

82-اللّسانيات العامّة وقضايا العربية، درا الآفاق. الجزائر العاصمة

مكي درار:

83-المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، دار الأديب السانيا، وهران، (2005م).

مناف مهدي محمد الموسوي:

84- علم الأصوات اللغوية، عالم الكتب- بيروت- ط1. (1998م)

موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش:

85- شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت. مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).

الكتب غير المطبوعة

سميرة رفاس:

01-الملامح الدلالية للتشكيلات الصوتية في المباني الإفرادية في ديوان ربيع بوشامة رسالة ماجستير (مخطوط)، جامعة وهران، (2002م).

عائشة يطو:

02-الكافي في التصريف، دراسة وتحقيق، رسالة (ماجستير)،جامعة وهران، (2002م).

لعشريس عباس:

03- الدراسة التحليلية للمدركات السمعية والبصرية في كتاب الرسم للشيخ أطفيش، رسالة الماجستير(مخطوط)، جامعة وهران، (2004م).

مكي درار:

04- الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، رسالة الماجستير(مخطوط)، جامعة(وهران)، السنة الجامعية (1985م).

05-الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية،، رسالة الدكتورة (مخطوط)، جامعة(وهران)، السنة الجامعية (2003م).

الدوريات

أحمد جلايلي:

01- إسهامات الشيخ محمد بن يوسف أطفيش في الدراسات اللغوية، مجلة القلم، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران – السانية- العدد:2، (2005م).

أحمد حساني:

02-المصطلح اللساني في التراث اللساني-من التّأصيل إلى التّفعيل- مجلة المصطلح، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر، العدد:1، (2002م).

رسلان بني ياسين:

03- المماثلة: دراسة صوتية تشكيلية، حوليات جامعة كليات الآداب، اليرموك، الأردن، المجلد1، العدد: 1، (2004م)

عبد الحليم بوفاتح:

04- الفونولوجيا العربية بعض خصائص ومزاياها، مجلة الآداب واللغات، دار الغرب للنشر والتوزيع، العدد: 1، (2003م).

عبد القادر مرعي خليل:

05- الفكر الصوتي عند السيوطي، مؤتة للبحوث والدراسات ، مجلة علمية تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، مج08، العدد 06، (1993 م).

مكي درار:
06- كينونة الأصوات اللغوية في آثارنا العربية، مجلة القلم، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، السانية، العدد2، (2005م).

فهرس الموضوعات

مقدمة..... أ،ب،ج،د

مدخل تمهيدي 21-02

المـــنطلقـــات 03

الصوت تعريفه وتقسيماته..... 05

مجالات الدراسة الصوتية بين القدماء والمحدثين..... 07

وظائف الصوت اللغوي في المستويات اللسانية..... 08

المـــــبـــاني..... 10

بين البنيةوالمبنى..... 12

أنواع المبـــاني..... 13

المبـــنى المـــورفـــولوجي..... 13

موقع المورفيم من الفون والفونيم..... 15

بين المورفيم والحرف والمقطع..... 16

الدراسة المورفولوجية في المستويات اللسانية بين القدماء والمحدثين..... 18

التـــّعريف بصاحب الكـــتاب في ومـــضات 19

كـــتـــاب الكـــافي في التصريف في سطور..... 21

الفصل الأول: الصوت الفيزيولوجي العضوي 54-22

تصدير..... 23
مفهوم الصوت الفيزيولوجي العضوي..... 23
التّجاويف..... 24
التجويف الحلقي..... 25
التجويف الفموي..... 27
التجويف الأنفي 29
الأعضاء..... 30
الحنجرة..... 30
اللّسان 32
الحنك 34
الشفتان..... 35
مواضع حدوث الأصوات..... 37
مع المفهوم 37
عدد المخارج وترتيبها..... 39
الجوف 40
أقصى الحلق..... 42
وسط الحلق 44
أدنى الحلق 45
اللهاة 46
الشجر..... 47
الذلق..... 49

النـــطـــع..... 51
الأســـلة 53
مابين الأسنان..... 53
الشفتـــان 54

الفصل الثاني الصوت الكلامي النفسي 87-55

تصـــدير..... 56
مفـــهوم الصوت الفيزيائي النفسي..... 56
المنطلقـــات الفـــزيائية الأساسية..... 58
الجـــهر..... 58
الهـــمس..... 62
المنطلـــقات الفيزيائية الثانوية..... 65
الشـــدة..... 65
الرخاوة..... 67
المنطلـــقات الفيزيائية الفارقة..... 68
الاستـــعلاء..... 69
الاستـــفال..... 70
الإطـــباق..... 72
الانفتاح..... 74
القـــوة..... 75
الضـــعف..... 77
الثـــــقل..... 77

الخـــــفة..... 78
الصـــفير..... 79
المـــد..... 80
اللّـــين..... 81
العـــظم..... 83
الاستطالة..... 85
الغـــنّة..... 86

الفصل الثالث: العلامة الإعرابية 111-88

تصدير..... 89
مفهوم العلامة الإعرابية 89
أنواع العلامة الصوتية الإعرابية 92
أثر الصوائت في بناء الصيغ الحدثية 95

الفصل الرابع التحولات الصوتية 142-112

تصدير 113
الاختلاس 113
الإشمام والروم..... 115
الإدغام..... 116
الإدغام الواجب..... 118
الإدغام الجائز..... 119

الإدغام الممتنع..... 124
الإبدال 125
الإعلال..... 135
1- حرف العلة ساكن وما قبله متحرك..... 136
2-حرف العّلة متّحرك وما قبلَه ساكن..... 137
3-حرف العلّة متحرك وما قبله متّحرك..... 137
تخفيف الهمزة..... 138
التخفيف "بين بين" أو التّسهيل..... 138
التخفيف بالقلب أو الإبدال 140
التخفيف بالحذف..... 141
الإمالة..... 142
نتائج البحث..... 143
مكتبة البحث..... 147
فهرس الآيات القرآنية..... 162
فهرس الموضوعات..... 164